منشورات ندوة الدراسات الانمائية

- ١١ -

لبنان والعمل الفدائي الفلسطيني

بيروت ـ لبنان
١٩٦٩

تقديم

جاءت الازمة الحكومية ، التي انفجرت في ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، والتي امتدت بضعة شهور ، برهاناً جديداً على عجز الزعامة السياسية التقليدية عن مواجهة التحديات التاريخية ، الداخلية والخارجية ، العربية والدولية ، مواجهة ايجابية مسؤولة . ولم يكن الاختلاف حول العمل الفدائي الفلسطيني سوى مظهر عملي جديد من مظاهر هذا العجز .

وقد توقعت ندوتنا انفجار الازمة وحذرت منه في المذكرة التي قدمتها لفخامة الرئيس في ١٢ آذار ١٩٦٩ ، حول « التجديدات الديموقراطية اللازمة للنظام السياسي » ، والتي دعت فيها أول ما دعت إلى اعتماد سياسة اجماع وطني تجاه القضية الفلسطينية وإلى استبقائها خارج نطاق المنافسات والمزايدات الشخصية الفئوية .

وما لبثت الندوة فور انفجار الازمة أن أصدرت بياناً

في ٢ أيار ١٩٦٩ ، أعلنت فيه ان الثورة الفلسطينية هي بالضرورة ثورة كل فلسطيني ، ولكنها بالاضافة لذلك ثورة كل لبناني وكل عربي وكل إنسان محب للحق والحرية في العالم . ودعت في هذا البيان لاعتماد صيغة سرية للتنسيق بين قيادة الجيش اللبناني وقيادة العمل الفدائي الفلسطيني . وبادرت فور اصدار البيان ، بالتعاون مع الصديق الدكتور يوسف صايغ ، إلى تنظيم اتصالات ولقاءات بين القيادتين ، أحيطت بالتكتم الواجب ، وأسفرت عن توقيع اتفاق لا يختلف في جوهره عن اتفاق القاهرة الذي عقد بعد بضعة شهور . ولو أقر اتفاق القيادتين الأول في حينه من قبل المراجع المعنية لوفر علينا وعلى اخواننا الفلسطينيين مأساة المصادمات الاليمة التي وقعت والضحايا البريئة التي ذهبت ما بين نيسان وتشرين الثاني ١٩٦٩ .

ولم تتوقف ندوتنا عن العمل في هذه الفترة الفاجعة . ولكنها دعت فريقاً من المفكرين السياسيين والنقابيين والطلاب الجامعيين من ممثلي مختلف الهيئات النسائية والمدارس والنزعات الفكرية والسياسية إلى اجتماعات اسبوعية — لم يعلن عنها عن قصد — استمرت ما بين حزيران وتشرين الثاني ، ١٩٦٩ ، وجرت فيها محاورات حرة ومناقشات صريحة حول أسباب الازمة الحقيقية ووجوه معالجتها في الأمدين القصير والطويل . وانبثقت من هذه المشاورات فكرة عقد « مؤتمر وطني لبناء لبنان الحديث » وليدة الاقتناع العميق

لدى جميع المشاركين في هذه الاجتماعات ، بأن تحديث النظام اللبناني تحديثاً شاملاً هو الطريق السوي لتمكينه من مواجهة مختلف التحديات التي تطالع لبناننا العزيز في الظرف التاريخي الراهن . وقد اختصر المؤتمر تحت وطأة الأحداث القاهرة باللقاء الوطني الذي عقد في أول تشرين الثاني ١٩٦٩ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية .

ويقدم هذا الكتيب البيانات والابحاث والتوصيات التي سبقت وأعقبت انعقاد هذا اللقاء الوطني ، فيسجل مبادرة جديدة من المبادرات التي ما فتئت ندوتنا تتخذها منذ خمس سنوات للانطلاق بلبنان في طريق الحرية والتقدم ، ولدفع حركة الشعب اللبناني في سبيل بناء نظام حديث .

واننا نشكر مجدداً هنا جميع أصدقائنا من ممثلي مختلف الهيئات النسائية والسياسية والنقابية والطلابية ، الذين تعاونوا مع الندوة في تأليف « لجنة المؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث » وفي تنظيم اللقاء الوطني أي في تأليف هذا الكتيب . ونرجو أن يستمر هذا التعاون في سبيل الغايات المشتركة ، وان يشتد ويقوى بوحي اعتقادنا جميعاً بأن الحوار العقلاني واجب الوجود في مختلف الظروف والأحوال التي تحتم النضال في سبيل نظام سياسي أفضل وسياسة أفضل أي في سبيل حياة أفضل لجميع المواطنين . إن الحوار هو الصورة الفضلى للنضال في سبيل الحرية والتقدم ، أياً كانت الصور الأخرى التي عرفها التاريخ وعاناها

الإنسان حتى الآن . إنه الصورة الفضلى للنضال لأن كل نظام جديد وكل سياسة جديدة وكل حياة جديدة نتطلع اليها لجميع مواطنينا تنشأ وتبقى وتنمو وتستقيم وتتأصل في النفوس بقدر ما نتطلع اليها وما نعمل لها وما نتقبلها ونصونها ونتعهدها مختارين ومقتنعين لا مقهورين ومكرهين.

وقد كشفت أزمة العمل الفدائي على وجه أقوى من أية ازمة سابقة مواطن الفراغ والتخلف والتضعضع في نظامنا السياسي ، ففرضت علينا أن نعطي الأولوية في بحثنا لانماء لبنان السياسي وتحديث نظامه السياسي ، فاتخذناه موضوعاً لحلقاتنا العلمية لعام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ ، وجعلناها سلسلة تتناول أزمة النظام السياسي كما برزت عبر الاحداث الاخيرة ، فتراوح النظام بين التخلف والتقدم ، فالنظام البديل أو النظام الأفضل لانماء لبنان أي لحرية شعبه وتقدمه .

وسننشر هذه الأبحاث والمناقشات التي تدور حولها في كتاب نرجو ان يأتي مكملاً لهذا الكتيب ومستكملاً الموضوعات التي حال ضغط الاحداث دون بحثها هنا بحثاً وافياً .

بيروت في ٥ كانون الأول ، ١٩٦٩ — **الندوة**

بيان الندوة حول

ازمة العمل الفدائي

بيان ندوة الدراسات الانمائية
للمواطنين اللبنانيين

إن ندوة الدراسات الانمائية ، التي تعتبر التوعية الانمائية التي تعمل لها رسالة توعية وطنية عامة ، تعبر عن ألمها العميق لحوادث ٢٣ نيسان وللأرواح البريئة التي ذهبت ضحية لها ، وتناشد جميع المواطنين اللبنانيين أن يعوا حقيقة التجربة المصيرية التي يجتازها لبنان وعياً وطنياً صادقاً ، متحررين من العقلية التقليدية ، ومنعتقين من العقد الطائفية التي عاقت حتى الآن انطلاق لبنان في طريق الحرية والتقدم .

وتعتقد الندوة أن الأزمة السياسية الراهنة إن هي إلا تعبير جديد عن تهافت العقلية التخلفية التي تسود نظامنا السياسي ، وعن الهوة التي تستفحل بينه وبين الجيل اللبناني

الجديد . فلا بدّ من تغيير هذه العقلية ، ومن تجديد هذا النظام تجديداً ديموقراطياً حقيقياً ، وفقاً للاقتراحات التي تقدمت بها الندوة لفخامة الرئيس في ١٢ آذار عام ١٩٦٩ .

ولا بدّ من انبثاق قيادة وطنية جديدة ترسخ الشعور بالثقة بين اللبنانيين ، وتحمل رؤيا جديدة لوجود لبنان ومستقبله ، تجسدها بالقول والفعل في سياسة لبنانية وعربية وفلسطينية ودولية جديدة ، تنقل لبنان من جو الحياة السياسي التقليدي والطائفي للقرن التاسع عشر إلى جو التحضر العصري العلمي والديموقراطي للنصف الثاني من القرن العشرين .

وان في طليعة مسؤوليات القيادة الوطنية وواجباتها الأولية في الظرف المصيري الراهن أن تعبئ الشعب اللبناني تعبئة علمية وطنية شاملة في سبيل إنماء لبنان وفي سبيل الدفاع عنه ، وان تتفادى التزايد العلني والاستغلال الفئوي والحزبي للعمل الفدائي ، وان توفق بسرية تامة توفيقاً صادقاً بين استراتيجية الدفاع عن أرض لبنان وكيانه وسيادته وحريته وكرامته واستراتيجية انتصار العمل الفدائي الفلسطيني .

وتؤمن الندوة بأن ثورة الشعب الفلسطيني الشقيق في

سبيل حقه في وطنه وفي سبيل حريته وكرامته وتقدمه ، وفي سبيل إقامة ديموقراطية علمانية يتساوى فيها جميع المواطنين في الحقوق والواجبات ، هي ثورة كل لبناني وكل عربي وكل إنسان محب للحرية . والشعبان العربيان اللبناني والفلسطيني مسؤولان أمام التاريخ عن تقديم النموذج لما يجب أن تكون عليه روح الأخوة والصدق والتعاون بين جميع الشعوب العربية في تحرير الأراضي المغتصبة ، وما يجب أن يكون عليه النضال المشترك في سبيل حرية العرب وتقدمهم .

المؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث

للامين الاداري للندوة
الدكتور قبلان كيروز

إن ندوة الدراسات الانمائية ، إذ يشرفها حضوركم الكريم ، ويسعدها الترحيب بكم أيما ترحيب في دارها والتي تأمل أن تعتبروها داركم ، ليسرها أن تقدّم إلى حضراتكم ، بناء لتكليفكم ، هذه الملاحظات حول موضوع المؤتمر الوطني المزمع عقده . وقبل ذلك لا بُدّ من اعطاء موجز عما تبلور من أفكار ونقاط التقاء واختلاف في مأدبة الندوة مساء الاثنين في ٣٠ حزيران ١٩٦٩ .

لقد تبيّن من مجمل المناقشات التي دارت في تلك الأمسية أن حضرات المدعوين الذين يمثلون مختلف النزعات الفكرية والسياسية والاجتماعية في لبنان متفقون على ما يلي :

١ – التمسك بكيان لبنان ووجوب المحافظة على سيادته واستقلاله وعروبته .

٢ – المحافظة على النظام الديموقراطي وضرورة تطويره ليصبح ديموقراطية حقيقية .

٣ – طالب الجميع ببناء الدولة الحديثة التي لم تبن منذ الاستقلال .

٤ – التأهب للخطر المداهم وهو الخطر الصهيوني المتمثل بدولة اسرائيل العنصرية .

٥ – تقوية الدفاع اللبناني ليكون قادراً على الصمود بوجه التهديد الاسرائيلي .

٦ – تقدير قدسية العمل الفدائي .

٧ – ضرورة مواجهة الازمة وطنياً لا طائفياً ولا فئوياً .

هذه هي نقاط الالتقاء أو القاسم المشترك .

أما نقاط الاختلاف فتمثّلت في اتجاهين :

أ – اتجاه يرى أن الفدائيين يشكلون خطراً على السيادة الوطنية .

ب – اتجاه يرى أنهم لا يشكلون خطراً على السيادة الوطنية .

إن الرأي الذي يقول بأن الفدائيين المتمركزين في جنوب

لبنان يشكّلون خطراً على السيادة الوطنية يبني اعتقاده هذا على كون الفدائيين يعطون حجة لعدوان اسرائيلي في وقت تعاني فيه الدولة نقصاً في دفاعها ازاء التفوق الاسرائيلي العسكري الراهن .

أما الرأي الذي يقول بأنهم لا يشكلون خطراً على السيادة الوطنية فانه مبني على الاعتقاد بأن الفدائيين يشكلون سنداً وظهيراً لأجهزتنا الدفاعية وان اسرائيل لن تعوزها الحجة للاعتداء على لبنان متى أرادت .

هذان الرأيان لا يشكلان حلاً للمشكلة بقدر ما يزيدانها تعقيداً داخلياً وخارجياً . والحل الجذري للمشكلة يكمن بالاعتماد على أنفسنا وعلى تنظيم دفاعنا الوطني قبل الاعتماد على الغير أيا كان هذا الغير .

ولكي يكون لنا الدفاع القوي القادر على مواجهة دولة عنصرية كالدولة الاسرائيلية يتوجب أن تكون لنا الدولة العصرية القادرة على تحقيق هذا الأمر الجلل ، الدولة التي يؤمن جميع المواطنين انهم في آمان واطمئنان بكنفها ، فيذودون عنها كما تذود عنهم .

هذه الأسباب التي عرضت ، دفعتنا في ندوة الدراسات الانمائية بعد مناقشة الآراء مناقشة مستفيضة الى اختيار « بناء لبنان الحديث » موضوعاً للمؤتمر الوطني المزمع عقده ، على أن يشمل البحث فيه الأمور التالية :

أ – اعتماد أساس وطني للسياسة اللبنانية في المجالين العربي والدولي .

ب – كيفية تحويل النظام الطائفي إلى نظام علماني .

ج – كيفية تحديث العملية الانتخابية .

د – تحديث نظام الاحزاب .

هـ – كيفية اعتماد عملية تحديث للادارة العامة .

و – كيفية اعتماد التربية الوطنية الصحيحة .

ز – تحديث القوانين اللبنانية وتطبيقها التطبيق العادل والحازم على جميع المواطنين .

ح – تحديث النظام الضرائبي .

ط – اعتماد دور ريادي للدولة تؤديه في كل ما تقدم .

على أن تشكل هذه النقاط ميثاقاً وطنياً جديداً نابعاً هذه المرة من الأرض والمواطنية لا من مجرد التعايش بين الطوائف .

لبنان والعمل الفدائي الفلسطيني

للدكتور سليم حيدر
رئيس لجنة التربية في مجلس النواب

« ومن أسس الاصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها ، فان هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة وتشوه سمعة لبنان من جهة أخرى . فضلاً عن انها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني . وقد شهدنا كيف أن الطائفية كانت في معظم الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة ، كما كانت اداة لايهان الحياة الوطنية في لبنان ايهاناً يستفيد منه الاغيار . ونحن واثقون انه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على الغاء النظام الطائفي المضعف للوطن » .

« إن الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان . وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة باذن الله . ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد واعداد في مختلف النواحي وسنعمل جميعاً بالتعاون تمهيداً واعداداً حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن كل الاطمئنان إلى تحقيق هذا الاصلاح القومي الخطير » .

« وما يقال في القاعدة الطائفية يقال مثله في القاعدة الاقليمية التي إذا اشتدت تجعل من الوطن الواحد أوطاناً متعددة » .

تلك فقرات من بيان حكومة الاستقلال الأولى. واليوم ، بعد ربع قرن من الاستقلال ، تستعيد آذاننا نبرات رياض الصلح بشيء كثير من تبكيت الضمير . ماذا فعلنا ، خلال ربع قرن ، لكي لا تكون الطائفية « اداة لايهان الحياة الوطنية في لبنان ايهاناً يستفيد منه الأغيار » ؟

* * *

إذا كنت انطلق من « القاعدة » الطائفية ، فذلك لأنها كانت منطلق تأليف الدولة ، ولأنها لا تزال ، كلما واجهنا حادثاً خطيراً ، منطلق الخلاف بين اللبنانيين .

في خلال ربع قرن من الاستقلال ، سلكنا بالمادة ٩٥ من الدستور على طريق لا يمكن أن توصل إلا إلى عكس ما توخته تماماً . فقد نصت هذه المادة حرفياً : « بصورة

موقتة ، والتماساً للعدل والوفاق ، تمثل الطوائف بصورة
عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة ، دون أن
يؤول ذلك إلى الاضرار بمصلحة الدولة . »

ولقد تناسى المسؤولون ان هذه المادة وضعت بصورة
موقتة ، وتناسوا الوفاق بين الطوائف وتناسوا مصلحة
الدولة ، وأخذوا تباعاً — والخلف منهم يوغل في طريق
السلف — يجسمون الحقوق الطائفية ، تحت ستار العدل ،
بحيث أصبحت القاعدة الطائفية عدد مراكز ومستوى مراكز
ومطابقة مراكز من حيث الأهمية ، ولم يعد لكفاءة
صاحب المركز إلا الاعتبار الثانوي . وهكذا يهمل الثاني
في المباراة العامة إذا كان الأول من طائفته ولم يكن لها
حق إلا بمركز واحد ، ويؤخذ الأخير في المباراة إذا لم
يقدم لها من طائفته إلا هو !

مبدأ العدل بين الطوائف ، كما طبقه المسؤولون ، أضر
بمصلحة الدولة اضراراً شديداً ، فملأ ملاكاتها بالعدد العديد
من العناصر الوسط ، وحرم هذه الملاكات من الكفاءات
الممتازة . ولكن ما يعنينا من ذلك في هذا البحث هو
الوفاق بين الطوائف الذي توخته المادة الدستورية ، والذي
أساءت اليه طريق تحقيق العدل اساءة عمقت الخلافات
الطائفية ، وسممت « روح العلاقات بين الجماعات الروحية
المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني » بحيث « كانت

أداة لإيهان الحياة الوطنية ايهاناً يستفيد منه الاغيار » .

كذلك في القاعدة الاقليمية ، حيث العدل هو دعامة
الوفاق ، جرى منذ البدء ولا يزال تمييز تفضيلي لمناطق
على مناطق ، بحيث ازداد العمران في المناطق العامرة
وازداد الحرمان في المناطق المحرومة . وفات المسؤولين
أمران بديهيان : الأول ان العضو الضعيف في الجسم هو
الذي يجب أن يقوّى . الثاني ان سكان المناطق المحرومة
هم في معظمهم من فئة واحدة وان اهمالهم ، إذا استمر
واشتد ، قد « يجعل من الوطن الواحد أوطاناً متعددة » ،
في شعور المواطن على الأقل . ولولا تمسك سكان المناطق
المحرومة بلبنان وطناً نهائياً لكنا وصلنا إلى ما كان يتخوف
منه رياض الصلح .

* * *

إذن ، منذ ربع قرن — قاصدين أو غير قاصدين —
عمقنا الخلاف بين الطوائف ونحن نحكم هذا البلد أول ما
فتح عينيه على نعمة الاستقلال أو على الأقل لم نعمل شيئاً
في سبيل الوفاق .

أكثر من ذلك . لقد كان الحكم بلا مخطط ، في جميع
المضامير . وتركت الدولة للمبادرات الخاصة أن تمارس
نشاطها في حرية هي أقرب إلى الفوضى . وأخذت الدولة

لحسابها ، كأنها هي الفاعل ، حصيلة العبقريات اللبنانية في
مختلف الحقول . والعبقريات اللبنانية على أرض الوطن وفي
المغتربات كلها رفعت للبنان راية فوق الرايات حتى قيل
انه وطن الاشعاع . واكتفت الدولة بهذا الاشعاع ، من
فعل نخبة من أبنائها ، وأغمضت عينيها عن ظلمات السواد
الأعظم من الشعب . وبقيت ساهية على هذا الاشعاع طيلة
فترة ازدهار اقتصادي ، قد تكون أسبابه العالمية هي التي
رجحت كفة الميزان . واستفاقت على ظلمات الواقع ، بعد
أن توقف الازدهار وبدأ الانحسار . استفاقت على نسبة في
الأميين وأشباه الأميين مخيفة ، وعلى جيوش من أنصاف
المتعلمين حملة الشهادات الابتدائية والتكميلية يطرقون أبواب
النواب والزعماء سعياً وراء الوظيفة ، وملاكات الدولة
لا تستوعب سنوياً عشر محصول الشهادات السنوي ، وعلى
مناطق ليس فيها مياه للشفة ولا كهرباء ولا مدرسة ولا طبيب ،
وعلى أراض صالحة للزراعة لم توزع عليها مياه الري ،
وعلى زحف شباب القرى إلى العاصمة وجوارها سعياً
وراء العمل ، وعلى أفكار جديدة كانت الدولة تعتبر انها
جراثيم لا يمكن أن تعيش في جسمها المنيع ... استفاقت
الدولة ، بعد ربع قرن ، فوجدت انها نامت ربع قرن
وان الحياة خلال ذلك لم تنم !

كذلك تجاه اسرائيل التي انتصبت على حدودنا بعيد

استقلالنا دولة غاصبة طامعة بالتوسع ، لم نعمل شيئاً يذكر .
عاشت الدولة في خرافة قد تجاوز وصفها الخطأ الفادح .
حسبت أن جهازنا الاجتماعي وصداقاتنا الدولية وعطف
الدول الكبرى علينا بشكل خاص ولباقتنا الدبلوماسية ، كل
ذلك يبسط فوق رؤوسنا خيمة أمان دائم ويجعلنا بمنجى
من خطر اسرائيل . وإذا بحادث المطار يمزق هذه الخرافة
ومعها كرامة الدولة واستقرار أوضاعها وطمأنينة بنيها والثقة
العامة التي هي مرتكز كل شيء .

منذ الاستقلال ، كان يجب على المسؤولين أن يعملوا
من هذا البلد وطناً للجميع ، بكامل معنى الوطن وبكامل
معنى الجميع . وأولى الخطوات في هذا السبيل : التعليم
الرسمي الالزامي ، وتوحيد البرامج ، والتجنيد الاجباري ،
والزواج المدني الاختياري ، والضمان الاجتماعي الكامل ،
وتشجيع الكفاءات ، وفرض سيطرة القانون ، وتطبيق
أحكام المحاكم ، واستثمار مرافقنا الاقتصادية بموجب
تخطيط علمي شامل ، وتعزيز الجيش عدداً وعدداً ،
وتحصين القرى الأمامية ، وتدريب السكان على الدفاع
السلبي ... وعلى الأخص خلق روح المواطنة بتعبئة قومية
هادفة مستمرة .

لم نعمل شيئاً من هذا ، بل قد نكون عملنا كثيراً من
العكس . فيجب ألا نعجب من الخلاف يذر قرنيه كلما

واجهنا حادثاً خطيراً .

واليوم ، بعد هزة بنك انترا ، وبعد عاصفة الخامس من حزيران ، بعد أن تزعزعت قواعد الاقتصاد اللبناني وبدأ التشكيك في صحة معطياته وبقيمة أسسه ، وبعد أن أصبحنا مكشوفين تجاه اسرائيل وظهرت أطماعها بأرضنا ومياهنا بحيث لم تعد موضع شك من أي فريق ... ، لو لم تأت قضية الفدائيين ، لاختلفنا على أية قضية أخرى !

* * *

تسلمنا من السلطة المنتدبة دستوراً ، وسننا لأنفسنا ميثاقاً وطنياً .

الدستور جازه الزمن . بالواقع جازه الزمن فور ما تسلمناه لأنه لم يوضع لنا ، بل للسلطة المنتدبة علينا ، وكان يجب أن يعدّل فور ما تعدلت السلطة العليا ، أي فور ما تسلم رئيس جمهورية لبنان سلطات المفوض السامي الفرنسي .

تحت الانتداب ، لم تكن الدولة بالمعنى الكامل ، بصرف النظر عن انتقاص الاستقلال بوجود السلطات المنتدبة . كنا عضواً في شبه اتحاد بين دولتين ، لبنان وسوريا ، بينهما مصالح مشتركة ، يحكمهما المفوض السامي بواسطة دستورين يسمحان بذلك . وزال المفوض السامي وزالت

المصالح المشتركة ، وزال ذكر الانتداب من الدستور ، ولكن لم يحدث شيء أكثر من ذلك . وتقدم الزمن ، وزال الدستور الفرنسي مصدر دستورنا ، وزالت بعده دساتير فرنسية ، ملائمة لمقتضى التطور العالمي ، وما زال دستورنا — على علاته ، وفجواته ، وتخلفه عن تطور معطيات الحكم — وكأنه كتاب سماوي ، والكفر والزندقة لمن يفكر بتعديل مادة من مواده .

والميثاق الوطني جازه الزمن . إنه أتى تسوية بعد مساومة بين الطرفين ، أي منطلقاً لتأسيس الدولة وليس مستنداً نهائياً لكيان الدولة .

فلا بد اذن ، في نظري ، من مجلس تأسيسي ، يضع دستوراً جديداً يتضمن ميثاقاً وطنياً جديداً ويشق الطريق لتأسيس دولة حديثة بالمعنى العلمي .

* * *

— بعد هذه المقدمات التي كان لا بدّ منها ايفاء للموضوع حقه من جوانبه العامة ، نأتي إلى المشكلة القائمة ، وهي فرع من أصل . فموقف لبنان من العمل الفدائي جزء من موقف لبنان من النضال الفلسطيني .

بسبب الفدائيين قام الخلاف وتشعب :

فريق يعتصم بالدستور : لبنان دولة مستقلة، والاستقلال

يعني السيادة أول ما يعني . ورئيس الدولة يبدأ ولايته
بحلف اليمين على احترام الدستور وحفظ استقلال الوطن
وسلامة أراضيه . ووجود جماعات مسلحة ، غير لبنانية ،
على أرض لبنان ، دون ترخيص منه ، انتقاص من
سيادته . وكون هذه الجماعات اخواننا عرباً لا يغيّر من
وصفهم بأنهم غير لبنانيين . وانطلاقهم من حدود لبنان
إلى اسرائيل يعرض السلامة فضلاً عن انتقاص السيادة .
لا سيما والجيش اللبناني ، كسائر الجيوش العربية ، غير
جاهز لمجابهة اسرائيل . لهذه الأسباب جميعاً يرفض هذا
الفريق وجود الفدائيين على أرض لبنان ، كأمر واقع .
ويؤكد هذا الفريق أن لبنان لم يتنكر يوماً لواجباته العربية ،
وهو اليوم لا يتنكر بل هو مستعد لبذل كل المساعدات
المادية والمعنوية ضمن طاقته للعمل الفدائي شرط أن يبتعد
هذا العمل عن أرض لبنان .

والفريق الآخر يعتصم بالميثاق الوطني : لبنان ليس
دولة مستقلة وحسب ، بل هو دولة عربية . عليه واجب
المشاركة التامة في النضال الفلسطيني عموماً وفي العمل
الفدائي بشكل خاص . وجود الفدائيين على أرضه ، وهم
عضو في الجامعة العربية ، لا يشكل انتقاصاً من سيادته .
وعملهم عبر حدوده يدخل في نطاق مشاركته الفعّالة في
النضال الفلسطيني ، والخطر على سلامته كامن في وجود

اسرائيل على حدوده ، وفي مطامع اسرائيل بأرضه ومائه
ومداه الحيوي ، بصرف النظر عن نشاط الفدائيين .

في تضاعيف هذا الخلاف بين الفريقين (وفي توقع
ما يخطط للمنطقة على الصعيد الدولي) تتفاعل مشاكل
أخرى : معركة السبعين — تطاحن الزعامات التقليدية — تصفية
الحسابات بين الموروثين والوارثين — وجود معظم المفكرين
بعيداً عن المقرر السياسي بفعل قانون الانتخاب وطرق
تنفيذه — ثورة الشباب على العقلية القديمة وقلقه على
مصيره — الدعوة إلى التشكيك بالقيم دون أن يقترح لها
بديل — العادات الاجتماعية المتضاربة ... بكلمة أعم :
جميع مشاكل التخلف العلمي والاقتصادي في بلد هو فكرياً
في طليعة البلدان النامية في الشرق الأوسط وفي مقدمة الدول
العربية اطلاقاً .

ضحيتان لهذا الخلاف : الدولة كوجود سياسي ، والاقتصاد
كوسيلة انماء .

مستفيدان كبيران من هذا الخلاف : اسرائيل ، والفساد
في دوائر الدولة .

تلك صورة واضحة ، وإن كانت قاتمة ، لما نحن فيه .

* * *

يقضي الانصاف — انصاف الموضوع وانصاف الفريقين —

أن ندون الملاحظات التالية :

١ — إن لبنان لم يقصر يوماً بواجبه العربي في أي قضية عربية وفي القضية الفلسطينية بشكل خاص . فقد جنّد نفسه للقضايا العربية في الجامعة العربية وفي الامم المتحدة وفي المحافل الدولية . ومن أجل قضية فلسطين ، نذر لبنان نفسه وسيطاً بين الفرقاء العرب ، كلما اختلفوا على أمر ، يحاول التوفيق فيما بينهم ليبقوا في جو من الاخوة يساعدهم على التآزر من أجل فلسطين .

٢ — إن تقصير لبنان الفادح كان بواجباته اللبنانية الدفاعية ، ولكنه لم يكن وحده المهمل لهذه الواجبات ، بل جميع الدول العربية ، وعلى الأخص المتاخمة منها لاسرائيل ، لم تستعد للمجابهة الاستعداد العلمي التقني ، بل التهت بمعارك شعبية داخلية أدت إلى تغيير بعض الانظمة ، وبقيت تفاعلاتها إلى ما قبل الخامس من حزيران تصرف هذه الدول عن الاستعداد للمجابهة الناجحة .

٣ — إن الخلافات العربية أضعفت الدول العربية في موقفها الموحد تجاه وجود اسرائيل .

٤ — إن اللبنانيين في هذه الازمة التي طالت ، متفقون على الأمور الجوهرية :

— على أن لبنان بحدوده الحاضرة وطن للجميع ،

فاستقلاله وسلامته وسيادته ليست ، من حيث المبدأ ، موضوع خلاف .

— ثم على سمو رسالة العمل الفدائي وجدوى نضاله ووجوب دعمه . هنا أيضاً ، من حيث المبدأ ، ليس من خلاف .

٥ — نقطة الخلاف الوحيدة ، التي تشعبت منها كل نقاط الخلاف ، تقوم على كيفية هذا الدعم ، على طبيعته على مداه ، وقد عاد النقاش في هذا الخلاف — كما يعود في كل مشكلة كبيرة — إلى محتوى الشرعتين اللبنانيتين : الدستور والميثاق الوطني .

٦ — إن الحل للأزمة الحاضرة لا يمكن أن ينبثق من المبدأ المجرد ولا من الواقع الماثل ، بل من كليهما معاً ، أي من صلب كوننا دولة عربية مستقلة .

٧ — ان واجب الواعين أن يحولوا دون اصطدام داخلي ، فهو أشد خطراً علينا من اسرائيل أو من أية دولة غازية أخرى .

٨ — إن هذه الازمة ، على ما فيها من مساوئ ، لها الحسنة الكبرى انها أيقظتنا من سبات عميق وأبرزت رغبة عارمة — على اختلاف تياراتها — في انشاء دولة حديثة تعيش مشاكل العصر العلمية والتقنية والدفاعية .

٩ – ان العمل الفدائي ، الذي أعاد للعرب كرامتهم وأبقى قضيتهم حية نابضة في الضمير العالمي ، وفي الأمم المتحدة ، وفي مشاريع الدول الكبرى ، لا يستحق أن نظهر له العداء بل يجب أن نعالج قضيتنا معه بالتي هي أحسن وبالسرية التامة .

١٠ – إن الحل السلبي هو أسوأ الحلول . وأسوأ منه إذا جاز الترجيح بين الأسوأين ، أن ننتظر حل مشكلتنا من سوانا .

تلك اخواني ، بعض الملاحظات السريعة . ليست بحثاً وإنما معطيات لبحث . ولعل مؤتمراً وطنياً ينعقد لهـذه الغاية يفتح الطريق لوضع أسس بناء دولة حديثة . أما حل الازمة الحاضرة فمربوط بأصحاب الارادة الحسنة من الحاكمين .

لبنان والعمل الفدائي الفلسطيني

للاستاذ رشاد سلامة

عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية

في أعقاب حرب حزيران ، وجد العرب أنفسهم حيال واقع جديد ، مؤلم وقاس ، ولكنه واقع على كل حال ، تترجمه الهزيمة الرهيبة من جهة ، والتفوق الاسرائيلي الصاعق من جهة أخرى .

وبدأت عملية التحليل لهذا الواقع ، تكشف جوانب جديدة من مأساة العرب في نضالهم ضد الصهيونية الغاصبة ، المنتصرة بباطلها على الحق العربي الصريح .

وفي جملة الاكتشافات التي انتهى اليها التحليل ، واقع غياب الحكومات العربية عن حقيقة الخطر الصهيوني ، وسوء تقدير هذه الحكومات لحجم الخطر ، ومداه ، وعمقه ، وبالتالي سوء الاعداد لمواجهته مواجهة متكافئة .

من هنا انطلق البحث عن بديل لهذه الحكومات ، يثبت لاسرائيل في ميدان النضال وينمي روح المقاومة ، بعد أن كاد الاستسلام يلفّها إلى الأبد .

وكان من أروع ملامح هذه المقاومة ، تولّي أصحاب القضية قضيتهم بأنفسهم ، وكأنهم بذلك يطلّقون عشرين عاماً من الاتكال ، وتجيير التبعات ، ليقبلوا بعدها على حك جلدهم بأظافرهم .

هكذا أصبح الطابع الفلسطيني صفة خاصة بالفداء ، ونهضت المنظمات الفدائية في حقل النضال ، كأنها الرجاء في صحراء اليأس .

وبعد ، ان روح المقاومة التي تبلغ حدّ الفداء ، تحظى بتأييد كل ذي ضمير ، من حيث هي تجسيد لصراع الإنسان من أجل حقه ، وتحظى خصوصاً بتأييد كل عربي من حيث هي العطاء المثالي ، عطاء الروح والجسد ، للأرض والوطن .

فتأييد العمل الفدائي يعني تأييد تلك الفئة من الوطنيين الفلسطينيين الذين أدركوا ، ولو متأخرين ، انا لإنسان ما لم يجعل من ذاته قرباناً على مذبح الأوطان ، فهو لا يستحق أن يكون له وطن .

على أن التأييد يأخذ أشكالاً مختلفة ، ويتم بوسائل

شتى ، بدون أن يكون ولا مرة تصدقاً ، ولا فضل لصاحبه فيه ولا حاجة إلى تمنين .

ذلك هو المبدأ الذي لا جدال فيه . وأما الواقع فهو أن الفداء ، برغم قدسية روحه ومراميه ، قد أثار في بعض الدول العربية تحفظات بلغت في حدها الأقصى جدال الخصومة السافرة أو المحجبة ، الأمر الذي أبرز نوعاً من التضارب بين مصلحة الفداء من جهة ، وبالتالي فلسطين الضائعة ، ومن جهة أخرى مصلحة دول عربية ، غير ضائعة بعد بحمد الله .

منشأ هذا التضارب ، في الظاهر على الأقل ، هو بادئ ذي بدء ، انجذاب الشعوب العربية إلى العمل الفدائي ، انجذاباً جعل له على هذه الشعوب سيطرة تساوي سيطرة السلطات المعنية على رعاياها ، أو تفوقها .

ثم تخوّف السلطات الحاكمة من نتائج هذا الواقع ، تخوفاً يبرره في بعض الأحيان ، تصرف القيادات الفدائية تصرفاً متعجرفاً ، هو مزاج من الشعور بالتفوق ، والاستهتار بالمخاطر ، واقدام بثقة على لعب اللعبة التي يربح فيها الفدائيون كل شيء أو لا يخسرون شيئاً .

ولعل ما ضاعف حجم التخوف ، هو تسرب ايديولوجيات معينة إلى العمل الفدائي ، بحيث توزعت

منظماته بين اليمين واليسار ، بل بين جناحي اليسار نفسه ، بل بين جناحي القيادة الشيوعية في العالم ، أي بين موسكو وبكين .

ويلاحظ هنا ، أن قادة هذه المنظمات ، قد عمدوا ، تحت ستار « تثوير » القضية الفلسطينية ، إلى اعطاء هذه القضية محتوى عقائدياً معيناً ، كما لو أن فلسطين ، ليست عقيدة كافية بحد ذاتها .

فمن البديهي اذن ، أن يخالط النضال الفلسطيني ، بهذا المعنى ، عناصر تنفير أو عناصر تحفّظ ، تعود إلى ما أثار هذا النضال من محاذير ، كالحرص على الزعامة ، أو على القيادة ، أو على طابع الانتماء السياسي والعقائدي أحياناً كثيرة . ولعل هذا ما يفسر المواقف المتباينة التي تقفها الحكومات العربية من حركة النضال .

غير أن الصدام مع الفدائيين ، تجاوز في لبنان الأسباب المعروضة ، واتخذ شكلاً من أشكال التدخّل ، واصطبغ بالدم العزيز من جانب الفدائيين كما من جانب عناصر الجيش اللبناني الحبيب .

وظهر الفدائيون في لبنان معضلة داخلية ، قسمت هذا الوطن إلى قسمين ، ووضعت الحكم فيه على محك الاختيار العسير ، بين مذلتين وخطرين .

أما المذلة الأولى ، فهي كون الوجود الفدائي في لبنان على النحو الذي نعرفه حالاً ، وجوداً مفروضاً ، لم ترخص به السلطة الشرعية ، وبالتالي فهو يؤلف أمراً واقعاً ، وهذا ما يتعارض مع مبادئ السيادة .

وأما المذلة الثانية فهي ان مكافحة هذا الوجود بوسائل العنف والصدام الدموي ، تتنكّر لمبدأ التأييد الذي يجب أن يلقاه في لبنان هؤلاء الذين نعتبرهم قرابين ومحرقات على مذبح الوطن الفلسطيني .

وأما الخطران ، فأولهما تعريض سلامة لبنان لخطر وشيك محتوم ، وذلك على نطاقين : الأول : تسلل النشاطات الحزبية الممنوعة إلى المحيط اللبناني ، عن طريق قيام الفدائيين العقديين ، بامتداد ايديولوجي إلى داخل لبنان ، ثم عن طريق منح العدوّ غطاء ذهباً لعدوان مستحب لديه على جنوب لبنان وبعض الموارد المائية .

وأما الخطر الثاني الذي يطلب منا أن نفاضل بينه وبين الأول ، فهو غير وشيك ولكنه في حكم المحتوم ، وهو التلهي عن المعركة الأساسية بصدام جانبي بين القوات اللبنانية والفدائيين ، وهو صدام نتيجته كارثة على الحالين ، وبمعزل عن اعتبارات الربح والخسارة بالنسبة إلى الجانبين لأن كلا الطرفين خاسر بالنتيجة . ومعلوم أن معركة كهذه ، تضعف خط المقاومة ، وتجعل مهمة اسرائيل في

لبنان أقرب متناولاً وأقل كلفة ومشقة . صحيح ان هذه مجرد افتراضات ، ولكنها افتراضات واردة واحتمالات مأساوية جدية .

والحال ، ان الأصل في العمل الفدائي ، انه يجمع لا يفرق ، يتلاقى عليه المؤمنون بعدالة القضية الفلسطينية ، وأصحاب الضمائر من البشر ، ولا يتنكر له إلا من قال بحقوق شذاذ الآفاق ، في بيوت الفلسطينيين وأرزاقهم ، وفسحة العيش أمامهم في هذه الدنيا .

بهذا المعنى ، وحين تتركز استراتيجية الفداء على رفع الظلم ومحاربة الظالمين في ديارهم ، فإن كل لبنان يتفق مع الفدائيين . ولكن ، إذا كانت الستراتيجية بحد ذاتها موزعة بين نظام الحكم في لبنان ، وبين الشؤون العقائدية وبين تحدي قواتنا المسلحة ، وبين اثارة مزاج العدو ، فكل لبنان ضد هذا النوع من الفداء .

ويلاحظ بكل أسف ، أن الفدائيين ، وبخاصة من انتمى منهم لمنظمة الصاعقة ، قد اعتبروا وجودهم المفروض في الأرض اللبنانية ، مناسبة مثالية للقيام باستعراضات سخيفة، تتنافى مع سرية الفداء ومثاليته ، واستراتيجيته وأجوائه الحميمة .

إلا أن هذا كله يؤلف هامشاً بالنسبة إلى المعضلة الأساسية وهي الصورة التي أخرجت بها قضية الفدائيين ،

على صعيد الشعب اللبناني ، إذ راج الحديث عن حظوة العمل الفدائي بتأييد المسلمين ، واصطدامه بعداوة المسيحيين له .

هكذا مزق الفدائيون ، من حيث يقصدون أو لا يقصدون ، وحدة لبنان الداخلية ، وساعد على ذلك ، رواج الروح الطائفية بين أهل الغرض ، أو أهل السذاجة من الجانبين .

هذا مع العلم بأن فلسطين لم تكن وطناً مسلماً ولا وطناً مسيحياً ، بل وطن الإنسان مسلماً ومسيحياً ، ويهودياً إذا اقتضى الأمر ، وحرم هؤلاء جميعاً وبيت مقدساتهم .

ومع العلم أيضاً بأن بطولات الفداء لم تكن وقفاً على المسلمين ، بل كان في أشهرها فلسطينيون ، ترفعوا عن دناءة التطيّف حتى بلغوا في الوطنية حدودها الساميات .

ولكن الذي يطرح الموضوع بهذه الشراسة ، عاملان شعوريان لهما جذور تاريخية متأصلة ، وظروف مرحلية تساعد على صياغة المشاعر في قوالب معينة .

فالمعروف أن هذا الوطن ، منذ فجر استقلاله ، قام على ما سمي الميثاق الوطني ، أو تلك الصيغة التي ولدت عبقرية في زمانها ، ثم « حنطناها وصنمناها » ، وعبدناها، حتى باتت اليوم مصدر انقسامنا بما تكرس من نظام

الطائفية السياسية بيننا ، دونما تطوير باتجاه الانصهار العميق بين الفئات اللبنانية جمعاء .

على اننا بروح الانصاف نعتبر أن الميثاق تضمّن شيئاً أكثر أهمية من التآلف والتعايش بين الطوائف الا وهو تنزّل الكثرة المسيحية عن ترف الحماية الأجنبية ، لقاء تنزّل الكثرة المسلمة عن مشاريع الوحدة والاتحاد مع الدول العربية المجاورة .

ومن الضروري ألا نرى في هذا كله مجرد تسوية ، إلا إذا انطلقنا من أساس سوء النية . أما إذا أحسنت النية فمن الضروري أن نرى في ذلك اعلاناً لولاء اللبنانيين لهذا الوطن ، ولاء كاملاً لا شرك فيه .

إلا أن الأحداث كشفت عن أن فئة كاسحة من اللبنانيين تقيّدت بمبادئ الولاء ، فيما بقيت فئة أخرى ، لأسباب عقدية أو طائفية ، خارج هذه المبادئ ، الأمر الذي أبرز تمزق الصف اللبناني كلما تصادمت المصالح اللبنانية بالمصالح العربية ، على مطلق أي صعيد أو تعادلت فينتصر الخوارج على الولاء للمصالح العربية على حساب مصلحة لبنان .

وبديهي أن هذا الواقع قاد الفريق الأول إلى التطرف في الاتجاه المعاكس حتى بات يستوي عنده العربي والكردي والروسي والاميركي بمعنى الغربة عن لبنان . ومن المضاعفات

المباشرة لهذا الواقع ، التعصب اللبناني تعصباً قوياً حسبه كثيرون تعصباً طائفياً ، وعاتبوا أصحابه فيه ، ولا يزالون.

أما أثر تباين درجات الولاء للبنان في الأزمة الحاضرة فيظهر في سكوت المتساهلين بلبنان الوطن عن الوجود الفدائي ، واعتبار ذلك حقاً طبيعياً من حقوق الفدائيين ، على أساس ان لبنان جزء من وطن كبير ، فيما يعتبر المؤمنون بلبنان وطناً نهائياً ، هذا الوجود احتلالاً مسلحاً ، وأمراً واقعاً ، وانتهاكاً للسيادة ، وتهديداً للسلامة .

وليؤذن لي هنا أن أوضح بكثير من الصراحة ، معنى السلامة بالنسبة إلى من أسميتهم جوازاً « الفريق اللبناني جداً » .

فمن الواضح أن هذا الفريق يدرك تمام الادراك أن اسرائيل لن تخصه بامتيازات على حدة ، لأن تكوينها العنصري ، دينياً وقومياً ، يحول دون تآلفها مع غير الاسرائيليين .

إذن ليس في « الفريق اللبناني جداً » من يخدع نفسه بالاتكال على اسرائيل لتأمين مراكز ممتازة له في دولتها الموسعة ، وبالتالي فان الاقتناع كامل بأن دور لبنان في منهاج العدوان الاسرائيلي آت لا محالة .

ولكن يلاحظ من جهة أخرى ، أن بين وجود هذا الفريق ووجود اسرائيل ، مشابه عفوية ، وقاسماً مشتركاً يكاد يكون واحداً ، وهو الشعور بالحذر ، والشعور بالخطر ، والشعور بعقدة القلة حيال الكثرة العارمة .

والفريق الذي أتكلم عليه يشعر أن للبنان وجوداً خاصاً حيال المجموعة العربية ، وهو يتعرض منذ زمن لمحاولات متكررة تستهدف ضمه إلى هذه المجموعة سياسياً ، وعقدياً ، واغراقه فيها ، شخصاً وكياناً ومصيراً .

وبالفعل ، فإن تجربة لبنان مع الشقيقات العربيات ، كانت قاسية وفاشلة وغير مشجعة بالمرة . ذلك أن الضغط عليه والتدخل في شؤونه الداخلية أصبح أسلوباً رائجاً من أساليب معاملته حتى كاد هذا الوطن لا يرتاح إلا بشرط التنزل عن كثير من شؤون سيادته واستقلاله .

وطبيعي ، ألا يرضى اللبنانيون بهذا الأمر فيظهرون بين حين وآخر ، تصلباً وتحفظاً حيال المصالح العربية في لبنان .

قلنا إن تجربة لبنان مع شقيقاته لم تكن مشجعة ، وذلك بسبب عدم تفهم الشقيقات لوضع لبنان الخاص ، وتصرفها حياله على نحو يثير التساؤلات . واننا نورد على سبيل المثال ، ما تضمنته مشاريع الوحدات والاتحادات بين بعض الدول العربية ، من معاني التمييز والتصنيف بحيث

لم يكن لفريق كبير من اللبنانيين أي محل ملحوظ في هذه المشاريع . كما نورد أيضاً وعلى سبيل المثال دائماً ما نصت عليه دساتير معظم الدول العربية ، لجهة دين رئيس الدولة ومصادر التشريع فيها .

لا نريد هنا أن نعذر مظاهر التطيف في لبنان ، بحجة أن هذه المظاهر موجودة أيضاً عند الآخرين ، وإنما نحاول أن نسلط بعض الأضواء على مشاعر فريق من اللبنانيين متهم بالتعصب والطائفية ، ويجب أن يكون مفهوماً هنا ان مثل هذا التطرف الشعبي البغيض بأي حال هو ردة فعل طبيعية من قبل أقلية معقدة حيال الأكثرية .

ثم انه يلاحظ الميل العفوي لدى الجهات الكثيرة الانفتاح عربياً ، إلى اعتبار التصلب في الحفاظ على لبنان مؤامرة ضد العروبة ، تهدف إلى عزل لبنان عن محيطه العربي ، وعن النضال العربي .

ولكن الواضح هذه المرة أن التصلب اللبناني في الأزمة الراهنة هو نوع من الحرص على السيادة ، والحرص على وطن لا يرى أهلوه لأنفسهم ملاذاً بعده إلا البحر . من هنا التشبث المستميت بالكيان الحاضر ، والتحفظ العفوي تجاه الايديولوجيات التي تمس بهذا الكيان .

يقال إن السيادة ، وهي الموضوع المطروح حالاً على بساط الازمة ، ليست حقيقة مطلقة ، بل هي نسبية برضا

الدول الكبرى والصغرى على السواء . ويقال ان نسبية السيادة واقع ترتضيه الدول طوعاً كلما أجرت تعاقداً فيما بينها .

ربما كان هذا القول صحيحاً ، إلا أنه لا يصلح قاعدة لقياس وضع لبنان الحاضر بالأوضاع التعاقدية .

فمن الراهن ان الوجود الفدائي على النحو المشكو منه الآن ليس نتيجة تعاقد رضائي بين الدول والفدائيين .

هذا يعني أن المنظمات الفدائية المعسكرة في بعض أنحاء لبنان فرضت على هذا الوطن أن يتنازل عنوة عن مفاهيم سيادته ، وأن يخضع لخطة نضالية وضعت خارج حدوده ، خلافاً لمقررات جامعة الدول العربية ، وخلافاً أيضاً لمصالح لبنان ، وخصوصاً لامكاناته في مجال النضال .

والعجيب في الأمر أن الواقع المفروض على لبنان قد حل في وقت يأخذ معه المعنى الكامل للمجازفة المجانية . وذلك أن الدول العربية مجتمعة ومنفردة ، بما في ذلك منظمات الفداء ، ليست الآن في مستوى المواجهة التي يكتب لها النصر ضد اسرائيل . وبرغم هذا ، فان النضال المسلح يحمّل لبنان عبئاً عسكرياً تجتمع فيه جميع أسباب التوريط الصريح ، والمجاني أيضاً .

هنا يخطئ الذين فرضوا على لبنان دور النضال المسلح

ضد اسرائيل ، ولقد كان أكثر ملاءمة لهذا الوطن وللقضية الفلسطينية ، ترك السلطة اللبنانية تتصرف بحكمة ، في نطاق الامكان اللبناني ، على أن تعمل هذه السلطة ، وبضغط الشعب إذا اقتضى الأمر ، على تنمية قدرتها الدفاعية من الداخل ، بدلاً من تلقي هذا الضغط من الخارج .

ويجب ، بكل حال ، عدم تفسير الحكمة اللبنانية ، بأنها تخاذل عن معركة المصير ، أو تردّد حيالها ، خصوصاً وان تجربة حزيران ١٩٦٧ ، أثبتت أن الدور الذي اختاره لبنان لنفسه بموافقة مؤتمر القمة ، رفع عن كاهل الدول العربية عبء جبهة خاسرة أخرى ، كما رفع عن كاهل لبنان ذل الاحتلال الاسرائيلي الفوري .

إن بحث موضوع النضال الفلسطيني من زاوية المصلحة الفلسطينية ، والمصلحة اللبنانية ، يجب أن يتم على ضوء معطيات عديدة أهمها ، الستراتيجية الواضحة للنضال الفلسطيني ، وتوزيع الأدوار فيها على نحو يتلاءم مع الامكان والقدرة ، ثم احترام الوضع الخاص اللبناني عن طريق احترام الحساسيات الخاصة ، وواقع الحذر القائم بين بعض الفئات اللبنانية .

هذا يعني ، انه قبل التوغل في حساب المبادئ والمثل ، وبخاصة مبادئ التعاون العربي والمشاركة المصيرية بين الدول العربية ، يجب أن تكون هنالك بوادر توحي بالطمأنينة

إلى اللبنانيين الذين لم يطمئنوا بعد إلى نيات الجيران والأشقاء حيال سيادة لبنان وسلامة شعبه .

خلاصة القول ، ان لبنان يعاني حالاً من فقـدان الستراتيجية المركزة للنضال الفلسطيني ، والموضوعة باتفاق الدول العربية جمعاء ، والتي تراعي مصلحة النضال ، ومصلحة هذه الدول في وقت معاً . هكذا يبدو لنا أن منطق الفلسطيني المشرّد الذي يعتبر أنه لا يملك شيئاً يخسره إلا الخيمة ، ليس منطقاً مقبولاً في المطلق ، لأن الشعوب العربية الأخرى تملك بالتأكيد شيئاً أعز من الخيمة ، تجنبه المخاطر والكوارث والضياع ، ألا وهو الوطن ...

وعندنا أن لبنان المنبر ، ولبنان المحاور ، ولبنان ذو المكانة والسمعة الحسنة في المحافل الدولية ، يستطيع أن يقدم للقضية الفلسطينية ، في الوقت الحاضر على الأقل ، خدمات تفوق حتماً تلك التي يستطيعها بمدافعه وطائراته ومدرعاته ، حتى وبقواعد الفدائيين في أرضه .

وانه لمن الواضح أن التقدمة الطوعية التي من هـذا النوع ، تعطي للشراكة العربية معناها الكامل ، لأن الشيء الذي يؤخذ من لبنان عنوة لا يساوي في الواقع ولا في المبدأ ما يبذله لبنان طوعاً .

من الآن ، وإلى أن تتبدل المعطيات الحاضرة لميزان القوى المحلية والعالمية ، لا يستطيع هذا الوطن أن يتحمل

عبء الأدوار المفروضة عليه فرضاً ، وان الأوطان هي كالإنسان ، لا يكلفها الله إلا وسعها .

عاش النضال الفلسطيني ، وليحيا لبنان .

لبنان والعمل الفدائي الفلسطيني

للأستاذ حسين القوتلي
رئيس اللجنة الثقافية والقومية في جمعية
متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت

إنه لمن دواعي غبطتنا أن تدعى جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت للاشتراك في هذه الندوة الكريمة ، التي لا يسعنا الآن نتقدم لها جزيل الشكر لما تبذله من جهد ومثابرة ، وما ترفعه من شعارات وأصوات ، بالرغم من أن هذه وتلك ، قلما كانت تحظى بالاستجابات المسؤولة والواعية ، للخروج بكل ذلك من مستوى التفكر والنظر ، إلى مستوى التطبيق والعمل ، الذي من شأنه أن يستهلك هذه الطاقات المفكرة الواعية ، في ما ينفع ، وفي ما يحقق للبنان التغيير ، ثم البناء ، ثم الازدهار الذي يريده كل المخلصين لهذا الوطن .

لا بُدّ إذن من الحوار ، بالرغم من هذه اللامبالاة التي نلحظها دائماً ، فلعل الكلمة على طريق الدأب والاستمرار ، وعلى رقتها أيضاً ، تستطيع أن تصل بنا إلى الغاية التي ننشدها جميعاً .

وإيماناً بهذا المبدأ ، فقد عكفت جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت على دراسة ما صدر من آراء واتجاهات في جلسة الندوة السابقة ، ولما كان جدول الأعمال كما ورد في تقرير الندوة رقم (١٢٩٢) الصادر عن الاجتماع الثالث المنعقد في ١٦ تموز ١٩٦٩ ، سوف يكون مخصصاً لاستخلاص المقترحات والتوصيات من بيان ندوة الدراسات الانمائية للأمين الإداري الدكتور قبلان كيروز ، ومن مذكرة ندوة الدراسات الانمائية حول « التجديدات الديموقراطية للنظام السياسي » ، ومن بيان الدكتور سليم حيدر ، ومن بيان الأستاذ رشاد سلامة . ولما كانت هذه المقترحات والتوصيات سوف تعتبر نواة لأبحاث المؤتمر الوطني المزمع عقده حول « بناء لبنان الحديث » فقد رأت جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت أن تتقدم من ندوتكم الكريمة بمقترحاتها وتوصياتها في هذه المذكرة لمناقشتها والتفضل باتخاذ موقف ايجابي بشأنها .

على ان هذه المقترحات والتوصيات ، لا يمكن بحكم

الموقف المبدئي والمنطقي الذي تلتزمه جمعية المتخرجين أن تكون مبنية فقط على البيانات والآراء والاتجاهات الواردة أعلاه ، ذلك لأن للجمعية أيضاً موقفاً تحرص على تسجيله، ليكون هو الآخر ، إلى جانب المواقف الأخرى المخلصة، جزءاً متواضعاً من الأساس الذي يمكن أن تستخلص منها المقترحات والتوصيات المرجوة .

إن هذا الموقف الذي تحرص الجمعية على تسجيله كتمهيد ضروري لما يرجى من مقترحات وتوصيات يتلخص في النقاط التالية :

أولاً : نظرة نقد لمرفقات الدعوة إلى هذا الاجتماع .

ثانياً : نظرة سريعة على موقف جمعية المقاصد الإسلامية ببيروت من موضوع (لبنان والنضال الفلسطيني) الذي سوف تبنى عليه بعض المقترحات والتوصيات .

ثالثاً : المقترحات والتوصيات .

أولاً : نظرة نقد لمرفقات الدعوة

١ — نقد بيان ندوة الدراسات الانمائية في اجتماع ٨ تموز ١٩٦٩ للأمين الإداري الدكتور قبلان كيروز :

مما لا شك فيه ، ان جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية

في بيروت تؤيد ، وبدون تحفظ ، البنود السبعة جميعاً التي أعلن البيان الكريم عنها ، وهي بنود ، كما أعلن البيان أيضاً ، يتفق عليها جميع اللبنانيين ، غير ان لجمعية المقاصد الاسلامية في بيروت ملاحظات عدة على هذه البنود مجتمعة ، وهي ملاحظات مبدئية لا بدّ من تسجيلها :

أ — إن جميع اللبنانيين متفقون على هذه البنود السبعة في مجال (الموقف النظري) وهذا الاتفاق ، وهو كذلك ، لا يحمل أية فائدة للبنان ولا للعروبة ، بل هو على العكس ، موقف معطل للطاقات إذا بقي يدور في هذا المجال وحده .

ب — إن اللبنانيين مختلفون من غير شك ، على هذه البنود السبعة ، عندما تتحرك هذه البنود باتجاه (الموقف العملي) وليست الازمة الحكومية الراهنة إلا دليلاً على صدق هذا الزعم .

ج — إن المواقف النظرية التي نعلم مسبقاً بأنها سوف تصطدم بواقع التطبيق العملي ، سوف تكون مواقف عقيمة ومعطلة ، وسوف يكون علمنا بذلك اسهاماً، غافلاً ربما ، في هذا العقم وذلك التعطيل .

د — عندما تكون المشكلة مطروحة بالشكل السابق ، يصبح من الضروري ، والحال كذلك ، وضع (المواقف النظرية) موضع الاحالة ، والبدء مباشرة

بمواقف التطبيق العملي ، ليصبح هذا التطبيق الملتزم
هو المبدأ الذي ينبغي أن يكون اتفاق اللبنانيين مبنياً
عليه .

وبعد ، فإن جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في
بيروت ، لا يسعها إلا أن تنوه بالأبحاث الجدية المسجلة
في الصفحة الثانية من البيان المذكور تحت عنوان (بناء
لبنان الحديث) وانها لترجو أن تسهم مع الجميع بجهد
متواضع في العمل على تحقيق هذه البنود .

ثانياً : نقد لموضوع (لبنان والنضال الفلسطيني)
للدكتور سليم حيدر .

وترى جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت
في موضوع الدكتور حيدر المنوه به أعلاه أفكاراً ومبادئ
جديرة بالاهتمام ، فالطائفية السياسية ، والزعامات التقليدية ،
ومبدأ العدل بين الطوائف ، وسياسة الحكم المرتجل ،
والتغني بالاشعاع بمعزل عن الاستنارة به ، كلها كانت
بالفعل مقدمات أدت بالضرورة إلى ما نحن عليه من تخلف ،
وانقسام ، حتى حول المسألة المصيرية بازاء الاستعمار
الصهيوني الجديد .

إن إعادة نظر جدية في الدستور وفي الميثاق باتت أمراً

ضرورياً (لبناء لبنان الحديث) غير أن لنا على هذا
الموضوع الذي تفضل به الدكتور ملاحظة وحيدة هي :

إن القول : ان لبنان لم يقصر يوماً بواجبه العربي في
أية قضية عربية أو فلسطينية بشكل خاص (على الصعيد
السياسي) لا يجوز اطلاقاً أن يكون لدى البعض ، تبريراً
لاعفاء لبنان واللبنانيين من هذا (الواجب العربي) نفسه
على صعيد النضال المسلح لا سيما وان الاطماع الاسرائيلية
والتوسعية ، والغزو الصهيوني الجديد ، أثبت بشكل ساخر
ومؤلم ، ان قيام لبنان ، أو غير لبنان بواجبه في المحافل
الدولية التي لا تعبأ اسرائيل بقراراتها ، ان هذا الأسلوب
في القيام بالواجب العربي ليس هو بالأسلوب المفيد ،
في مقاومة الوجود الاسرائيلي .

لذلك فإن تكرار الكثيرين للاشارة إلى قيام لبنان ،
بهذا الواجب ، وعلى الاخص باعتباره كل الواجب ، هو
أمر يدعو إلى الشعور بالضيق ، وبالخجل معاً .

ثالثاً : نقد لموضوع (لبنان والنضال الفلسطيني)
للاستاذ رشاد سلامة .

وتبدي جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت
اهتماماً كلياً بالموضوع المنوه به أعلاه والذي قدمه الأستاذ

رشاد سلامة ، باعتباره على ما نعتقد ، ممثلاً لحزب الكتائب اللبنانية . إن منشأ اهتمامنا بهذا الاتجاه يعود إلى أمور عدة :

أولها : ان هذا الاتجاه يمثل ، على ما نعتقد ، وجهة نظر الكتائب اللبنانية .

ثانياً : ان هذا الاتجاه يمثل أيضاً ، ربما بشكل غير رسمي ، وجهة نظر (الحلف الثلاثي) .

ثالثاً : ان هذا الاتجاه يقف على الطرف الآخر البعيد والمتناقض مع الاتجاه الذي التزم به اللبنانيون ، الذي يمكن أن نطلق عليهم بمنطق التمييز نفسه الذي أراده الاستاذ سلامة اسم (اللبنانيون المخلصون جداً) .

وفي ردنا على هذا الاتجاه لا بُدّ من أن نبادر إلى القول بأن اللبنانيين المخلصين جداً ، يرفضون رفضاً قاطعاً هذا الاتجاه جملة وتفصيلاً لما يحمل من خطر أكيد على لبنان وعلى اللبنانيين وعلى المحيط العربي بشكل عام .

إن اللبنانيين المخلصين جداً يرفضون في هذا الاتجاه وبوجه خاص ، ما يلي :

أ ــ الفصل المتعمد ، على صعيد مبادئ الأخلاق الوطنية والقومية ، بين الاعتقاد بالمبدأ وبين النضال من أجله .

اننا لا نريد أن نتفلسف ، غير انه يمكن أن يكون

من المفيد أن نذكر أن الفضيلة ، منذ سقراط خاصة ، مروراً بمعطيات الأديان السماوية ونظريات الأخلاقيين جميعاً ، لم تكن في يوم من الأيام تفصل الاعتقاد بالمبدأ عن النضال أو العمل من أجله . والقاعدة الخلقية الأساسية التي أصبحت بمستوى البداهة لدى الجميع ، هي أنه لا فضيلة بلا عمل .

وقياساً على ذلك ، فإن اللبنانيين المخلصين جداً ، تمسكاً منهم بهذا المبدأ الخلقي ، يرون أن لا فضيلة لمن يعلن عن إيمانه بقدسية العمل الفدائي ، ثم يتنكر لاخراج هذا الإيمان القلبي إلى موقف عملي موضوعي بل ويعمل على مقاومته بشتى الوسائل والطرق .

إن الزعم بأن اللبنانيين ينبغي أن يعملوا من أجل هذا المبدأ ضمن الحدود التي تضمن سلامتهم ، إنما هو زعم أناني وباطل وهو زعم مردود ، ويرده سيدنا عيسى المسيح نفسه ، بموقف الفداء الذي يقول به المسيحيون أنفسهم ، والذي قدم نفسه وعانى آلامه فيه ، ليس ضمن حدود سلامته عليه السلام أو سلامة حوارييه ، إنما من أجل سلامة الغير أيضاً ، نعني سلامة الإنسانية جمعاء .

إن موقف الفداء يتعاظم ويسمو ، بالقدر الذي يستطيع فيه أن يكسر حواجز الأنانيات ، ليلف الإنسانية جمعاء

برداء محبته . من هنا كانت قضية تأييد العمل الفدائي على أرض لبنان ، قضية لبنانية ، تتعلق أولاً بالأخلاق اللبنانية ، ثم بالعروبة اللبنانية ، ثم بالإنسانية اللبنانية . ولأنها قضية أخلاق وإنسانية أصبحت القضية لا تخص الفلسطينيين وحدهم .... بل اللبنانيين أيضاً .

ب ــ ان اللبنانيين المخلصين جداً يرفضون أيضاً التناقض الوطني .

وأبرز جوانب هذا التناقض الوطني الذي اتضح في كلمة الأخ الكريم الأستاذ رشاد سلامة وهو يتضح دائماً في مواقف من هو في هذا الاتجاه ، هو القول من جهة باكتشاف (واقع غياب الحكومات العربية عن حقيقة الخطر الصهيوني وسوء تقدير هذه الحكومات لحجم الخطر ، ومداه ، وعمقه ، وبالتالي سوء الاعداد لمواجهته مواجهة متكافئة) ونستنتج من ذلك ان غياب الحكومات يستتبع بالضرورة فقدان الثقة فيها .

إلا أن أصحاب هذا الاتجاه بالرغم من ذلك يدافعون ، ومن جهة أخرى ، عن « تخوف السلطات الحاكمة من نتائج هذا الواقع الفدائي » وعن كون هذا الواقع « وجوداً لم ترخص به السلطة الشرعية وبالتالي فهو يؤلف أمراً واقعاً ، وهذا ما يتعارض مع مبادئ السيادة » .

فمن جهة يعترف أصحاب هذا الاتجاه بغياب الحكومات عن ادراك الخطر الصهيوني ويدينونها بهذا التقصير وينزعون عنها الثقة ، ثم يعودون ، من جهة أخرى ، للدفاع عن هذه الحكومات الشرعية ، متجاهلين ان الثورة الحقيقية ، والحركة النضالية لا يمكن أن تنبع إلا من أسفل الجبل ، من باطن الأرض ، من الكتل البشرية الملتحمة مع التراب . ثم إن الثورة تنمو وهي في الطريق ، ثم ان واقع غياب الحكومات عن الخطر الصهيوني لا يجوز أن يقابله حضور الحكومات في مواجهة القوى التي تأخذ عن الحكومات مهمة درء هذا الخطر .

ج ــ ان اللبنانيين المخلصين جداً يرفضون سياسة المدى الأنفي التي ينظر بها أصحاب الاتجاه السابق إلى الأمور .

وهذه السياسة هي التي تدفع بهؤلاء إلى هذه النتيجة الغافلة . إن هؤلاء لم يدركوا بعد العلاقة القائمة بين الاستعمار الجديد ودولة اسرائيل في الشرق الاوسط ، هذه العلاقة الايديولوجية والاستراتيجية الحميمة ، لا يمكن أن تناهض وتقاوم إلا بمعطيات ايديولوجية واستراتيجية جديدة ، مناهضة للاستعمار والصهيونية معاً . وقد اختلف أصحاب هذا الاتجاه بتسمية هذا الاتجاه التحرري ، تارة

يسمونه تياراً شيوعياً ، وتارة يسمونه تياراً يسارياً ، وتارة يسمونه اشتراكياً أو ما إلى ذلك ، وينسون دائماً ان هذا الاتجاه التحرري هو من الاتجاهات الوطنية السليمة في لبنان ، والمرخصة أيضاً من (السلطات الشرعية) كالحزب التقدمي الاشتراكي .

إن العقائد والايديولوجيات المسموحة والممنوعة في لبنان لا تأتي عن طريق الفدائيين العقديين ، بل من البساطة في التفكير أن نعتبر هذا الافتراض ممكناً .

د ـ ان اللبنانيين المخلصين جداً يرفضون الأفكار الخطيرة التي تعرض سيادة لبنان وأمنه وسلامته ووحدة اللبنانيين للخطر .

ومع أن هناك في موضوع الأستاذ سلامة نقاطاً نرى ضرورة نقدها ، غير أن المجال لا يتسع لذلك ، فاننا نرى أنه لا بد من الاشارة إلى نقطة خطيرة وردت في موضوعه وهي قوله : « ولكن يلاحظ من جهة أخرى ، ان بين وجود هذا الفريق (من اللبنانيين جداً) ووجود اسرائيل ، مشابه عفوية ، وقاسماً مشتركاً يكاد يكون واحداً ، وهو الشعور بالحذر ، والشعور بالخطر ، والشعور بعقدة القلة حيال الكثرة العارمة » .

ماذا نقول بهذا التلاحم اللبناني جداً بالاسرائيلي جداً . وبهذا البحث عن (القاسم المشترك الذي يكاد يكون واحداً) . أي معنى يحمل هذا التعبير من معاني الولاء للبنان ، كل لبنان ، ومن معاني الولاء للإنسان اللبناني العربي ، ومن معاني الرفض للوجود الصهيوني العنصري . هل يحمل هذا الكلام ضمناً اعتراف هذا الفريق باسرائيل ؟ على أية درجة من درجات الوطنية يمكن أن نضع هذا الاتجاه اللبناني جداً ؟

لا نريد أن نتهم ، فقط نريد أن نتساءل ، ونتمنى أن يكون المنطق قد خاننا في فهم ما فهمناه .

رابعاً : نظرة سريعة على موقف جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت من موضوع النضال الفلسطيني .

إن جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت كانت حريصة دائماً على إبداء مواقف واضحة وصريحة ، ومنطقية أيضاً ، من قضية العمل الفدائي في لبنان . وهي الآن في سبيل شرح موقفها تورد باختصار النقاط التالية :

١ ـ إن الحكومات اللبنانية لم تثبت منذ سنة ١٩٤٨ وحتى اليوم مجرد النية على الاعداد لمقاومة الخطر الصهيوني

الذي بات يهدد لبنان بتصريحات صادرة عن المسؤولين الاسرائيليين أنفسهم . إن هذه الحكومات اللبنانية لم تتخذ أي اجراء ازاء استيلاء اسرائيل على مجموعة من القرى اللبنانية في الجنوب عام ١٩٤٨ ولم تتخذ أي اجراء عندما استولت اسرائيل على مساحات شاسعة من الأراضي اللبنانية في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ، بل ان الحكومة يومها لم تعلن ذلك .

وإلى جانب هذا الاستهتار بالكيان والسيادة والسلامة ، يتحدث الكثيرون من أصحاب الاتجاه الآخر عن الكيان وعن السيادة وعن السلامة ازاء الفدائيين الذين يحرصون على مقاومة من اعتدى فعلاً على كياننا وأمننا وسيادتنا وسلامتنا .

٢ — إن هذا النسق من الحكومات باتت مرفوضة من الشعوب رفضاً باتاً لأنها لم تكن على مستوى الأمانة، بل كانت تلجأ في أعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، إلى الايعاز بتعليق المشانق في شوارع العاصمة لتماثيل تمثل الاستعمار ، والصهيونية ، أو كانت توعز باقامة ندوات الجدل والبحث العقيم ، وعلى أثر العدوان على مطار بيروت ، قامت بحملة إعلامية لتحصين قرى الحدود ، غير أن ذلك كله لم يكن إلا امتصاصاً مقصوداً لإرادة الشعب على القتال المسلح .

٣ — إن جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت التي اتصلت بفخامة رئيس الجمهورية وبدولة رئيس مجلس الوزراء وبالعماد رئيس الجيش ، أدركت أن الواقع المادي ليس هو العقبة الحقيقية في تنفيذ المطالب الشعبية إثر حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ . إنما العقبة ، كل العقبة ، كانت هي القضية الطائفية ، والطائفية السياسية ، التي يتخوف من زاويتها المتخوفون من تسليح القرى الأمامية وتقوية الجيش ، ومن الدعم الفدائي دعماً حقيقياً .

٤ — ومع هذا الواقع السياسي الداخلي المؤلم والمبني على المغالطة ، ترى جمعية المتخرجين ، ان على لبنان ، كل لبنان ، أن يشارك في معركة العمل الفدائي ، ليس بالدعم المسلح وبالسماح للعمل الفدائي بالانطلاق من أرض لبنان فحسب ، بل ومشاركة اللبنانيين أنفسهم في هذا العمل نفسه ، دفاعاً عن لبنان وعن الوجود المشترك الذي يعيشه مع جيرانه . إن المشاركة لا تعني المجانية على الاطلاق .

٥ — إن جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية لا تستطيع ، مبدئياً ، أن تفصل بين الفدائيين من ناحية وبين اللاجئين الفلسطينيين . فلقد ارتضى لبنان وجود اللاجئين على أرضه على أمل العودة ، وعندما

يريدون العودة اليوم فهم لن يعودوا بالمجان ....
إنهم لن يعودوا إلاّ فدائيين ، وعلى أرض لبنان
اليوم حوالى ٢٦٥ ألف لاجئ ... هم أيضاً في عرفنا
فدائيون .

٦ ـ طالما أن الشعب الفلسطيني اليوم هو خارج أرضه ،
فلا يمكن أن يعود ، وهو فدائي ، إلا انطلاقاً من
خارج أرضه ، من لبنان ، ومن سوريا ، ومن
الأردن ، ومن الجمهورية العربية المتحدة .

٧ ـ تعتبر جمعية المتخرجين ان محاولة ضرب العمل
الفدائي في لبنان ، هي محاولة لضربه في بعض
الدول أيضاً ، تمهيداً لفرض الحل السلمي الذي يعد
لتصفية القضية الفلسطينية من الأساس ، وبالتالي تدعيم
الخطر الصهيوني على لبنان .

٨ ـ ترفض جمعية المتخرجين أن تنظر إلى الانقسام
الداخلي الواقع من أجل هذه القضية نظرة طائفية ،
ان النظرة الصحيحة هي المستنتجة من التناقض الطبيعي
القائم دائماً بين الرجعية والتقدمية في لبنان .

خامساً : مقترحات وتوصيات

لذلك فإن جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت

تقترح على المؤتمر الوطني المزمع عقده التوصيات التالية :

توصيات عاجلة

أولاً : دعم العمل الفدائي بجميع الوسائل وترك هذا الدعم لتقدير فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس الوزراء وللعماد رئيس الجيش .

ثانياً : تكوين لجنة للاتصال باللاجئين الفلسطينيين ، بحكم وجودهم الشرعي في لبنان ، واستطلاع رأيهم ، عملاً بمبدأ المشاركة في الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها للصمود في وجه العدو .

ثالثاً : استدعاء الجيوش العربية للمساعدة في حماية حدودنا ، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس النواب بهذا الشان .

توصيات آجلة

أولاً : الغاء الطائفية والطائفية السياسية .

ثانياً : إعادة النظر في الدستور والميثاق الوطني وقانون الانتخاب لبناء لبنان العلماني الجديد .

ثالثاً : وضع تخطيط تربوي شامل يضمن تهيئة أجيـال علمانية ، قيادية ، تأخذ على عاتقها مسؤولية الحياة السياسية في لبنان الجديد .

رابعاً : وضع تخطيط اقتصادي شامل ، لا يتأثر بالازمات إلى درجة الشلل .

بيان لجنة المؤتمر الوطني
لبناء لبنان الحديث

اننا نحن المواطنين اللبنانيين موقعي هذا البيان ،

وعياً منا لمسؤولية كل مواطن لبناني في المشاركة مشاركة فعّالة في مواجهة التحديات التي تجابهنا في الظرف التاريخي الراهن ،

وتقديراً منا لتصاعد الأحداث في منطقتنا الذي ينذر بوقوع عدوان اسرائيلي جديد على الدول العربية ، وبنشوب حرب شاملة ،

واعتباراً منّا بدروس الخامس من حزيران التي تجددت في الغارة الاسرائيلية على مطارنا الدولي وفي اعتداءات اسرائيل المستمرة على أراضينا وحدودنا الجنوبية ، وفي انتهاكها لحرمة المقدسات الدينية التي تجلت آخر ما تجلت

في حريق المسجد الأقصى ،

وإيماناً منّا بالتلازم بين سلامة لبنان وحريته وسلامة الدول العربية وحريتها وتقدمها ،

وثقة منّا بأن شعبنا اللبناني يعتبر أن ثورة الشعب الفلسطيني في سبيل وطنه وفي سبيل الحرية والكرامة والتقدم هي ثورته وثورة كل شعب وكل إنسان محب للسلام المبني على الحق والحرية والعدالة في العالم كله ،

عقدنا عدة اجتماعات بدعوة من ندوة الدراسات الانمائية لاجراء حوار حر وصريح بيننا حول الأسباب المباشرة وغير المباشرة لأزمتنا الحكومية الراهنة ، فأجمع الرأي فيما بيننا على ما يلي :

أولاً : ان الازمة ليست إلا وجهاً من وجوه التقاعس الرسمي الراهن والمستمر خلال فترة ربع قرن من الحكم الذاتي وحاصل الاغضاء الشعبي عن هذا التقاعس في بناء الدولة الحديثة وتنظيم المجتمع الحديث وتكوين المواطن الحديث . ويتصل بهذا التقاعس التقصير في تنظيم دفاع وطني حديث ، وتخلف الدول العربية عن وضع تخطيط دفاعي حديث واستراتيجية دفاعية مشتركة لمواجهة خطر العدوان العسكري الاسرائيلي والتفوق التكنولوجي الاسرائيلي المتزايد . ولذلك يتوجب على لبنان أن

يبادر لتحديث جميع بنياته الدفاعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والعلمية على وجه يتيح له أن ينتقل بأسرع ما يمكن من موقف المتفرج على الثورة العلمية الإنسانية إلى دور المشارك فيها . وهذه المشاركة هي الآن ضرورة حياتية لأن الثورة العلمية التي أوصلت الإنسان إلى القمر جعلت التقدم في جميع حقول الحياة الوطنية متوقفاً أكثر فأكثر على تقدم البحث العلمي ، وعلى تأهب جميع المواطنين للافادة منه . وهي ضرورة وطنية دفاعية لأن الدفاع عن لبنان ضد العدوان الاسرائيلي يعتمد بجميع صوره الرسمية والشعبية أول ما يعتمد الأصول العلمية للتنظيم الحديث .

ثانياً : إن اللبنانيين قادرون على التفاهم فيما بينهم حول التوفيق بين واجب المحافظة على كيان لبنان واستقلاله وسيادته وعروبته وواجب التضامن مع الشعوب والدول العربية في نضالها المشترك لتحرير الأراضي العربية المحتلة وفي مناصرتها للشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه البطولي في سبيل استرداد وطنه . ويجب أن تتحمل مسؤولية تجسيد هذا التفاهم حكومة وطنية تقدمية تؤلف على الفور ،

وتجنب لبنان الكوارث التي يهدده بها الفـــراغ المستفحل في الحكم ، وتؤمن له في هذا الظرف التاريخي العصيب أن يكون متأهباً لمواجهة جميع تطورات الموقف ، وأن يقوم بجميع واجباته الوطنية والعربية والدولية على الوجه الأكمل .

ويجب أن تبادر هذه الحكومة إلى اتخاذ الخطوات التالية :

أ — دعوة الدول العربية لاجتماع ذروة لوضع استراتيجية عربية للدفاع العربي النظامي والفدائي في سبيل تحرير الأراضي العربية المحتلة .

ب — تكليف قيادة الجيش اللبناني مسألة تنسيق العمل الفدائي بسرية تامة مع القيادات الفلسطينية والعربية المعنية .

ج — تنفيذ الاجراءات اللازمة لتحديث جميع وسائل الدفاع عن لبنان وتقويتها .

د — اعتماد سياسة تحديث النظام اللبناني تحقيقاً لأماني الجيل اللبناني الجديد .

ثالثاً : ان على جميع المواطنين اللبنانيين المتطلعين لبناء لبنان حديث أن يتعاونوا فيما بينهم تعاوناً فعّالاً في النضال الفكري والعلمي الواجب لتحقيق هذه الغاية . وستكون خطوتنا الأولى في هذا السبيل تنظيم « مؤتمر وطني لبناء لبنان الحديث » تصاغ

فيه رؤيا الجيل اللبناني الجديد ، لبنان الغد ، في برنامج عمل تتضافر جهود جميع القوى الوطنية الفعّالة في سبيل وضعه موضع التنفيذ . وسيعلن برنامج المؤتمر وموعده ، وتوجه الدعوة للاشتراك فيه إلى المواطنين اللبنانيين المتطلعين للالتزام بهذا النضال ، الذي نرجو أن يكون انطلاقاً جديداً في تاريخ لبنان الحديث ، ووثبة جديدة في طريق تحول لبنان من التخلف إلى التقدم ، ومن التعايش الطائفي إلى التلاحم الوطني ، ومن نظام الحكم الطائفي إلى النظام العلماني ، ومن التعويل على الغير إلى الاعتماد على الذات ، ومن الديموقراطية الشكلية إلى الديموقراطية الحقة ، ومن موقف الإحجام والارتجال والتردد في الميدانين العربي والدولي إلى موقف الريادة والمشاركة الخلاقة .

فلنتحد ونعمل معاً في سبيل الخروج بوطننا بأسرع ما يمكن من هذه الازمة ، ولنتعاون كفريق واحد في سبيل بناء لبنان الحديث .

موقّعو البيان أعضاء اللجنة :

أحمد اسبر — كمال زوده

فضلو أبو حيدر — انطوان سبعلاني

انطوان أبي ناضر — رشاد سلامة
انطوان بشارة — اميل سماحة
محمد البعلبكي — رفيق شاهين
نهاد بويز — حسن صعب
اميل البيطار — نجلا صعب
عصام الحجار — رياض طه
فريد حداد — سليم عيتاني
سليم حيدر — حسيب غالب
فيصل الخليل — محمد القباني
غبريال خوري — حسين القوتلي
ادمون رباط — جورج مارون
عزمي رجب — زكي مزبودي
حسن خالد الرفاعي — محمد مزهر
أنيس روضة — جوزيف نفاع
حنا زكور — فؤاد نفاع
الياس الهبر

كلمة لجنة المؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث

في افتتاح اللقاء الوطني في ١ تشرين الثاني ١٩٦٩
في
كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

للامين العام لندوة الدراسات الانمائية
الدكتور حسن صعب

الازمات هي أمهات الرؤى الإنسانيـــة والولادات التاريخية الجديدة . ونحن على يقين ، بأنه مهما كان المخاض عسيراً ، فإن الازمة الراهنة هي أزمة ولادة لبنان الجديد ، الذي يتوق اليه جميع أبناء الجيل اللبناني الجديد .

إن الايمان الذي لا يتزعزع بحتمية هذه الولادة الجديدة هو الذي حمل اخوانكم منظمي هذا المؤتمر على أن يجعلوا منه لقاء أول لاستطلاع الرؤيا المشتركة للبنان الجديد أو

لبناء لبنان الحديث . ولم يكن ذلك تجاهلاً منهم لخطورة الأزمة العابرة بل وعياً لمعناها العميق وتقديراً لمجراهـا التاريخي الوثيق .

إن لبنان لم ينفرط ولن ينفرط أبداً لا في هذه الازمة ولا في أية أزمة أخرى . فهو اليوم في نفوس أبنائه أمنع مما كان عليه في أي وقت آخر . ولكن الذي انفرط هو النظام المتهالك الذي كشفت الازمة فداحة تخلفه أمام التحديات الثورية التاريخية التي تواجه الشعب اللبناني كما تواجه الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية ان لم نقل جميع شعوب العالم الحديث . ولو وعى النظام والقيمون عليه جميع أبعاد هذه التحديات وتصرفوا منذ حرب حزيران وفقاً لأمالي هذا الوعي ، لكنا اليوم معبئين معاً فدائيين لبنانيين وفدائيين فلسطينيين صفاً واحداً دفاعاً عن سيادة الشعب اللبناني في أرضه ووطنه ، وسيادة الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه ، ونضالاً واحداً في سبيل حرية الشعب اللبناني وحرية الشعب الفلسطيني ، بل في سبيل حرية كل شعب عربي وكل شعب محب للحق والحرية والعدالة والسلام في العالم .

وإن انفراط هذا النظام ليس شراً على لبنان ولا وهناً له بل هو خير وقوة له إذا عرفنا كيف نتفق على النظام البديل ، وكيف نتعاون معاً كفريق واحد في هندسة النظام

الجديد وبنائه . وفي نطاق هذا الاتفاق تجد أزمة الفدائيين وغيرها من الازمات حلها القويم .

ولذلك رأى اخوانكم أصحاب الدعوة «للمؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث» ان الحوار الصادق والصريح ، الحوار العلمي الوطني ، حوار المواطنين الاحرار والاخوان الأبرار ، الذي سيدور بينكم في هذا اللقاء التمهيدي الأول للمؤتمر لن يستقيم مجراه إلاّ إذا اقترن بحث «تحديث العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية» ببحث «تحديث النظام السياسي» .

لقد انطلقت أول ما انطلقت من وطننا لبنان شرارة الثورة التحديثية الكبرى التي استهدفت اخراج الحياة العربية من الظلام إلى النور ، أي من التخلف إلى التقدم، ومن العبودية إلى الحرية ، ومن الغيبية إلى العقلانية ، ومن الاتكالية إلى الفعالية ، من الببغائية إلى الابداعية ، ومن العشوائية القبلية والطائفية إلى التنظيمية القومية والتواصلية الإنسانية . فكانت ينابيعنا الفكرية المناهل الأولى للمفاهيم التحديثية السياسية التي حركت اليقظة العربية كمفاهيم الثورة والحرية والاستقلال والقومية والديموقراطية والاشتراكية . فحرام علينا نحن قبل غيرنا ان نجتني على لبناننا ، وأن ننسخه بقولنا او فكرنا او سلوكنا من منزلة الرائد العبقري والمعلم المجلي إلى موقع الأخ المقصر أو التلميذ المسبوق .

وإن أخوف ما نخاف ليس اسرائيل بل الخوف الذي يغذيه التخلف ويتعهده الاستعمار ويروضه الاستغلال ، فيحجب عنا حقيقة الثورة الفلسطينية والثورة العربية كامتداد لريادتنا الثورية اللبنانية الأصيلة ، ويضلنا حتى عن حقيقة ذاتنا ، ويفسد علينا رسالة وجودنا .

ونحن متلاقون هنا مواطنين واخواناً لنعي معاً حقيقة ذاتنا الثورية البنّاءة الأصيلة ، ولنستهديها الموقف الجدير بلبنان في الظرف التاريخي الراهن ، ولنتجاذب حواراً هادئاً حول الصيغة الفضلى لتجسيدها في سياسة جديدة حركية وحديثة ، وفي نظام جديد حركي وحديث ، سياسة الحركة والحكمة والجسارة ، لا سياسة التجميد والتحنيط ، ونظام الديموقراطية الحقيقية ، لا نظام الديموقراطية الموميائية .

فشكراً لكم على تلبيتكم الدعوة لهذا الحوار . وشكراً لجميع الذين ساعدوا في اعداد هذا اللقاء . ولي ملء الثقة بأن مستوى بحثنا العلمي الوطني الرفيع سيكفل لنا تحقيق النتائج الايجابية التي نتطلع اليها من هذا الاجتماع .

كلمة رئيس اتحاد طلاب كلية الحقوق

في افتتاح اللقاء الوطني حول بناء لبنان الحديث

أيها السادة الكرام ،

إنه لمن دواعي الغبطة أن يعقد مؤتمركم في هذه الكلية ، كليّة الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية ، هذه الجامعة التي تعلق عليها آمال كبيرة بأن تكون المنطلق الوحيد لايجاد العناصر البشرية القيادية في جميع الحقول السياسية والاجتماعية والثقافية . وإذ أرحب بكم باسم طلاب الجامعة اللبنانية ألفت نظركم إلى أن المؤتمر الذي دعي اليه مواطنون من جميع الفئات اللبنانية ، والاحزاب ، والهيئات النقابية والثقافية والاتحادات الطلابية والنسائية — ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، هو بنظر طلاب هذه الجامعة بادرة خير وسلام لبناء لبنان الحديث .

أيها السادة الكرام ،

إنّ الازمات تعصف بلبنان منذ مدة ربع قرن ، وان هذه الازمات تناولت جميع القضايا اللبنانية المطروحة على بساط البحث والتي يجب إعادة النظر بها ، ان من الناحية السياسية ، أم الاجتماعية ، أم التربوية ، وما ذلك إلاّ نتيجة حكم لم يعمل على ترسيخ الحياة الديموقراطية على أسس علمية صحيحة لخلق دولة حديثة ، ونتيجة لتغاضي الشعب المستمر عن الوقوف بوجه كل المحاولات التي حالت دون تقدم هذا البلد واستقراره .

وان الأزمة الحالية التي بدأت بعد حوادث نيسان المؤلمة والتي استمرت إلى يومنا هذا ، والتي تضاعفت ذيولها في المدة الأخيرة ما هي إلا صورة لواقع غياب الحكومات المتعاقبة على الحكم في بناء الدولة الحديثة ، وتكوين المجتمع وتحويله من مجتمع طائفي إلى مجتمع موحد الولاء لهذا الوطن وإلى تكوين المواطن وتوجيهه توجيهاً علمياً وطنياً ابداعياً .

ماذا عمل السياسيون خلال ربع قرن للنهوض بلبنان إلى مصاف الدول المتقدمة ؟ كل ما عمله هؤلاء :

ان رسخوا الشعور الطائفي وعمقوه بين أبناء هذا الشعب ، هذه الطائفية السياسية عطلت المساواة بين المواطنين ، وشوهت الديموقراطية شكلاً وأساساً وجمدت

التطور السياسي ، كل هذا من أجل ضمان مصالح السياسيين وتأميناً لنفوذهم على حساب الشعب الضعيف .

إن الطائفية تذكرني بهذا القول : « إن الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان » ، وسنسعى كي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله . ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي ، وسنعمل جميعاً بالتعاون ، تمهيداً وإعداداً حتى لا تبقى نفس إلا تطمئن كل الاطمئنان إلى هذا الاصلاح القومي الخطير » .

إن هذه الفقرة هي من بيان رئيس حكومة الاستقلال رياض الصلح ، الذي نادى في بدء عهده بالغاء الطائفية على أمل إزالتها في ساعة قريبة .

لقد مضى ربع قرن على بيان الحكومة الأولى ومضى عشرون عاماً على وفاة المغفور له رياض الصلح ، وما زالت الطائفية تتغلغل وتتعمق جذورها في التربية والادارات العامة والسياسة والقانون وتجعل من المجتمع في تجمعاته الحالية مجتمعاً طائفياً واقطاعياً . ماذا يقول رياض الصلح لو عاد في يومنا هذا ، ورأى الدولة على ما هي :

نظام يحتضر من سوء استعماله حتى أصبح نظاماً لا يستطيع أن يحل أو يجابه أي مشكلة من المشاكل التي يولدها التطور الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والتي تميز

بها العصر ، الذي نعيش فيه أو حتى المشاكل التي تعصف في هذه المنطقة أو يدور الصراع حولها في العالم .

وجود حكم حالي بدلاً من أن يؤمن الانماء الوطني ورؤيا جديدة للسياسة المستقبلية التي تستهدف الحياة الأفضل لجميع المواطنين ، وتؤمن استيعاب الطاقات الإنسانية الجديدة التي تتزايد عاماً بعد عام ، يحول هذا الحكم الشعب إلى مجال حيوي يقوم باستثماره ، كما يستغل جهل بعض الفئات لمصالحه الحقيقية .

وجود طبقة من السياسيين أفلست في جميع الميادين تعمل بصورة متواصلة لترسيخ الاقطاعية السياسية ، وتتعاون مع المتمولين في هذا البلد لتوطيد الاقطاع الاجتماعي ، والاقتصادي ، وتصر على بقاء النظام الانتخابي الحالي الذي يشوبه الاقطاع والرشوة والزيف والفساد والذي بني على التلازم التعسفي بين احتكار الثروة والسلطة .

مواطنون نشأوا بعيدين عن روح المواطنية ، قسم منهم اعتنق الايديولوجيات القومية التي تطالب بالتوسع والشمول لتجاوز الواقع الطائفي ، وقسم منهم نتيجة لتحجر عقلي وطائفي ، كل ذلك مردّه إلى حكم همّه تأمين الابقاء على الأوضاع التي تضمن مصالح الطبقة المتحكمة . كما أبعد المواطنين عن احترام القانون ، وإشعارهم بأن القانون هو قانونهم ، لأن المواطن كان يعتمد على السياسيين الذين

كانوا يسخّرون القانون لقضايا تختص بالأنصار والمحاسيب ، ولأن السلطة القضائية تفتقر إلى الاستقلال والتنظيم الإنساني والتجهيز الآلي الذي يمكّنها من القيام بواجباتها بفعّالية وسرعة .

حكام ابتعدوا عن سياسة التخطيط والانماء اللذين نادت بهما ندوة الدراسات الانمائية خلال عدة سنوات ، ولم تلاق أذناً صاغية وابقوه على الفوضوية التي يتخبط بها .

إن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والصحي والسياحي والزراعي والاداري هو الطريق والسبيل الوحيد من الناحيتين العلمية والعملية لاستغلال كل الطاقات المتاحة للوطن اللبناني وتسييرها من أجل رفاهية المجتمع والأفراد جميعاً دون استثناء . فالتخطيط يعزز الحريات الديموقراطية ويحقق العدالة الاجتماعية ويمنع الحرمان ويلغي الفقر والعذاب والشقاء وينشر العز والمجد والهناء والرفاهية والسعادة للبنان واللبنانيين جميعاً .

حكم جعل نسبة ارتفاع نفقات المعيشة أكثر من نسبة ارتفاع الأجور ، ان المشكلة لا تطرح بالنسبة للأغنياء في هذا البلد بسبب دخولهم المرتفعة ، ان المشكلة تطرح بالنسبة لأصحاب الدخول المحددة الذين يشكلون الأكثرية الساحقة . هذا الارتفاع اوجد هوة سحيقة هي الفجوة المتزايدة بين مستوى العيش الحقيقي ومستوى الاسعار

السائدة والمتزايدة باستمرار مما يخفض مستوى المعيشة الفعلية لمعظم اللبنانيين لأن أكثريتهم من ذوي الدخل المحدود . ومما يحمل كراهية من أبناء الشعب لأصحاب الدخول المرتفعة الذين يتمتعون بامتيازات خاصة وللحكام أنفسهم الذين يكرسون هذا الوضع .

أما بالنسبة للجامعة اللبنانية التي قالوا عنها عند تأسيسها في مجلس النواب ان يوم انشاء الجامعة اللبنانية هو يوم لا يضاهيه في تاريخ لبنان سوى يوم الاستقلال .

إن طلاب الجامعة اللبنانية يتطلعون إلى جامعتهم وإلى لبنانهم بلهفة ومسؤولية وجدية ويعتبرون أن كل تقدم في أوضاع مجتمعنا ستؤول بطبيعة الحال إلى تغيير في مكانة الجامعة اللبنانية ، ويصرون بعد أن رأوا التعسف واللامبالاة والتلهي بقشور السياسة بأنهم سيعملون حتى تصبح هذه الجامعة منبعاً يتدفق فكراً ومعرفة إنسانية ومصدراً للقيم التي تصنع لبنان .

أيها السادة ،

إنني اؤمن بأننا نحن الشباب الطامحين إلى لبنان أفضل ، اؤمن بأننا نحن الطليعة التي يتحتم عليها أن تتولى المبادرة في الطلب والسعي في البذل والتحقيق .

إن طبيعة تكويننا تجعلنا كالغرباء في هذا البلد بعد أن

ضاعت آمال التغيير .

ولكن هذه الآمال تعود اليوم لتحيا بنا ولتنصب علينا معتبرة إيانا المستودع الحقيقي لها .

نعم اننا غرباء لأن الجديد دائماً غريب .. نعم اننا وحيدون لأن طالب التغيير دائماً وحيد ، ولكن في غربتنا هذه وفي وحدتنا نشعر اننا نحن ضمير هذا الوطن وقلبه النابض الحي واننا نحن مستقبله ومصيره .

وهذا الشعور يغلب فينا اليأس ويغالب الحرارة ويمدنا بالايمان ويعطينا القوة والشجاعة والتفاؤل ، ويجعلنا نثق بأنفسنا حتى نثور ونحطم الفساد والظلم والانحطاط ونثب بلبنان من التخلف إلى التقدم ومن التعايش الطائفي إلى التلاحم الوطني ، ومن التعويل على الغير إلى الاعتماد على الذات ، ومن الديموقراطية الشكلية إلى الديموقراطية الحقة . سنعمل أيها السادة ، حتى ولادة لبنان الجديد ، وشرط ولادة لبنان الجديد أن تبقى هذه الفئة من الشباب الصاعد على ارادتها وتصميمها واحلامها وأن تبقى سليمة من الفساد والظلم والانحطاط .

عاشت الحركة الطلابية

عاش لبنان

تحديث العلاقات اللبنانية الفلسطينية

للاستاذ وليد ابي مرشد

من البديهي أن يستوجب أي بحث شامل للعلاقات اللبنانية الفلسطينية إدراكاً أعمق للواقع الاسرائيلي الصهيوني، صاحب السيادة الفعلية ، حالياً ، على الوطن الفلسطيني ، خاصة بالنسبة للمدّعيات الاسرائيلية الاقليمية على لبنان .

ترجع المدّعيات الاسرائيليه الاقليمية على أرض لبنان إلى عهد التوراة ، وتستند في حجتها الدينية العنصرية إلى أول مبدأ لملكية « وضع اليد » في التاريخ ، على الأرجح ، وذلك في تأ سيد سفر يشوع لشعب الله المختار ان « كل موضع تدوسه بطون أيديكم لكم أعطيه »(١) . ولم تغفل الدعوة الصهيونية القومية عن كون جميع نصوص التوراة التي تحدثت عن « أرض الميعاد » ، تقريباً ، قد أوردت لبنان جزءاً من رقعتها التاريخية ـ الدينية .

وانطلاقاً مما تعتبره الدعوة الصهيونية « حقاً » مكتسباً في أرض المشرق العربي ، تراوحت المطالب الصهيونية الاقليمية بين الحدّ الأقصى الذي منحه سفر التكوين « لشعب الله المختار » أي « من النيل إلى الفرات » (٢) وبين حدود أخرى تكيفت مع أهواء دعاتها القومية وتقديراتهم الواقعية للظروف الدولية السائدة آنذاك ، فتراوحت المدّعيات الصهيونية الاقليمية بين الاكتفاء بتحديد سفر « تثنيه الاشتراع » لأرض الميعاد « من سيناء ولبنان ومن الفرات إلى المتوسط »(٣) وتحديد سفر عدد ٣٤ ١ ـ ١٢ الذي يرسم الحدود الشمالية لأرض الميعاد عبر خط أفقي ينطلق ، باتجاه الشرق ، من طرابلس ، ومدّعيات سفر يشوع الذي يضم لبنان الحالي بأكمله إلى « أرض الميعاد » .

خرجت فكرة الدولة « الصهيونية » بعد وعد بلفور عام ١٩١٧ ، من حيزها الديني العقائدي إلى حيز الأماني القومية الممكنة ، فنشطت الحركة الصهيونية في مجالات التخطيط الجغرافي لحدود « أرض الميعاد » ، وشفعت هذا النشاط ، بين عامي ١٩١٧ و ١٩٢٣ ، بحملة ضخمة استهدفت الحصول على تأييد دولي مبكر لحدود « معقولة » لفلسطين اليهودية . وفي هذا السبيل ، خصّصت الحركة الصهيونية ثلاث نشرات رئيسية للترويج للحدود المقترحة

اليهودية ، هي :

أ — « الصهيونية والمستقبل اليهودي » (Zionism and the Jewish Future) وتضم مجموعة مقالات عن حدود الدولة اليهودية كتبها شباب الحركة الصهيونية في بريطانيا .

ب — نشرة « أرض اسرائيل » (Eretz Israel) التي تخصصت في الأبحاث الجغرافية والتاريخية عن فلسطين ونشرت بحثاً حول الحدود المقترحة للدولة اليهودية بقلم اسحاق بن زفي ودافيد بن غوريون ، اللذين أصبح كل منهما بعد ١٩٤٨ ، أول رئيس « للدولة » اليهودية ، وأول رئيس لوزارتها .

ج — صحيفة « فلسطين » (Palestine) التي تصدرها « لجنة فلسطين البريطانية » الصهيونية .

اهتمت جميع هذه النشرات بما دعته « المستلزمات الاقليمية » لفلسطين اليهودية ، وبالتالي تخطيط الحدود الفعلي التي يجب تأمينها بغية اكتمال العوامل الاقتصادية والستراتيجية والتاريخية الضرورية للدولة . وانتقدت جميع هذه النشرات اتفاقية سايكس — بيكو لتخطيطها الحدود الشمالية لفلسطين بين نقطة تقع على البحر المتوسط ، شمالي عكا ، ونقطة تقع شمالي بحيرة طبريا ، معتبرة أن هذه الحدود تشكل « بتراً » للدولة اليهودية .

« أقنعت » الحملة الصهيونية بريطانيا ، ومارك سايكس ذاته فيما بعد ، ان حدود اتفاقية سايكس — بيكو مجحفة بحق المصالح البريطانية في المشرق ، وبالتالي حق الصهيونية « التاريخي » بأرض الميعاد . وفي هذه المرحلة لم تجد بريطانيا مانعاً من توسل الدعوة الصهيونية لتوسع رقعة نفوذها في فلسطين ، فعقدت مفاوضات مع الحركة ، مثّل الجانب البريطاني فيها مارك سايكس والجانب الصهيوني زعماء الحركة بأكملهم ، تقريباً : الدكتور حاييم وايزمان ، اللورد روتشيلد ، هربرت صموئيل ، ناحوم سوكولوف والدكتور غاستر . طالب زعماء الحركة الصهيونية في هذه المفاوضات بضم الجليل الأعلى بأكمله وسهل حوران للدولة اليهودية ، بداعي الحاجة لتوفير الغذاء لأكبر عدد ممكن من السكان اليهود (٤) .

ومن جهة أخرى ، اعتبرت الحركة الصهيونية أن الحدود « التاريخية » للدولتين اليهوديتين الأولى والثانية ، أي من العدان (قرب بانياس) إلى بئر السبع ، « مجحفة » بحق الوطن اليهودي وادعت أن انهيار الدولة اليهودية التاريخية كان مردّه ، لمدى كبير ، واقعها الستراتيجي غير الملائم والناتج عن هذه الحدود (٥) .

كان الاتجاه السائد في أوساط الحركة الصهيونية — وخاصة الصهيونيين غير المتدينين — بعد وعد بلفور مباشرة هو

اتجاه مراعاة الظروف الراهنة في المنطقة ، قدر الامكان .
وعلى ضوء هذه التحفظات اعتبرت أكثرية الصهيونيين ان « الحدود المثالية » لأرض الميعاد التي نادت التوراة بها ، (من النيل إلى الفرات) هي حدود « فضفاضة » قد تغرق الهوية اليهودية للدولة الموعودة في الكثافة الديمغرافية العربية(٦) بالاضافة إلى حتمية تصادم المطامع الصهيونية في كل أرض الميعاد مع المصالح الاستعمارية الفرنسية في سوريا ولبنان .
في هذه المرحلة اكتفت أكثرية الصهيونيين بالمطالبة بما اعتبروه « الحدود التاريخية » — أي من الدان إلى بئر سبع — مع ضم مناطق « ضرورية » لقيام دولة يهودية ذات اقتصاد سليم وحدود آمنة . وانطلاقاً من هذه الاعتبارات ، طالب الصهيونيون بالسيطرة ، في الشمال ، على وادي البقاع الذي يشكل ، بمفهومهم ، « مدخلاً (طبيعياً) بين مرتفعات لبنان وجبل حرمون » (٧) .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، سعت الحركة الصهيونية لتوفير أسباب المعيشة لأكبر عدد ممكن من اليهود ضمن الحدود « المحدودة » للدولة ، اعتماداً على مشاريع تطوير مائية ، بالدرجة الأولى . ولما كانت ثروة فلسطين المائية محدودة ، فقد اعتبر الصهيونيون أن امكانيات تحقيق مشاريع ري كبرى في البلاد مرهونة بالسيطرة على المناطق الشمالية الشرقية لفلسطين ، التي تضم مساقط الاردن والليطاني

وخزان ثلوج جبل حرمون وروافد نهر اليرموك (٨) .
وبالنظر لخلو فلسطين من الثروات المعدنية المعروفة آنذاك وخاصة البترول ، بكميات تجارية ، فان مشاريع التصنيع الصهيونية أيضاً كانت ستعتمد على تطوير الطاقة الكهربائية بالدرجة الأولى ، والتي يمكن تأمينها من نهري الليطاني واليرموك (٩) .

ومن جهة أخرى ، استمر الصهيونيون المتدينون في المطالبة بالحدود التوراتية لأرض الميعاد ، وقدّم الحاخام صموئيل ايزاكس إلى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس تخطيط الصهيونيين المتدينين لحدود الدولة المقترحة والشاملة لجميع الأراضي السورية اللبنانية(١٠) .

وعلى أثر نجاح حملة الجنرال اللنبي العسكرية في فلسطين ، أنشأ عام ١٩١٨ حكماً محلياً للأراضي المحتلة ضم اليه مناطق سبق أن وضعتها اتفاقية سايكس — بيكو ضمن منطقة النفوذ الفرنسي ، خاصة جنوبي لبنان (الجليل الاعلى) . وربما كان التفاهم البريطاني الصهيوني في ذلك الحين أحد حوافز توسيع رقعة فلسطين على حساب الأراضي الممنوحة للبنان ضمن نطاق منطقة النفوذ الفرنسي . وعلى الرغم من هذا التوسع الظاهر في الدولة الفلسطينية باتجاه مصادر المياه في الشمال ، فقد حمل الصهيونيون على الحدود الجديدة ، وانتقدوها لأنها « تحرم فلسطين ، في الشمال ،

من رأسها (الليطاني وحرمون) ، وفي الشرق من يدها اليمنى (شرق الاردن) ، وفي الجنوب من قدميها (وادي العريش – خليج العقبة) » (١١) .

وبعد اتفاق لويد جورج كليمنصو على الحدود اللبنانية الفلسطينية الجديدة ، اعتبر الصهيونيون هذا الاتفاق تطوراً غير مستحب بالنسبة لحدود دولتهم الموعودة ، فاشتركت جميع المنظمات الصهيونية في انتقاد الحدود الجديدة . وفي ٦–١١–١٩١٨ وضعت « اللجنة الاستشارية لفلسطين » التي كانت تضم أكثر قادة الحركة الصهيونية ، اقتراحاً لحدود فلسطين اليهودية قالت انها استندت في تخطيطه على أسس « تاريخية واقتصادية وجغرافية » وقدّمت له بفذلكة دعت فيها لتخطيط الحدود الشمالية للدولة اليهودية وفقاً لخط يمتد « من نهر الليطاني إلى بانياس ، بمحاذاة وإلى شمال منابع نهر الاردن ، ومن ثم يتجه جنوباً شرقاً إلى نقطة تقع جنوبي دمشق ... » (١٢) .

أما « مجلس اتحاد الصهيونيين الهولنديين » ، فقد اتخذ قراراً بالمطالبة بتخطيط حدود فلسطين الشمالية وفق خط مستقيم يبدأ من نقطة قرب بيروت وينتهي قرب دمشق (١٣) . وفي ٤–١٢–١٩١٨ ، قدّم الامين العام التنفيذي « للمنظمة الصهيونية الاميركية » ، جاكوب دي هاوس مطالب منظمته بالنسبة للحدود ، ودعا لأن تتبع حدود الدولة اليهودية

العتيدة في الشمال مجرى نهر الليطاني (١٤) .

وفي مطلع شباط ١٩١٩ ، قدّم زعماء الحركة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح في باريس خلاصة جميع الاقتراحات الصهيونية لدولة أرض الميعاد ، في مذكرة تضمنت خريطة كاملة للحدود المقترحة للدولة اليهودية .

رسمت الخريطة الصهيونية الحدود الشمالية للدولة اليهودية انطلاقاً من خط يبدأ من نقطة على شاطئ المتوسط ، جنوبي مرفأ صيدا ، ويتجه شمالاً شرقاً عبر قمم جبل لبنان ، ويضم الجزء الأكبر من نهر الليطاني وجميع ينابيع وروافد نهر الاردن ، بما فيها الينابيع الشمالية قرب راشيا ، إلى الدولة اليهودية . ومن جهات راشيا ، تقطع الحدود قمة جبل حرمون ثم تتجه شرقاً فتضم حوض نهر اليرموك وتصل إلى نقطة تبعد عن دمشق حوالي العشرين كيلومتراً باتجاه الجنوب ، ثم تتجه الحدود جنوباً بمحاذاة خط حديد الحجاز إلى خليج العقبة (١٥) .

برزت المذكرة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر الصلح ، الحدود الفضفاضة المقترحة للدولة اليهودية ، بادعاء انها « أساسية لترسيخ القواعد الاقتصادية الضرورية للبلاد » . واعتبرت أن هذه « القواعد » تفترض أن يكون للدولة اليهودية منفذها الطبيعي إلى البحر « والسيادة على انهرها ومصادر مياهها » . وأضافت المذكرة أن الحدود قد خططت

على ضوء «الاحتياجات الاقتصادية العامة والتيارات التاريخية للبلد» . وأبرزت المذكرة كون الحياة الاقتصادية لفلسطين كأي بلد شبه قاحل ، تعتمد على المياه المتوفرة فيه ، وبالتالي فان «من الأهمية الحيوية بمكان ، لا تأمين جميع الثروات المائية التي تغذي البلد فحسب ، بل أيضاً ضمان الاحتفاظ بها والتحكم فيها من ينابيعها» . واعتبرت المذكرة أن جبل حرمون هو «أب المياه» الفلسطينية الحقيقي ، الذي لا يمكن فصله عن فلسطين . وادعت ان الدولة اليهودية يحق لها الاستفادة من «شكل من الاتفاق الدولي» الذي يخولها استغلال مصادر مياه الليطاني استغلالاً كاملاً «لتطورها وتطور لبنان معاً»(١٦) .

وقفت المصالح الاستعمارية الفرنسية في وجه مشاريع توسيع الدولة اليهودية على حساب لبنان ، وفي عام ١٩٢٠ ، وبغية تخفيض نفقاتها العسكرية والتفرغ لمجابهة خطر تركيا الكمالية ، وافقت انكلترا في مؤتمر سان ريمو على تسوية شرق أوسطية شاملة تعطيها سلطة «انتدابية» على فلسطين والعراق ، وتعطي فرنسا سلطة الانتداب على سوريا ولبنان .

أعطت اتفاقية سان ريمو مناسبة جديدة للضغوط الصهيونية لاحياء مساعيها المستمرة لاقرار تخطيط مناسب لحدود الدولة اليهودية . إلا أن المساعي الجديدة اكتفت

— تحاشياً للاصطدام بالمطامع الفرنسية في لبنان — بالمطالبة بأن تضم الحدود الشمالية للدولة اليهودية المجرى الجنوبي لنهر الليطاني وكامل حوضي الأردن واليرموك(١٧) . بيد ان تصلّب الفرنسيين في موقفهم من تقديم تنازلات جديدة للبريطانيين في فلسطين ، حمل الصهيونيين مرّة أخرى ، على قصر مطالبهم في هذه المرحلة على امتلاك وادي الاردن الشمالي بأكمله والحصول على «حق» استثمار مياه الليطاني ، ودون ضمّه ، بالضرورة ، إلى الدولة اليهودية(١٨) . وعلى سبيل التحديد ، طالب الزعماء الصهيونيون الحكومة البريطانية بالتوصل إلى اتفاق مع الحكومة الفرنسية يسمح لليهود بتحويل قسم من مياه الليطاني إلى مجرى الاردن ، واستغلال مساقط مياه نهر اليرموك ، وذلك خوفاً من تعريض مشروع توليد الكهرباء الذي وضعه خبيرهم ، روتنبرغ للضرر (١٩) .

تجاهل الاتفاق الفرنسي البريطاني النهائي على الحدود اللبنانية الفلسطينية عام ١٩٢٠ المطامع الصهيونية الاقليمية في جنوب لبنان ، فأعرب الصهيونيون عن انزعاجهم «لفقدان» نهر الليطاني ومجرى الاردن الشمالي وجبل حرمون وسهول حوران ، وسعوا لتجاوز الأمر الراهن الجديد عن طريق توسل أساليب الاستعمار الديمغرافي ، التي اتبعوها في أجزاء من فلسطين ، لادخال تعديل «واقعي» على الحدود

إلا أن السلطة الفرنسية المنتدبة ، وخاصة الجنرال غورو والجنرال ويغان والمندوب السامي هنري دي جوفنال ، عارضوا المشاريع الصهيونية لاستيطان جنوبي لبنان ، خوفاً من ادعاءات اقليمية صهيونية – بريطانية على هذه المنطقة من لبنان (٢٠) .

من خلال هذا الاطار الفضفاض للمطامع الصهيونية في « أرض الميعاد » بدت « دولة » التقسيم ، عام ١٩٤٧ – رغم توسعها العسكري على حساب الأرض الممنوحة للعرب بموجب قرار التقسيم – مجرّد موطئ قدم للمدّعيات الاقليمية الصهيونية على فلسطين ولبنان وسوريا وشرقي الأردن ومصر . وقد أكد المسؤولون الاسرائيليون في عدّة مناسبات طابع « الدولة » التوسعي ، ففي عام ١٩٥٢ ، وصف رئيس الوزراء ، دافيد بن غوريون ، « دولة عام ١٩٤٨ » بأنها « دولة لا تتوافق لا مع أرضها ولا مع شعبها » على اعتبار أنها « أسست في جزء فقط من أرض اسرائيل » (٢٠) . وعام ١٩٥٥ ، كرر بن غوريون مطامع دولته الاقليمية في تأكيده بأن حدود دولة عام ١٩٤٨ « لا تحط بأي شكل من الأشكال من اتساع اسرائيل التاريخي » (٢٢) وأصبغت أعلى سلطة تشريعية في البلاد ، الكنيست ، طابعاً « شرعياً » على مدّعيات اسرائيل التوسعية بامتناعها عن اقرار دستور دائم للبلاد ، على اعتبار أن اسرائيل دولة لم تكتمل بعد ،

لا شعباً ولا أرضاً .

ومنذ عام ١٩٤٧ وتاريخ الوجود الصهيوني في فلسطين هو تاريخ التنفيذ المرحلي لمخطّط استكمال « الدولة الاسرائيلية التاريخية » (Eretz Israel) :

– عام ١٩٤٨ توسعت « دولة » التقسيم عسكرياً باتجاه الجليل الأعلى والنقب وغزة والقدس .

– عام ١٩٤٩ ، توسعت « الدولة » باتجاه خليج العقبة (ايلات) وذلك بعد وقف الاعمال الحربية وأثناء انعقاد مفاوضات الهدنة الاردنية الاسرائيلية في رودس .

– وفي الخمسينات ، توسعت « الدولة » عن طريق ضمّ ما أمكن ضمّه من المناطق المجردة من السلاح على خطوط الهدنة مع الدول العربية ، وخاصة منطقة العوجا (١٩٥٥) .

– وعام ١٩٥٦ ، توسعت « الدولة » جنوباً باتجاه سيناء رغم أن الظروف الدولية آنذاك اضطرتّها للتراجع عن مخططها التوسعي .

– وعام ١٩٦٧ ، ضربت « الدولة » ضربتها التوسعية الكبرى ، حتى الآن ، باتجاه الجنوب والشرق .

لبّى عدوان حزيران ١٩٦٧ ، إلى مدىً كبير ، المطالب

الاسرائيلية التوسعية جنوبي وشرقي البلاد ، غير انه بدا من تحرك الدبلوماسية الاسرائيلية ، بعد العدوان مباشرة ، ان هذا التوسع لم يجسم أطماعها الاقليمية باتجاه الشمال .

وفي هذه الفترة ، اتخذ التحرك الاسرائيلي لابقاء قضية « الحدود » اللبنانية الاسرائيلية حيّة مجريين منفصلين ظاهراً ومتممين لبعضها البعض في الواقع .

١ – على الصعيد الدبلوماسي :

طرحت اسرائيل شعار المطالبة بحدود « آمنة ومعترف بها » مبرراً جديداً لتثبيت مدّعياتها التوسعية . ومن خلال هذا الشعار ، حرك المسؤولون الاسرائيليون قضية «الحدود» اللبنانية . والأمثلة على ذلك متعددة :

أ – أعلن وزير الخارجية الاسرائيلية ابا ايبان ، في ٣–٨–١٩٦٧ ، ان « خطوط الهدنة الهزيلة » يجب استبدالها « بخطوط ثابتة متفق عليه »(٢٣) ، دون التفريق بين خطوط الهدنة التي اكتسحتها اسرائيل عسكرياً أو الخط الوحيد المتبقي من اتفاقات ١٩٤٨ ، أي خط الهدنة اللبناني الاسرائيلي .

ب – بعد أيام قليلة من تصريحه السابق ، أعلن ابا ايبان ، انه يعتبر أن اتفاقية الهدنة اللبنانية – الاسرائيلية قد

أصبحت « لاغية » نتيجة قبول لبنان بقرار وقف اطلاق النار في حزيران ١٩٦٧ (٢٤) ، رغم ان الاتفاقية تنص صراحة على انها تبقى نافذة إلى أن يتم التوصل إلى « تسوية سلمية » بين الاطراف المعنية .

ج – وفي ٧–٩–١٩٦٧ عاد رئيس الوزراء ، ليفي اشكول إلى تحريك المبرّرات الاقتصادية للمطامع الاسرائيلية التوسعية في لبنان ، فأعرب عن « أسفه » لذهاب نصف مليار من مياه نهر الليطاني « هدراً » . كل عام ، في البحر ، عوضاً عن استغلالها لصالح « شعوب المنطقة »(٢٥) .

د – وفي ٢–١٠–١٩٦٧ ، عاد وزير الدفاع ، موشيه ديان ، إلى تحريك المبررات الستراتيجية للمطامع الاسرائيلية في لبنان ، فقال انه يعتبر أن الأراضي التي احتلتها اسرائيل في عدوان ٥ حزيران تشكل « حدوداً مثالية للدولة اليهودية فيما خلا الحدود اللبنانية(٢٦) . التي لم تجتحها وتعيد بالتالي تخطيطها . والجدير بالذكر ان جميع هذه التصريحات صدرت في أعقاب حرب حزيران ، في اشهر آب ، ايلول ، وتشرين الأول ١٩٦٧ ، أي في وقت لم يكن للعمل الفدائي الفلسطيني أي وجود في جنوب لبنان .

٢ – على الصعيد العسكري العدواني :

قامت اسرائيل بسلسلة اعتداءات عسكرية مدروسة ، ان لجهة ابعادها الدولية الحقيقية أم مغزاها المحلي ، افتتحتها بتوجيه ضربة « مثيرة » (مطار بيروت) لفتت فيها أنظار الرأي العام الدولي ، بشكل دعائي ضخم ، إلى أن لها في لبنان أيضاً ، مطالب اقليمية وأمنية ، وروضته ، من جهة أخرى ، على تقبل ممارسة اسرائيل دبلوماسية القوة تجاه لبنان ، في سعيها « لتثبيت » مطاليبها في أرضه . وبالفعل ، تبرز من تتبع أسلوب المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في تصعيد الاعتداءات اللاحقة على لبنان الابعاد السياسية والنفسية لهذه الاعتداءات ، فبعد أسلوب الاعتداءات « المثيرة » ، اعتمدت المؤسسة العسكرية أسلوب الاعتداء « من الخارج » – إن صح التعبير – أي ضرب الأراضي اللبنانية إما بالمدفعية ، من وراء خط الهدنة ، أم بواسطة الطيران . ثم اتبعته بأسلوب الاعتداء « من الداخل » ، أي اسلوب الاكتساح الموقت للأراضي اللبنانية ، وذلك في محاولة ظاهرة لتعويد الرأي العام العالمي ، تدريجياً ، على تقبل أنباء الخرق العملي والمستمر لحرمة الحدود اللبنانية وبالتالي « تمييع » هذه الحدود توطئة لاعادة تخطيطها في « المستقبل » .

والسؤال المزدوج الذي يطرح نفسه هنا هو – سلباً – :

ماذا يمكن لبنان أن يفعل « لحرمان » اسرائيل من « مبرر لتنفيذ خططها التوسعية ، وايجاباً : ماذا يمكن أن يفعل لبنان لمواجهة النوايا الاسرائيلية العدوانية على أراضيه ؟

يصعب على أي باحث ، مهما توخى الموضوعية ، الاجابة بشكل جازم على السؤال الأول . فهل يكفي اخراج الوجود الفدائي من لبنان ، مثلاً ، لحرمان اسرائيل من « مبرر » الوصول إلى حدودها « المثالية » مع لبنان ، وحملها على التخلي ، نهائياً ، عن مطامعها التاريخية والدينية والستراتيجية في لبنان بعد أن بقيت حية في الذهن اليهودي أكثر من ألفي سنة ؟

ربما كانت أية محاولة لتلمّس اجابة واضحة على هذه التساؤلات تقتضي عدم فصل تطوّر الاحداث عن خلفياتها – ولا جدل في أن التاريخ ليس مجموعة أحداث منعزلة – وقد يكون بامكان الباحث ، ان لم يكن من واجبه ، توضيح صورة المستقبل استناداً إلى تسلسل الأحداث ومنطق السابقة التاريخية . وفي هذا المجال وعلى ضوء تاريخ التحرك الصهيوني العقائدي والعملي ، يمكن الاستنتاج بأن ما يعوز الصهيونية في سيرتها التوسعية نحو « استكمال الدولة » ليس « المبرّر » في الواقع – والتوسع عقيدتها وعلة وجودها – بل « التوقيت » المناسب ، وعلى سبيل التحديد « التوقيت الدولي » بالذات ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار

الارتباطات الدولية – السياسية والمادية – للحركة الصهيونية وواقعها العضوي كحركة عالمية بكل معنى الكلمة وطبيعة ارتباط «الدولة» بالحركة الذي يجعل من اسرائيل مجرد الظاهرة الجغرافية – أو القاعدة الأرضية – للحركة الصهيونية .

وعليه ، فإن ما يعتبره العرب توسعاً اسرائيلياً ، تعتبره الصهيونية في منطقها «العقائدي» ، حقاً من حقوقها القومية والتاريخية ، وتحتفظ لنفسها ، في منطقها الستراتيجي ، بكامل حرية ممارسة هذا الحق في الظرف المناسب . ومن العودة إلى السابقة التاريخية يتبيّن أن جميع «الانتصارات» الصهيونية كانت وليدة اقتناص موفق للتوقيت الدولي الملائم فوعد بلفور عام ١٩١٧ جاء حصيلة حاجة بريطانيا لدعم الصهيونية العالمية في حربها مع ألمانيا ، وخاصة لدى الولايات المتحدة ، وتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، كان حاصل توقيت الضغوط الصهيونية مع مناخ العطف الغربي والشرقي الشامل على اليهودية الأوروبية التي عانت اضطهاد النازيين ، وعدوان عام ١٩٥٦ على مصر جاء نتيجة اقتناص ظرف التقاء فرنسا وبريطانيا على التدخل العسكري المباشر في قناة السويس . تماماً كما كان عدوان عام ١٩٦٧ حصيلة استغلال التقاء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على عدم معارضة تحريك الوضع الراهن في الشرق الأوسط

وان لأسباب متباينة .

واستطراداً ، كشف الكاتبان الصهيونيان المطلعان ، جون ودافيد كيمشي عام ١٩٦٠ ، ان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية وضعت خطة عسكرية كاملة لاحتلال الضفة الغربية عام ١٩٤٩ وأطلقت عليها لقب «عملية شن تاف شن» إلا أنها علّقت تنفيذها «في آخر لحظة» لعدم توفر الظرف الدولي المناسب (٢٧) (موقف بريطانيا بصورة خاصة) .

على ضوء ارتباط التحرك الستراتيجي الاسرائيلي – الصهيوني «بالظرف الدولي» ، منذ الحرب العالمية الأولى ، وتطورات الستراتيجية الاميركية بصورة خاصة ، منذ عام ١٩٦٧ على الأقل ، يبدو الوجود الفدائي الفلسطيني في جنوبي لبنان ، في المرحلة الحاضرة على الأقل ، دون الأهمية المطلوبة ، اسرائيلياً وصهيونياً ، لخلق «مبرّر» لعدوان توسعي اسرائيلي شامل – وفي أسوأ الاحتمالات ، لن تعجز اسرائيل عن افتعال مبرّر محلي للاعتداء على لبنان إذا اقتضت الحاجة(٢٨) . فماذا فعل لبنان ، على الصعيد الايجابي ، لمواجهة الاطماع الاسرائيلية في أراضيه ؟

يبدو ، لتاريخه ، أن التلمّس اللبناني «لأخطار» الوجود الفدائي جنوبي لبنان يفوق تلمّس أخطار المطامع الاسرائيلية الحقيقية . وبقدر ما فشل الواقع السياسي اللبناني في مواجهة التحدي الاسرائيلي خلال العشرين عاماً المنصرمة ، فشل

أيضاً في التوصل إلى تقييم واقعي ، بعيد عن الترسبات الانفعالية المختلفة ، للعلاقات اللبنانية الفلسطينية ، فمنذ عام ١٩٤٨ والواقع اللبناني يتطلع ، في مواجهته للقضية الفلسطينية ، إما باتجاه الغرب أو باتجاه الشرق ، متغاضياً عن التطلع نحو الاتجاه الصحيح للقضية — وقد تكون البداية الواقعية لمواجهة جدّية للقضية الفلسطينية هي في التطلع باتجاه الجنوب ، أي باتجاه التحدي الحقيقي .

من خلال التطلع باتجاه الجنوبين ، الجنوب «الفلسطيني» والجنوب الاسرائيلي ، يجب أن يبدأ لبنان الحديث ، لبنان المنعتق من الترسبات والانفعالات والعقد ، لبنان الحضارة المسؤولة والسيادة الواعية .

من الجنوبين نبدأ . وبقدر ما يهزّ الوجود الفلسطيني في الجنوب الوعي الوطني في لبنان ، بقدر ما يشكل منطلقاً لتحديث لبنان ، شعباً وجيشاً ونظاماً ، في مواجهة التحدي الجنوبي الحقيقي ، اسرائيل . وهذا التحديث يستلزم ، قطعاً ، تحديثاً جذرياً لمفهوم العلاقات اللبنانية الفلسطينية ، باعتبارها علاقات مصيرية للجانبين ، ان بنتيجة تلاحمهما الجغرافي السياسي (Geopolitical) أم بنتيجة روابطهما القومية والستراتيجية .

وفي مرحلته البدائية ، قد يستلزم هذا التحديث تفهماً أرحب صدراً ، من الجانب الفلسطيني ، للواقع اللبناني

— وهو تفهم يطلب في ظروف صعبة للقضية الفلسطينية ولا يبرّره قصور لبناني مزمن في مجالات العمل الجدي للقضية — إنما يشكل هذا التفهم ، دون شك ، مساهمة هامة في توفير المناخ الوطني الملائم لعملية تحديث لبنان . ومن جهة أخرى ، يلقي هذا التفهم على الجانب اللبناني مسؤولية تاريخية مزدوجة ، تجاه لبنان وتجاه فلسطين معاً ، رائدها الأول الجدية .

على المرحلة الأولى لتحديث العلاقات اللبنانية الفلسطينية أن تضع جدولاً زمنياً لتحقيق منجزات أساسية وسريعة في بناء الدولة الحديثة ، تحدد بالنسبة لأولوياتها القومية ، ويقتصر خلالها العمل الفدائي المنطلق من لبنان على حجم معين يقرر بالاتفاق بين الجانبين على ضوء طاقة لبنان الرادعة بالنسبة لمجابهة الردّ الاسرائيلي المتوقع ، ويصعّد تدريجياً مع تصاعد القدرة الرادعة اللبنانية . وعلى رأس قائمة المنجزات السريعة المطلوبة في هذه المرحلة ، تطوير فوري ومدروس لطاقة لبنان الدفاعية الرادعة ، مهما كانت التضحيات ، وذلك ابتداء من تقوية كافة أسلحة الجيش ، إلى تحصين الحدود وتطبيق نظام الخدمة العسكرية والتنسيق الدفاعي مع الجيوش العربية .

أما المرحلة التالية لتحديث العلاقات اللبنانية الفلسطينية ، فقد تستلزم عملاً تحديثياً جدياً ، على مستويات ثلاثة :

١ – على الصعيد الداخلي ، تحديثاً اقتصادياً وانمائياً ثورياً يقضي على الترسبات الطائفية والاقطاعية ويركز على زيادة الانتاج وعلى توزيع أعدل للدخل القومي ، مع توجيه المزيد من الموارد الاقتصادية لأولويات الاستعداد العسكري ، يرافقه تحديث ثقافي جذري يعمم التعليم المجاني ويفرض على المناهج الرسمية دراسة الفكر الصهيوني – ابتداء من مذكرات هرزل – ودراسة التاريخ الصهيوني – الاسرائيلي – ابتداء من مؤتمر بال عام ١٨٩٧ .

٢ – على الصعيد الخارجي ، تحديثاً دبلوماسياً – اعلامياً جذرياً يبدأ بمواجهة الحركة الصهيونية العالمية بحركة « عربية عالمية » تجند الشتات العربي في الخارج ، وخاصة في الاميركتين ، والطلبة العرب – ولبنان أجدر الدول العربية امكانات للعب هذا الدور .

٣ – على الصعيد الدفاعي ، تبني مفهوماً ديناميكياً للسيادة اللبنانية ينقل المجابهة اللبنانية للتحدي الاسرائيلي من موقف دفاع إلى موقف ردع على الأقل ، وذلك ضمن اطار من التنسيق الشامل للعمل الفدائي ، بين المنظمات نفسها والدول المحيطة باسرائيل ، وبين لبنان والجبهة الشرقية . وفي هذه المرحلة من تحديث العلاقات اللبنانية الفلسطينية ، يصبح من مستلزمات

السيادة اللبنانية استيعاب العمل الفدائي والتنسيق معه بشكل يجعله ذراع السيادة اللبنانية الفعّال ، داخل اسرائيل ، بقدر ما هو الطليعة الفلسطينية لتحرير الأرض المحتلة .

المراجع

١ – سفر يشوع ١ : ٤

٢ – سفر التكوين ١٥ : ١٨ – ٢٠

٣ – سفر تثنية الاشتراع ١١ : ٢٠ – ٢٤

٤ – الملفات الصهيونية المركزية، القدس (Zionist Central Archives) ، وثائق مكتب المنظمة الصهيونية في كوبنهاكن ، مجلد ٩٠ أ – تاريخ ٧–٢–١٩١٧.

٥ – صحيفة « فلسطين » عدد ٥–٥–١٩١٧ ، وصحيفة « التايمس » اللندنية ، عدد ٩–٩–١٩١٩ .

٦ – صحيفة « فلسطين » عدد ١–٦–١٩١٨ .

٧ – صحيفة « فلسطين » عدد ١٥–٢– ١٩١٧، وعدد ٢١–٧–١٩١٧ .

٨ – د . هنتر ميلر « يومياتي في مؤتمر باريس »

(D.H. Miller « My Diary at the Conference of Paris »)

الجزء الخامس ، ص ٢٢ .

٩ – ه . و . تمبرلي « تاريخ مؤتمر السلام في باريس » الجزء ٦ ، ص ١٦٤ – ١٦٥ .

H.W. Temperley. « History of the Peace Conference of Paris »

١٠ – صموئيل ايزاكس « المجلة الصهيونية » ، عدد كانون الأول ١٩١٨ ، وعدد نيسان ١٩١٩ .

(Zionist Review) . وقد سبق للحاخام ايزاكس (S.H. Isaacs) أن عرض آراءه هذه في كتاب « الحدود الحقيقية للأرض المقدسة »

(The True Boundaries of the Holy Land)

١١ – صحيفة « فلسطين » عدد ٨–٢–١٩١٩ .

١٢ – الملفات الصهيونية المركزية ، القدس ، وثائق مكتب المنظمة الصهيونية في لندن ، جزء ١٥٨٦ ، تاريخ ١٦–١١–١٩١٨ .

١٣ – المصدر ذاته – مكتب لندن ، الجزء ٥٧٧ .

١٤ – المصدر ذاته – مكتب لندن ، الجزء ٢٠٨٦ – ٢ ، تاريخ ٤–١٢–١٩١٨.

١٥ – المصدر ذاته – مكتب لندن – الجزء ٢٨٢٢ – تاريخ ١٣–٢–١٩١٩ .

١٦ — المصدر ذاته .

١٧ — و. ماكبراكن « فلسطين الجديدة » نيويورك ١٩٢٢ ، ص ٣٨١ — ٣٨٣ .

« The New Palestine », N.Y. 1922 — W.D. Me Cracken

١٨ — صحيفة « فلسطين »عدد ٣٣—١٠—١٩٢٠ وصحيفة « التايمس » اللندنية ، عدد ٢٥—١٠ — ١٩٢٠ .

١٩ — الملفات الصهيونية المركزية ، القدس، وثائق مكتب المنظمة الصهيونية في لندن ، جزء ٥٦٥، تاريخ ١٤—١٠—١٩٢٠ .

٢٠ — ف. ه. كيش « يوميات فلسطين » ، لندن ١٩٣٨ ، ص ٢٣٦ .

F.H. Kisch « Palestine Diary »

٢١ — الكتاب السنوي للحكومة الاسرائيلية ، ١٩٥٢ .

٢٢ — الكتاب السنوي للحكومة الاسرائيلية ، ١٩٥٥ .

٢٣ — جريدة « لوموند » الفرنسية (Le Monde) ، عدد ٤—٨—١٩٦٧ .

٢٤ — جريدة « اللوموند » الفرنسية ، عدد ١٦—٨—١٩٦٧ .

٢٥ — جريدة « اللوموند » الفرنسية ، عدد ٨—٩—١٩٦٧ .

٢٦ — جريدة « اللوموند »الفرنسية ، عدد ٣—١٠—١٩٦٧ .

٢٧ — جون و. افيد كمشي «جانبا» (Both Sides of the Hill) لندن ، ١٩٦٠ . والجدير بالذكر ان الكاتبين اعتمدا في معلوماتها على مستندات ووثائق وضعتها القيادة العسكرية الاسرائيلية بتصرفها .

٢٨ — تاريخ الحروب حافل « بالمبررات » التافهة لاعلان الحروب ، منذ حرب طروادة. ومن الأمثلة القريبة ذريعة فرنسا لاحتلال الجزائر وذريعة بسمارك لاجتياح فرنسا عام ١٨٧٠ .

ميثاق جديد للبنان حديث

للاستاذ باسم الجسر

الكلام عن التحديث السياسي في لبنان يفترض التسليم بأن الواقع السياسي في لبنان متخلف . وتلك الحقيقة لم يعد بالامكان انكارها .

أول مظهر للتخلف هي الطائفية السياسية المترسبة في أذهان المواطنين والكامنة مع غرائزهم . انها تنبع من أوضاع تكوينية ومن تقاليد سياسية عمرها أكثر من مائة عام . وهي مكرسة في الدستور ومتضمنة في الميثاق الوطني تشكل القاعدة الأساسية لقانون الانتخاب ولتأليف الحكومة ولتعيين الموظفين ولجميع ما يتعلق بالأحوال الشخصية .

ولقد أدت الطائفية السياسية إلى إعاقة تبلور الولاء الوطني ، وإلى تعطيل مبادئ المساواة بين المواطنين وإلى

تشويه الديموقراطية ، شكلاً وأساساً ، كما انها جمّدت التطور السياسي وأتاحت للمصالح الأجنبية أن تتداخل بشكل شبه عضوي مع أماني ومصالح الفئات اللبنانية فتزيد من تناقضاتها .

وثاني مظاهر التخلف السياسي هي العشائرية السياسية . والعشائرية السياسية تختلف في لبنان عن مدلولها الأصلي ، لترتدي طابع الولاء السياسي لعائلة أو وراثة الزعامة التقليدية ، ولتصبح قاعدة المحالفات والخصومات السياسية على أساس المصالح الانتخابية العائلية ، بصرف النظر عن أي مبدأ أو برنامج .

والمظهر الثالث للتخلف السياسي في لبنان ، هو سوء استعمال النظام الديموقراطي البرلماني وعجزه عن تحقيق الغاية المتوخاة منه . فالنظام الديموقراطي يفترض ، شكلاً ، انتخابات حرة غير مشوبة بتأثير الرشوة والضغط والتلاعب في جداول الناخبين . كما يفترض حدّاً أدنى من الوعي والروح المدنية لدى المواطنين . كما يفترض تنظيم الشعب سياسياً في اطار أحزاب تؤلف الحلقة الضرورية للوصل بين إرادة الشعب ومصلحة الحكم . وهذه الشروط غير متوفرة في النظام الديموقراطي الممارس حالياً في لبنان إلاّ بشكل ضئيل وشبه معطل .

والنظام البرلماني يفترض وجود أكثرية وأقلية تعارض

وفي لبنان ، بسبب النظام الطائفي وازدواجية الميثاق الوطني والدستور ، تنبثق الحكومة عن أكثرية ليست تلك التي منحها الشعب أصواته على أساس برنامج سياسي تقدمت به في الانتخابات . بل ان الأكثرية النيابية تتألف في الغالب ، من مجموعة النواب « الموالين » لمصادر القوة في الدولة . وهذه تتكون ، عادة من رئيس الجمهورية ، ورؤساء الأجهزة الادارية ذات التأثير ، على مصالح السياسيين ، الذين يعينهم كل رئيس جمهورية في مطلع عهده . هذا بالاضافة إلى أن توزيع الحقائب الوزارية لا يتم على أساس أكثرية حزبية في البرلمان بل على أساس طائفي ، نصّ عليه الدستور وكرسه العرف الميثاقي ، قلّما يكون له علاقة بالاختصاص أو الكفاءة .

فانطلاقاً من الطائفية ومروراً بالذهنية العشائرية وانتهاء بسوء تطبيق النظام الديموقراطي البرلماني شكلاً وأساساً ، ناهيك بالازدواجية القائمة بين الميثاق الوطني والدستور ، يبدو النظام السياسي اللبناني دائراً في حلقة مفرغة . إنه نظام يقوم على التسوية وعلى المساومة والتوازن السطحي والشكلي بين معطيات سلبية . وهو نظام لا يستطيع أن يحكم ولا أن يختار وبالتالي لا يستطيع أن يجابه أو يحل أي مشكلة ، كبيرة كانت أم صغيرة ، من المشاكل التي يولدها التطور الإنساني والاجتماعي والاقتصادي في لبنان

أو تلك التي تبرزها الأحداث الهامة التي تجتاح المنطقة أو يدور حولها الصراع في العالم .

ولو كان الأمر مقتصراً على عجز النظام وجموده ، لتعزى الإنسان عن هذا العجز بجو الاستقرار والحرية والبحبوحة النسبية التي لا يزال لبنان يتمتع بها . بل لأثنى على هذا النظام الذي استطاع ، رغم عجزه ، وتهلهله ، أن يحقق في السنوات العشر الأخيرة ، منجزات ملموسة في حقول وقطاعات شتى . ولكن المعضلة هي في أن المشاكل تبدو أكبر وأخطر من المشاكل السابقة والتي استطاع النظام الصمود في وجهها أو التهرب من مسؤولية حلها . والمعضلة هي في أن ثمة استحقاقات مصيرية واقتصادية واجتماعية لم يعد من الممكن تأجيلها أو التهرب من مواجهتها وأهمها تحديد موقف لبنان الصريح من الصراع العربي — الاسرائيلي . والمعضلة أيضاً ، هي في أن أي مخطط للانماء الاقتصادي أو التربوي لا يمكن أن يوضع أو أن ينفذ بنجاح دون وجود نظام سياسي قادر على التقرير والتنفيذ ودون استمتاعه بالثقة التي تساعد على خلق المشاركة الشعبية الضرورية لنجاحه .

إنها ، اليوم ، حقيقة راهنة أجمعت كل الأندية الفكرية ، والمؤسسات العلمية والصحف والاحزاب على الاعتراف بها . وهي ان لبنان يحيا ، سياسياً ، في أوضاع

متخلفة ، وان النظام السياسي المنبثق عن هذه الأوضاع ، والمكرس لها ، بات يجمد العقل والطاقات اللبنانية وبالتالي يعطل مصلحة لبنان . هذه المصلحة التي تقضي بتجاوز معضلات تقدمه وإنمائه وقدرته على مجابهة تحديات العصر ، ولا سيما التحدي الاسرائيلي .

التيارات الثلاثة

غير ان هذا الاتفاق الجماعي على تشخيص الداء والطموح إلى تجاوزه يتوقفان لسوء الحظ ، عند هذا الحد من الوصف ، ويبدأ الخلاف عند تحليل الاسباب ولا سيما عند اقتراح الحلول والبحث من المخارج .

وينقسم المفكرون والسياسيون والاحزاب بالنسبة لوسائل التغيير إلى ثلاثة فرقاء يمكننا أن نسميهم : بالفريق الثوري والفريق التطوري والفريق المحافظ .

فالفريق الأول يضم القائلين بأن تغيير الواقع السياسي لا يكون إلاّ بتغيير النظام . وان تغيير النظام لا يمكن أن يتم إلاّ بالثورة . وبدون ثورة لا يمكن أن يقوم نظام جديد . وبدون نظام جديد لا يمكن تجاوز الواقع وخلق المواطن الذي بدونه لايمكن للبنانيين أن يعوا حقيقة مصلحتهم ولا أن يعملوا لتحقيقها .

والفريق الثاني ، التطوري ، يشارك الثوريين ايمانهم بضرورة تجاوز الواقع وبتبديله جذرياً . أي انهم يؤمنون ويقولون بتجاوز الطائفية السياسية والعشائرية والمركنتيلية ، وخلق المواطن الجديد والمجتمع المتحرر من رواسب الماضي والمتطلع إلى مشاركة ايجابية في قضايا المصير الكبرى . ولكن الفرق بين الثوريين والتطوريين هو ان التطوريين يعتقدون أن الثورة المسلحة للوصول إلى الحكم بالعنف في الظروف الموضوعية التي يجتازها لبنان ، شبه مستحيلة . وان حدثت فان من شأنها أن تنحرف وتتشوه وبالتالي أن تهدد لبنان من كيانه أو وحدته الوطنية أو أن تقود إلى دكتاتورية – يمينية – ولذلك فهم يقولون بالتغيير عن طريق النضال الديموقراطي .

أما الفريق الثالث ، أي المحافظين ، فانه يرى في استمرار النظام الطائفي ضمانة لكيان لبنان ، ففي هذه الديموقراطية البرلمانية ، رغم اعترافه بمساوئ تطبيقها ، ضمانة للحرية ، وفي النظام المركنتيلي الليبرالي سبباً للازدهار . لذلك فهو يتمسك بالنظام ، في أسسه ومؤسساته ، ويرى في جموده خطراً أقل من خطر الثورة والتغيير الجذري .

تلك هي معطيات الواقع السياسي والتيارات الفكرية والسياسية التي تتجاذبه . ولو كان الواقع مقتصراً على هذه المعطيات الظاهرة أو كان الصراع صراعاً بين ثلاث نظرات

للحياة وللمصير أو ثلاث مصالح طبقية ، أو لو كان الشعب اللبناني موحد الولاء الوطني وكان لبنان جزيرة في أحد المحيطات ، أو غير مرتبط جغرافياً وإنسانياً بواقع قومي اقليمي يعاني خطراً على مصالحه الأساسية ويخوض معركة مصيرية ... لكان الاختيار أقل تعقيداً وصعوبة . ولكن المشكلة بل المسألة ، هي في ان كلاً من التيارات الثلاثة التي تنبع من هذا الواقع ، وتستقطب قواه وتشد به نحو آفاق مصيرية مختلفة ، ترتبط بنظريات ايديولوجية قومية أو فلسفية أو علمية وتتداخل في التركيب الطائفي للبنان وتصطدم بمصالح أبنائه الطبقية . « فالنظرة العربية إلى المصير ، سواء فهمت العروبة كواقع أم نبعت عن ايديولوجية قومية أم كانت تعبيراً عن مصلحة اقتصادية وسياسية مشتركة ، فانها ارتبطت واقعياً بالجماهير الإسلامية في لبنان وتطعمت ، في السنوات الأخيرة ، بالنزعة الاشتراكية التي تستجيب لأماني المواطنين المسلمين في لبنان الذين يعيشون بأكثريتهم الساحقة في أوضاع اقتصادية واجتماعية متخلفة بالنسبة للمواطنين المسيحيين . كما بدأت تتطعم بالثورة الماركسية تجاوباً مع التيار اليساري الذي يعصف بالمحيط العربي كردّة فعل على التحالف الغربي الامبريالي الاسرائيلي . كذلك والنظرة اللبنانية إلى المصير ، أياً كانت أسبابها ، فقد ارتبطت واقعياً بالجماهير المسيحية في لبنان وتطعمت بنزعة رأسمالية ليبرالية متطلعة إلى الغرب

وبموقف محافظ . وذلك استجابة لأماني المواطنين المسيحيين في لبنان الذين يتمتعون بأوضاع اقتصادية واجتماعية ، يحرصون عليها ، أو على الأقل ، يحرصون على الدفاع عنها في وجه ثورة طبقية إسلامية الجماهير نابعة عن ايديولوجيات لا يتبنونها .

ومما يزيد الأمر تعقيداً ان النظرة الثالثة إلى المصير أي النظرة « العربية — اللبنانية » التي تولدت مع الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ والتي كان طموحها التأليف بين المصلحتين ، القومية والوطنية ، وتذويب الرواسب الفئوية وبناء الوطن والدولة الحديثة ، لم تنجح إلا بمقدار في تحقيق أهدافها . إذ تجسمت في نظام متجمد عند قواعد تجاوزها التطور الاجتماعي والاقتصادي ، وهو نظام أصبح « اليمين — المسيحي — الغربي الصبوات » لا يطمئن اليه « واليسار — الإسلامي — العربي الأماني » غير مقتنع به .

وقد تكون هذه النظرة الثالثة التأليفية صالحة لو أن الظروف الدولية والأوضاع العربية كانت ظروفاً وأوضاعاً عادية . ولربما كانت هذه النظرة الثالثة قادرة على تحريك الواقع ونقله إلى مرحلة أكثر تقدماً لو انها استطاعت أن تجاري التطور ، ولكنها عجزت عن ذلك بسبب بقائها صيغة سياسية سلبية لا برامج اجتماعية ولا اقتصادية لها ، أو بسبب عدم تجسيدها في قوى سياسية منظمة قادرة على اقناع

الشعب بها وبالتالي على تحريره من الرواسب النفسية والموضوعية التي أبقت للنظريتين الأخريين جاذبيتهما ، وديناميكيتهما .

إنها في الواقع ، معركة بين العقل والغريزة . وطالما أن نظام الحكم يكرس الغرائز فليس لأي صيغة يولدها العقل ، أي حظ في النجاح إلا إذا استطاعت أن تقضي على الأسباب التي تبقي الغرائز فاعلة أكثر من العقل .

والمطلوب من هذا الواقع الذي بينا معطياته وأوضاعه والتيارات السياسية التي تتجاذبه والقوى الشعبية التي تتحرك فيه ... ان ينتقل إلى مرحلة متقدمة ، عصرية ، ديناميكية يصبح من الممكن فيها الربط بين قاعدة الحكم وقمته ، أي بين مصلحة اللبنانيين وحقهم في الحياة الكريمة ، وبين معطيات العصر وطاقات النظام .

المصلحة اللبنانية

إن التسليم بضرورة تحديث لبنان سياسياً يفترض تحديداً مبدئياً ومسبقاً للمصلحة اللبنانية . وهو تحديد يفترض ، بدوره ، اتفاقاً بين اللبنانيين حول مفاهيم التخلف والتقدم وغيرها من القيم والمعطيات التي يرتبط بها مصير الإنسان المعاصر والمجتمعات السياسية .

وإذا كان هذا الاتفاق ممكناً على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، فانه على الصعيد السياسي صعب ومعقد . ذلك انه على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، توجد اليوم معايير علمية وموضوعية يمكن الاستناد اليها لتصنيف بلد ما بين الدول المتقدمة أو الدول النامية (معدل دخل الفرد ، عدد المهندسين والاطباء والباحثين ، نسبة نمو الانتاج والدخل القومي وأنواعه ، مستوى التعليم والضمانات الاجتماعية والصحية الخ ...) . أما على الصعيد السياسي فان المعايير تبقى نسبية نظراً لارتباطها بالمفهوم الفلسفي للتاريخ ولانبثاقها عن قيم ومعطيات إنسانية ظرفية وموضوعية مختلفة ومتطورة .

فالقومية ، والحرية ، والديموقراطية ، والشرعية ، تعابير تطورت مفاهيمها . وهي ، اليوم تختلف مدلولاً بين مجتمع وآخر ، نظراً لدخول العالم في مرحلة تداخل مصائر الشعوب وبروز قواعد سياسية جديدة كالتعايش السلمي وكمصلحة السلام العالمي وشرعة حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

غير انه مهما كان من الصعب اعتماد معايير سياسية مسلم بها علمياً وموضوعياً لتبرير أي نظام فلا بد من ايجاد مخرج أو من الاختيار . كما لا بد ، في النتيجة من التسليم بأن المعايير السياسية لا يمكن أن تنفصل عن المعطيات

الاقتصادية والاجتماعية ولا أن تسقط من حسابها القيم الإنسانية سواء انبثقت هذه القيم من الواقع أم من نظرة فلسفية إلى الوجود أم من تفسير علمي للتاريخ .

من هنا يمكننا القول ، بصورة أولية ومبدئية، ان تحديد « المصلحة اللبنانية » ، المستمد من موقف ايديولوجي ، ميتافيزكياً كان أم مادياً أم قومياً ، قد يلتقي مع الأماني الكامنة في أعماق وجدان الإنسان اللبناني أو مع ديناميكية التاريخ أو مع مصلحة الإنسانية العليا ، ولكنه قد يصطدم بالواقع ، أي بهذه المجموعة ، المليئة بالتناقضات والتفاعلات ، من المشاعر الراهنة ومن الأماني السطحية ، ومن الحاجات اليومية ومن النوازع التي تولدها الظروف الموضوعية ، وتشحذها أو توترها الأحداث .

كذلك تحديد « المصلحة اللبنانية » انطلاقاً من هذا الواقع أو التصاقاً به ، فانه يقود إلى ما هو أشدّ خطأ وخطراً من النظرة الايديولوجية أي إلى فصل معطيات المصير اللبناني عن محيطه الاقليمي وبيئته الاقليمية وبيئته القومية وعن معطيات الواقع الدولي ومجرى تطور التاريخ والإنسانية.

لذلك فان الموقف الأصحّ هو الذي يتخذ معطيات الواقع منطلقاً والمنهجية العلمية أسلوباً في التحليل، ويراعي في استنتاجاته ، الظروف الموضوعية الراهنة ، إنسانياً ودولياً ووطنياً فيربط بين تلك المعطيات والظروف ولا

يسقط إحداها من حسابه ، على أن يوفر للصيغة المؤلفة بينها شروطاً ديناميكية تمكنها من تحريك الواقع ونقله إلى وضع أفضل إنسانياً ومادياً .

وهذه الصيغة تترجم ، نظريا وعملياً ، بنظام للحكم لا يرضى عنه الشعب فحسب ، بل يستطيع أن يحقق لهذا الشعب فرصة الصمود أمام تحديات العصر وامكانية تجاوزها في ترق متحدد ، يوفر له الاطمئنان المادي واليناع الإنساني والأمل في غد افضل .

ونظام الحكم الافضل والامثل هذا لم يتوفر ، يوماً ، للإنسان والمجتمعات . بل قد لن يتوفر أبداً . ولكن الطموح اليه كان ويجب أن يكون الحافز الدائم للعقل وللطاقة البشرية .

ففي عالمنا اليوم أنظمة نجحت في إنماء الدخل القومي ورفع مستوى الحياة ولكن على حساب العدالة الاجتماعية المعممة . وثمة أنظمة أخرى نجحت في تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية للجميع ولكن على حساب إنماء الدخل القومي والحرية الفردية . وثمة أنظمة تنتهجها أكثرية الشعب ولكنها تعجز عن تحقيق أمانيه وأخرى تفرضها أقلية منظمة على الشعب ولكنها تنجح في تحقيق تلك الأماني أو بعضها .

والسؤال الآن هو : هل التحديث السياسي يعني أن نختار بين أحد هذه الأنظمة ونتبنى بالتالي كل حسناته

وسيئاته ؟.. أم يمكننا أن نتصوّر نظاماً تتوفر فيه الحسنات دون السيئات ؟ وإذا تصورنا هذا النظام الأمثل ... هل يمكننا تحقيقه والنجاح في تطبيقه ؟ وكيف نتوصل إلى إقامة هذا النظام ، بالثورة أم بالتطور ؟

التحديث السياسي والنظام المناسب

في الواقع ، ليس من خلاف بين المفكرين السياسيين ، مهما تباينت عقائديتهم ، على ضرورة تجاوز الواقع السياسي الراهن واستبدال النظام السياسي بنظام جديد . بالرغم من أن هذا التفكير يصطدم حتّى الآن بالواقع السياسي وينفصل عن النظام المجسم في القوى القادرة على احتلال مقاعد التمثيل الشعبي ، فانه يستمد شرعيته من الظواهر التالية :

١ – اجماع المثقفين وقادة الرأي العام عليه سواء انتموا إلى أحزاب عقائدية أم إلى اندية فكرية أم إلى جمعيات أدبية واجتماعية .

٢ – اعتراف أهل النظام بضرورة التغيير وتبنيهم لهذا الشعار ، حتّى ولو لم يكن هذا التبني صادقاً وحقيقياً .

٣ – ايمان الاجيال الطالعة به (٥٠ بالمئة من اللبنانيين هم دون العشرين . و ٧٥ بالمئة هم دون الأربعين . فليس من المبالغة القول بأن الأكثرية الساحقة من المواطنين من

جيل ما بعد الاستقلال ، بات يؤمن بضرورة التغيير الجذري) .

ولنحاول أن نتبين الخطوط الكبرى لهذا التغيير الذي أصبح أمنية وطنية .

أولاً – الميثاق الوطني : إن الميثاق الوطني الذي كان صيغة سياسية ايجابية لنقل لبنان – الانتداب إلى مرحلة الاستقلال الوطني ، أصبح اليوم صيغة ميتة أنهكها السياسيون الاقطاعيون والمحترفون تسخيراً لمصالحهم ، فتجمدت مع النظام الذي تبناها وتجمد النظام بها . لذلك لا بُدّ من تجاوز هذه الوحدة الوطنية الشكلية التي تكرست بالميثاق الوطني إلى وحدة وطنية عضوية ، أي لا بدّ من تحويل المجتمع اللبناني ... إلى مجتمع موحد الولاء الوطني .

إن الوحدة الوطنية الميثاقية تشترط قيام الوطن اللبناني بسلبيتين أي رفض الحماية الغربية ورفض اذابة الكيان اللبناني . أما الوحدة الوطنية العضوية فانها تقوم على ايجابيتين : الانتماء العربي وقيام الوطن اللبناني كدولة مستقلة نهائية .

وليس في هذه الصيغة الايجابية ، كما قد يخيل للبعض ، أي تناقض بين القومية والوطنية . بل انها الحل العقلاني والواقعي لمشكلة القومية المطروحة خطأ في لبنان . فأصحاب النظريات القومية (لبنانية أم سورية أم عربية) يتفقون جميعاً على أن اللبنانيين شعب واحد ولكنهم يختلفون على

تسمية هويته . ولقد كانت الغاية الأساسية من بـــروز
الايديولوجيات القومية في لبنان تجاوز الواقع الطائفي .
ولكن هذه الغاية لم تتحقق بل الذي حصل هو ان اصطدام
الايديولوجيات القومية أدى بالواقع ، من حيث لم تشأ
هذه الايديولوجيات ، إلى تعميق الانقسامات الطائفية وإلى
تكريسها في ردّة فعل غريزية ضدها إذا كان ســلاح
المستفيدين من النظام الطائفي في لبنان التمسك بهذا النظام
وتعميق جذوره الطائفية ، كما أدى الخلاف العقائدي القومي
على هوية لبنان ومصيره إلى تعطيل امكانية قيام جبهـــة
تقدمية ، تعمل على تنفيذ المبادئ الاجتماعية والاقتصادية
التقدمية التي تتضمنها معظم برامج الاحزاب القومية .

لذلك ، وازاء هذا الواقع ، لا بُدّ من تأخير الصراع
القومي في لبنان أو تجميده وايلاء الأولوية لبناء الوحدة
الوطنية العضوية أي المجتمع اللبناني الموحّد الولاء للبنان
الوطن . ولكي لا تقود هذه الأولوية الوطنية اللبنانية ، إلى
الانعزالية التي تناقض مصلحة لبنان والتي تناقض المعطيات
التاريخية والبشرية ومجرى تطور العصر ، لا بدّ من وصلها
عضوياً بالانتماء العربي .

إن انتماء لبنان العربي يجب أن لا يكون انتماء شكلياً
يهادن العروبة أو يستغل الدول العربية لأسباب ظرفيـــة
اقتصادية ، كما هي الحال بالنسبة للفريق الذي قبل بعروبة

لبنان الميثاقية على مضض . كذلك هذا الانتماء العربي يجب
أن لا ينبع أو يتصل بايديولوجية قومية تنكر على الكيان
اللبناني حقه في الوجود أو تستدعي ذوبان هـــذا الكيان
كشرط لتحقيق المصلحة القومية ، كما هي الحال بالنسبة
للفريق الذي قبل بالميثاق الوطني كمرحلة سابقة للوحدة .

بل ان انتماء لبنان العربي ، المقترن بضرورة خلــق
شعب لبناني موحّد الولاء للبنان ، هي الصيغة الايجابية
التي كان يفترض بالميثاق الوطني أن يصل اليها .

أي بتعبير آخر ، ان بناء الوحدة الوطنية العضوية وخلق
مجتمع موحّد الولاء ، هو الشرط الأساسي لتحرير الإنسان
في لبنان من الرواسب الطائفية ، من عقد الخوف والغبن ،
أي من معطلات الوعي والمواطنية . فمتى تم ذلك استطاع
الإنسان اللبناني اختيار مصيره بوعي وحرية ومسؤولية .
وهذا الاختيار لا يمكن أنّ يكون ضد مصلحة لبنان ولا
مصلحة فريق أو فئة في لبنان ضدّ فريق أو فئة أخرى .
بل لمصلحة الأكثرية الساحقة من اللبنانيين . ولما كان الانتماء
العربي المتحرر من الايديولوجية ، لا يعمق الانقسامات
بين اللبنانيين بل يوفق بين الوطنية والقومية بشكل طبيعي
وعفوي ، ويربط بين المصلحة اللبنانية والمصلحة العربية
المشتركتين ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، في مجابهة تحديات
وأخطار واحدة ، فان هذه الصيغة الجديدة لميثاق وطني

ايجابي ، من شأنها أن توفق بين الطموح إلى بناء دولة حديثة تزيل أسباب التخلف وإلى ايجاد القاسم المشترك المتطور بين المصلحة اللبنانية والمصلحة العربية . وهذا القاسم المشترك هو : التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومقاومة الخطر الاسرائيلي ، وخلق الإنسان الجديد في لبنان والعالم العربي.

إن ميثاق ١٩٤٣ كان يقول بكيان لبناني ذي وجه عربي . ولكن النظام السياسي الرجعي المركنتيلي الطائفي ، حول هذه الصيغة إلى سلبيتين أضعفتا الكيان ولم تفيدا العروبة .

والمطلوب الآن هو ميثاق جديد يقول بوطن لبناني مستقل وحديث ينتمي إلى العروبة بدون تحفظ ، ويستمد حق ديمومته من ارادة أبنائه الواعية لا من اعتراف الغير بها . يؤمن بالمصير العربي المشترك ولا يستسلم لعروبة لا يشارك هو في تحديد محتواها على قدم المساواة مع سائر الشعوب العربية ، وتلتقي أهدافها مع أماني أبنائه العميقة بالحرية والديموقراطية والتقدم .

إن هذا الميثاق الوطني الايجابي الجديد الذي يجب أن يحل محل ميثاق ١٩٤٣ السلبي يقدّم بناء الوحدة الوطنية العضوية على الصراع القومي الايديولوجي وعلى الثورة الطبقية . ويقول بقيام المجتمع الوطني اللبناني الموحّد الولاء حول استقلال لبنان وانتمائه العربي ، وبناء الدولة

الحديثة ، وتحرير الإنسان اللبناني من الطائفية السياسية والتخلف الاجتماعي ... كأساس لحق تقرير المصير وكشرط له.

وذلك يتطلب من الاحزاب ذات الايديولوجيات القومية ان تجمد الصراع القومي وان تقدم مقتضيات بناء هذه الوحدة الوطنية العضوية في نضالها على أي اعتبار آخر . كما يتطلب من الاحزاب الماركسية العقيدة التزام النضال الديموقراطي منهجاً بدلاً من هدم النظام بالعنف .

بواسطة النظام أم برفضه

غير أن بناء هذه الوحدة الوطنية العضوية والمجتمع الموحّد الولاء ، لا يمكن أن يتم بدون الغاء الطائفية السياسية والطائفية كما بيّنا سابقاً ، متغلغلة في النفوس ومكرسة في الدستور والقوانين وممارسة في الحياة العامة والخاصة . لذلك فان أي محاولة لبناء المجتمع الموحد الولاء الوطني لا يمكن أن تكون جدية إلا إذا عملت على ازالة الطائفية في أسبابها ومظاهرها . ولن يكون ذلك إلا بعلمنة الدولة .

إن العلمنة تعني فصل الدين عن الدولة وتوحيد قوانين الأحوال الشخصية والغاء مبدأ التوازن الطائفي في الوظائف الحكومية والغاء التمثيل الطائفي في قانون الانتخاب .

هذا يعني ، عملياً ، تعديل الدستور ، وتعديل قانون

الانتخابات والغاء القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية .

والسؤال هنا : هل ان هذا التغيير الجذري في مقومات النظام السياسي اللبناني ، ممكن الآن ؟ وإذا لم يكن سهلاً أو ممكناً نظراً لارتكاز النظام السياسي عليه ... فمتى يصبح ممكناً ؟

مشكلة تحرير النفوس قبل الغاء النصوص .. أو الغاء النصوص لتحرير النفوس ، مشكلة قائمة وجدل معروف . ولكن العصر الذي نحيا فيه خفف كثيراً من حدة هذا التناقض إذ أتاح للإنسان وللحكم وسائل للتأثير المباشر والعميق والسريع على تفكير الشعب وعقليته ، ألا وهي وسائل الاعلام الحديث .

إن نظاماً يملك وسائل الاعلام الحديثة (كالتلفزيون ، والراديو ، والصحف ، والسينما) ويملك جهازاً ادارياً تقنياً حديثاً ، لهو قادر على « تحرير نفسية » الشعب في فترة لا تتجاوز السنة .

ولكن المشكلة في لبنان هي : كيف يتسلم الحكم في لبنان نظام مؤمن باحداث هذه التغييرات الأساسية في الواقع السياسي اللبناني ، وأهمها الغاء الطائفية وعلمنة الدولة ؟!

ونعود هنا ، بالرغم عنا ، إلى الجدل الدائم : لكي

يقوم هذا الحكم العلماني لا بدّ من تحرير الشعب من الطائفية ؟ فلنبدأ أولاً ، بتخفيف حدة جذور الطائفية عن طريق الاصلاح الاداري والعدالة الاجتماعية .

تلك كانت ، إلى حد ما ، الصيغة التي وضعها العهد الشهابي في مطلعه . وهي صيغة تحافظ على الميثاق الوطني وقواعد الطائفية السياسية وتجمد الصراع القومي والخلافات السياسية .. وتعمل في الوقت ذاته ، على تجاوز أسباب الطائفية عن طريق الاصلاح الاداري ووضع أسس الدولة الحديثة وتحقيق العدالة الاجتماعية بواسطة الانماء الشامل والضمانات الاجتماعية .

ولقد كان من الممكن جداً أن تنجح هذه الصيغة لتجاوز النظام من ضمن النظام أو بغفلة عنه ولكن أهل النظام من جهة ، والتطورات الخارجية من جهة ثانية ، وعدم ارتكاز هذه الصيغة المتطورة للميثاق على قواعد فكرية سياسية معلنة وقوى شعبية حزبية منظمة ، بالاضافة إلى مغادرة راعيها للحكم قبل أن تتبلور ، ناهيك باستغلالها وتشويهها من قبل الموكلين بتنفيذها ... كل ذلك أدى إلى استمرار الطائفية السياسية بل إلى تصاعدها وإلى تكريس الطائفية في القوانين والنفوس ، بدلاً من تخفيف حدتها ، الأمر الذي حمل الكثيرين على الاعتقاد بأن تجاوز الطائفية ضمن النظام السياسي الراهن وبواسطته أمر غير ممكن .

ولعل هذا الاعتقاد هو الذي أدى إلى بروز التيارين اليميني واليساري وإلى استقطابها للجماهير على أساس طائفي ، وإلى ضياع فرصة تجاوز النظام الطائفي بواسطة الاصلاح الاداري والعدالة الاجتماعية .

ولكن إذا كان تجاوز النظام عبر النظام أمر غير ممكن فهل يكون الحل الوحيد رفض النظام ؟ وهل رفض النظام يستدعي الثورة ؟

إن رفض النظام ككل بات يشكل اليوم قاعدة مشتركة للتفكير بين أكثرية اللبنانيين وبنوع خاص بين الفئات الشابة والمثقفين . ولم يبق مؤيداً للنظام سوى أصحاب المصلحة المباشرة في استمراره أي المتربعين في الحكم والمؤسسات وكبار أصحاب المصالح الاقتصادية والاستغلالية والاقطاعيون السياسيون وهؤلاء ، مع من التف حولهم وتأثر تأثراً مباشراً بمصالحهم ، لا يشكلون أكثر من خمسة بالمئة من أبناء الشعب . ولكنها خمسة في المئة مسيطرة على تقاليد الحكم ومراكز التقرير وعلى معظم وسائل الاعلام والتوجيه في القطاعين العام والخاص ، ولذلك فهي قادرة على تجميد أكثرية الشعب عند حدود الرضوخ للنظام خوفاً من المغامرة أو من الانقسام الكياني الذي قد يعنيه تغيير النظام في نظرهم .

من هنا يجب التفريق ، في الموقف والوسيلة ، بين

رفض النظام وإقامة نظام بديل أي بين الثورة والاصلاح الجذري ، أي بين نسف النظام وتجاوز النظام .

إن الثوريين والتطوريين في لبنان يشتركون – كما قلنا – في التطلع إلى نظام جديد ، إلى نظام حديث يحل محل النظام الطائفي المركنتيلي العشائري المتخلف الذي نعاني منه . وتستند « شرعية » هذا المطلب – كما قلنا – إلى ايمان ٧٥ بالمئة من اللبنانيين به (جيل ما بعد الاستقلال) وإلى تبني كل انسان مثقف وواع لها . بل ان هذه « الشرعية » باتت ، بحكم استحقاق مرحلة الاختيار أمام التحديات الخارجية والداخلية ، ضرورة وطنية وكيانية وإنسانية .

ولكن هذا الاتفاق النظري لا يزال مفتقراً إلى صيغة وطنية سياسية جديدة – أي إلى ميثاق جديد ، تترجم مبادوءه إلى برامج واقتراحات عملية ينبثق عنها النظام الجديد .

ولنحاول في نهاية هذه الدراسة أولاً ، أن نرسم الخطوط الكبرى لهذ الميثاق الجديد . وثانياً : معالم الطريق العملي المؤدي إلى قيام نظام سياسي حديث في لبنان .

صيغة وطنية جديدة ودستور عصري

أولاً : ميثاق وطني جديد يتجاوز الصيغة السلبية المزدوجة

الهوية التي وضعها ميثاق ١٩٤٣ ويرتكز على الانتماء العربي الصريح في اطار الكيان اللبناني المستقل . غايته بناء وحدة وطنية عضوية ، تحرر المواطن اللبناني من رواسب الطائفية ، أي من شعوري الخوف والغبن ، وتوحّد ولاءه الوطني وتجعل من الانماء الشامل والعدالة الاجتماعية قاعدتين رئيسيتين للحرية وللنظام الديموقراطي .

ثانياً : دستور جديد يكرس هذا الميثاق الوطني الجديد ومبادئه الأساسية : أي الوطنية والديموقراطية والعلمانية والعدالة الاجتماعية . أي دستور تزال منه النصوص الطائفية ويكرس استقلال لبنان وسيادته وانتماءه العربي ، وديموقراطية النظام ويضمن حرية المواطن اللبناني وحقوقه كاملة .

انطلاقاً من هذا الميثاق والدستور الجديدين يمكن وضع القواعد الثانوية للتحديث السياسي وهي :

أ ــ قانون انتخابي جديد ، تكون غايته الأولى تأمين التمثيل الشعبي الحقيقي ، وغايته الثانية تطوير نظام الحكم بشكل يساعد على تحقيق الديموقراطية الحديثة أي قيام سلطة تنفيذية قادرة على التخطيط والتنفيذ وسلطة تشريعية قادرة على المراقبة والتشريع .

ب ــ قانون موحّد للأحوال الشخصية : تكون غايته

تكريس فصل الدين عن الدولة وإنماء عناصر التوحيد العضوي بين الفئات اللبنانية وتحقيق مساواة المواطنين أمام القانون .

ج ــ تخطيط شامل للانماء الاقتصادي والاجتماعي يحافظ على المبادرة الفردية والملكية الخاصة وينظم قطاع الخدمات والتجارة وينمي قطاع الصناعة والزراعة ، وذلك من شأنه توفير فرصة نمو الولاء الوطني من جهة وتركيز هذا الولاء على مناقبية اقتصادية واجتماعية جديدة تعطل الروح المركنتيلية التي تتناقض مع المواطنية ، وتوفر الازدهار ونمو الانتاج اللازمين لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الطاقات الدفاعية .

د ــ تخطيط جديد للتربية الوطنية ولسياسة التعليم : يرتكز على مجانية التعليم والزاميته في المراحل الأولى وعلى تعزيز الجامعة الوطنية والبحث العلمي ، والتعليم المهني والتقني في المرحلة الثانوية ، والربط بين السياسة التعليمية والتربوية وبين مقتضيات الانماء والتوحيد الوطني والالتزام القومي .

هـ ــ إعادة النظر في الاصلاح الاداري على أساس تحرير الادارة من اعتبارات التوازن الطائفي واحلال الكفاءة محلها . وادخال الوسائل الحديثة إلى الادارة تفكيراً وتجهيزاً .

و ـ تطوير دور الاعلام الخاص والعام وذلك بتحرير هذه الوسائل من سيطرة المصالح الخارجية السياسية منها والتجارية . على أن لا يؤدي ذلك إلى وقوعها تحت سيطرة الدولة أو خروجها عن رسالتها .

ز ـ وضع قانون حديث للاحزاب والنقابات والجمعيات يتيح للمواطنين أن يمارسوا حقهم في الانتماء الحزبي والتنظيم النقابي بكل حرية . ويتيح للأحزاب السياسية أن تقوم بالدور المعدّ لها في النظام الديموقراطي .

جبهة وطنية ديموقراطية تقدمية

تلك في نظرنا أهم القواعد الأساسية لتحديث النظام السياسي في لبنان أو لبناء لبنان جديد قادر على مجابهة تحديات العصر القومية والتكنولوجية والاقتصادية والإنسانية . وهي قواعد لا خلاف عليها بين أكثرية المواطنين الواعين بصرف النظر عن منطلقات تفكيرهم وايديولوجياتهم . ولكن كيف الوصول إلى ارسائها وبناء لبنان جديد على أساسها ؟

هنا تكمن المعضلة السياسية في لبنان .

إن النظام السياسي الراهن هو نقيض لهذا النظام المرتجى .

لذلك لا بدّ للمؤمنين بهذا التحديث من رفض النظام القائم . ولكن هل يعني الرفض مقدمة للثورة ؟.. وإذا كانت الثورة هي الموقف العقلاني والمنطقي فهل هي ممكنة النجاح في الواقع اللبناني الراهن ؟

بعض الثوريين يجيبون على هذا الاعتراض بأن منطق الثورة يفترض الابتداء بهدم النظام القائم وتوفير الظروف الموضوعية لاندلاع الثورة . والثورة باندلاعها كفيلة ببلورة أماني الشعب وخلق النظام الجديد . إنه « منطق « اليسار الجديد » الذي تولد في لبنان وفي دول أخرى ، على هامش الاحزاب الايديولوجية الثورية .

ولكن هذه الاحزاب ترفض هذا المنطق وتشترط لنجاح الثورة ، أي ثورة ، في تحقيق غاياتها أن تلتزم بايديولوجية معينة . ولذلك تعذر على الاحزاب العقائدية الداعية للثورة في لبنان ، القومية منها والماركسية ، أن تلتقي أو أن تتوحد في جبهة واحدة . فالاحزاب العقائدية تعطل استمرار النظام على نجاح ثورة تقودها الاحزاب الماركسية . وهذه تفضل ، بدورها ، استمرار النظام على نجاح ثورة قومية . ولو كان الواقع البشري اللبناني غير ما هو عليه ، أي لو لم تكن النظرة القومية مطعمة بالنظرة الاشتراكية الماركسية ومستقطبة لجماهير طائفية معينة ، لاتخذ الصراع القومي أو الطبقي مجاريه الطبيعية . ولكن اصطدام هذه الثورية

« بواقع مريض » ، كان من شأنه اضافة تعقيدات وتناقضات جديدة تجعل من الثورة الشعبية أمراً شبه مستحيل .

وهنا نصل إلى الحلقة المفرغة التي يدور فيها التقدميون الوطنيون في لبنان .

تتألف هذه الحلقة المفرغة من المعادلة التالية : استمرار النظام أصبح يشكل خطراً على مصلحة لبنان . إذن يجب رفض النظام والتطلع إلى تغييره . ولكن تغيير النظام من ضمنه غير ممكن . إذن ، يجب تغييره بالثورة . ولكن الثورة غير ممكنة نظراً لعدم توفر الظروف الموضوعية لنجاحها . ما العمل إذن ؟..

لقد آن الوقت لكي يدرك الثوريون والتطوريون بعض الحقائق التي ما زالوا مصرين على تجاهلها حتى اليوم .

على الثوريين أن يدركوا أن تغيير النظام بالعنف ، سواء جاء هذا العنف من الخارج أو من الداخل ، ليس الطريق الأفضل لتحقيق التغيير . بل ان النضال الديموقراطي هو طريق أقرب إلى النجاح . لذلك فان عليهم أن يعيدوا النظر في استراتيجيتهم وتكتيكهم في لبنان ، وان يقبلوا بتبني الشعارات الوطنية العلمانية الديموقراطية ، أي أن « يتلبننوا » وان « يتدمقرطوا » ، وان يقدموا الوحدة الوطنية العضوية بين اللبنانيين على أي مصاحة ايديولوجية أخرى . وحين تقول « بتلبنن » الاحزاب الايديولوجية ، القومية

والماركسية ، فهذا لا يعني بأي حال انسلاخها عن الانتماء العربي أو المشاركة في النضال القومي المشترك كما لا يعني ذلك تخليها عن ايديولوجياتها لا الانغلاق في انعزالية قطرية بل ذلك ان عليها أن تولي الواقع اللبناني قسطاً أكبر من نشاطها وأولوية في اهتماماتها . وحين نقول « بتدمقرط » هذه الأحزاب فهذا لا يعني تحويلها إلى أحزاب انتخابية بل يعني التزامها في اطار الواقع اللبناني بسلوك ديموقراطي أي ايمانها بضرورة التواجد والتجارب مع أكثرية الشعب الغالبة وأمانيه الحقيقية بدلاً من محاولة فرض عقيدة معينة بأساليب غير ديموقراطية . إن هذا التحول المطلوب في الستراتيجية والتكتيك قد يعني في نظرهم ، ذوبان وجودهم ، وهم حريصون عليه حرصهم على معتقداتهم . ولكن أي الطريقتين أقرب إلى تحقيق أهدافهم أو بعضاً منها : ذلك الذي « يتلبننون » فيه « ويتدمقرطون » وبالتالي يصبحون قادرين على الفعل في الواقع اللبناني وتحريكه ... أم ذلك الذي يلتزمونه الآن ويبقيهم على هامش الواقع ، ممنوعين ومضطهدين ، ومضطرين للجوء إلى السلبية أو العنف والاستعانة بمساعدات خارجية من شأنها أن تباعد بينهم وبين الجماهير التي تتذرع برفضها لتلك الأسباب والأساليب في انغلاقها وتمسكها بالواقع ؟! ... أما « التطوريون » أي الوطنيون التقدميون غير العقائديين والحزبيين ، فلقد آن الوقت ليدركوا ان الاصلاح من

ضمن النظام الراهن غير ممكن . وان عليهم أن يعلنوا رفضهم للنظام وايمانهم بضرورة بناء لبنان جديد ، وتجاوز للميثاق الوطني ، علماني ، ديموقراطي . على أن رفضهم هذا يجب أن يقترن بالالتزام السياسي أي بالانضواء في تنظيم سياسي يعمل على إحداث تغيير النظام ، وبالتعاون مع القوى الأخرى المؤمنة بذلك .

إن بقاء أكثرية اللبنانيين القائلة بالتطور والتغيير غير منضوية في أحزاب أو تنظيمات سياسية ، يجعل أي تغيير للنظام بالوسائل الديموقراطية أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً .

من هنا ، أي من اقتناع الثوريين ، « بالتلبنن » « وبدمقرطة » نضالهم .. ومن اقتناع التطوريين بأن الاصلاح الجذري لا يمكن أن يكون إلاّ سياسياً ، أي بالانطواء والنضال السياسيين الحزبيين ، يمكن أن نتصور قيام « الجبهة التقدمية الديموقراطية » ، التي تستطيع ، إن هي قامت ، أن تبلور أماني اللبنانيين في التغير الذي تقتضيه مصلحة لبنان ، وأن تستقطب أكثرية اللبنانيين في تيار وطني تقدمي راديكالي يفترض سن قانون للانتخاب جديد كخطوة أولى نحو انبثاق أكثرية برلمانية مؤلفة من ممثلين عن أماني الشعب الحقيقية ، لا عن رواسبهم — تعمل بدورها على تنفيذ الميثاق الوطني الجديد وإقامة نظام

حكم ديموقراطي تقدمي حديث ، يقود لبنان نحو المصير الذي يطمح اليه أبناؤه . والذي يجعل من لبنان وطناً حقيقياً يشترك فيه أبناؤه عبر ولائهم الوطني الواحد وعبر الانتماء العربي الواعي — أي غير المفروض ايديولوجياً وغير المفروض غريزياً — في كل نضال انساني من أجل التحرير والتقدم .

مناقشات اللقاء الوطني

حول بناء لبنان الحديث

إننا مع اعتذارنا عن الاشتراك في لجنة الصياغة لأسباب بيناها ، وتتلخص في أننا لا نستطيع الاشتراك في هيئة يغلب عليها طابع الحلول الوسط التي تداري التغيير الجذري بالاصلاح من ضمن التسليم بمرتكزات النظام ونظراً لتحكم ديكتاتورية الوقت بما نريد أن نقوله تفصيلاً ، ومساهمة في الحوار الذي يخصبه تفاعل النظرات على اختلافها ، نتقدم بهذه النقاط التي نراها تلخص الرأي البديل :

أولاً : إن الصراع العقائدي في لبنان ساهم ويساهم في جلاء مواقع التغيير وفي طرح صيغه واطاراته . وان لبنان يحيا بهذا الصراع ويتقدم بواسطته .

إن السيد باسم الجسر يدعو إلى تجميد الصراع العقائدي لحجتين : أولاهما قوله « ان الايديولوجيات القومية إذ اصطدمت بالواقع الطائفي أدت — من حيث لم تشأ — إلى تعميق الانقسامات الطائفية وإلى تكريسها في ردة فعل غريزية ضدها » . لكن « الايديولوجيات القومية » التي يتحدث عنها السيد الجسر هي « تيارات ثلاثة » : تيار « النظرة العربية إلى المصير » التي « ارتبطت » على حد قوله « بالجماهير الإسلامية في لبنان وتطعمت في السنوات الأخيرة بالنزعة الاشتراكية التي تستجيب لأماني المواطنين المسلمين في لبنان

الذين يعيشون في أكثريتهم في أوضاع اقتصادية واجتماعية متخلفة بالنسبة إلى المواطنين المسيحيين » . وتيار « النظرة اللبنانية إلى المصير » التي « ارتبطت واقعياً بالجماهير المسيحية في لبنان وتطعمت بنزعة رأسمالية ليبرالية متطلعة إلى الغرب وبموقف محافظ » . وثالثاً تيار « النظرة العربية — اللبنانية التي تولدت مع الميثاق عام ١٩٤٣ » وبقيت « صيغة سياسية سلبية » . لكن السيد الجسر لم يذكر التجربة البديل ، غير النقيضين الطائفيين وغير التسوية بينهما ، تجربة الحركة القومية الاجتماعية التي استطاعت ، على أساس وضوح في الهوية القومية ، أن تحقق النموذج الحي للوحدة الاجتماعية في صفوفها .

إن الأستاذ باسم الجسر تجاهل دور الاحزاب العقائدية القومية في بناء المواطن المتحرر نفسياً وفكرياً من الطائفية كما فصل بين العمل لجلاء الهوية القومية في بناء المواطن وبين استئصال الطائفية . وكأن ذلك ممكن .

إنه بفضل عمل هذه الأحزاب العقائدية الريادي قبل ٣٧ سنة عندما أعلن الحزب القومي الاجتماعي مبدأ فصل الدين عن الدولة مرتكزاً على وضوح في الهوية القومية وبفضل هذا النضال الطويل أمكن أن يحدث هذا التطور الذي نلمسه اليوم .

وانه لولا النضال العقائدي ، لا بمعزل عنه ولا بالرغم منه ، كما أراد أن يقول السيد باسم الجسر ، لما تبلورت أشياء كثيرة ، أحدها انعقاد هذا المؤتمر الذي يبحث في جملة ما يبحث بفصل الدين عن الدولة والعلمانية ، في وقت كان طرح هذه القضايا قبل سبعة وثلاثين عامـاً ، عندما أعلنها سعاده في مبادئ الحركة القومية الاجتماعية ، يعتبر تمرداً كبيراً على كل ما هو قائم ، إلى حد التكفير ، وارتفاع أصوات الرجعية من كل جهـة : أصلبوه ، أصلبوه .

ولا شيء يمنع العقائديين الثوريين المؤمنين بضرورة تغيير النظام بكل بناه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تغييراً جذرياً ، من الالتقاء مع جميع التقدميين على منهج الحد الأدنى المشترك دون أن يحل مثل هذا اللقاء محل الصراع العقائدي الذي وحده يبني المواطن الجديد والمجتمع الجديد وبذلك يمكن تلافي المحظور الذي طرحه السيد الجسر لجهة ان « الخلاف العقائدي » أدى إلى « تعطيل امكان جبهة تقدمية ، تعمل على تنفيذ المبادئ الاجتماعية والاقتصادية التقدمية التي تتضمنها معظم برامج الاحزاب القومية » . فالعمل الجبهوي الملتقي على الحد الأدنى من المطالب يمكن أن يكون القناة الصحيحة التي لا تعطل من جهة ثانيـة

العمل العقدي الذي يبني مداميك الأساس في الاصلاح : مواطنين تشربوا النظرة الجديدة إلى الحياة . إن صيغة منهاج الحد الأدنى والعمل الجبهوي ، هي صيغ ايجابية وتفتح اطاراً آخر للعمل السياسي ، بينما صيغة تجميد أو وقف النضال العقدي صيغة سلبية معطلة لنمو حياتنا السياسية والاجتماعية ، خاصة انها اقترنت في تقرير السيد الجسر بمحاولة احلال صيغة تسوية جديدة محل المفاهيم العقدية لأخطر شأن في حياتنا ، شأن الهوية القومية .

البحث عن الهوية القومية

ثانياً : ان ارتباطاً عضوياً يقوم ، في رأينا ، بين الهوية القومية والتغيير الاجتماعي .

إن أزمة الولاء في لبنان لما تحل بعد . وافتراض التغيير الاجتماعي بمعزل عن وضوح القومية افتراض في غير محله ، لأن فصل الدين عن الدولة أو العلمانية في القوانين والتشريع شيء نؤيده كلياً ، ولكنه غير كاف لأن يحقق التحرر الفكري والنفسي في وجدان المواطنين وعقولهم .

وإذا كان بعض المتكلمين في الجلسة الصباحية قد تحدثوا بصراحة عن أزمة جبل لبنان حيال الولايات التي ضمت اليه عام ١٩٢٠ ، فانهم نسوا أزمة أخرى ، أزمة نشوء المتصرفية أصلاً ، وانها مثل انضمام الولايات ، تمثل المشكلة

الطائفية التي أوجبت قيام ملجأ للأقليات الدينية في البيئة .

إن الحل ليس التسوية ولا أنصاف الحلول .

إن الغاء الطائفية مرتبط بالهوية القومية .

احترام الكيان السياسي للدولة ، والالتزام بالعمل من ضمنه لا يلغي ، ولا يحل محل البحث عن الهوية القومية التي يؤدي وضوحها وحده إلى حل المشكلة الطائفية .

إن الصيغ السياسية ليست حلاً ، بدليل استمرار المشكلة .

لا صيغة لبنان الصغير وهموم المتصرفية وضمانات الدول السبع ، ولا صيغة لبنان الكبير وعدم تمثله للولايات في ظل الانتداب ، ولا صيغة لبنان ذي الوجه العربي والميثاق والتسوية الطائفية ، والضمانات الأجنبية التي آخرها البيان الاميركي ، ولا حتى الصيغة المنقحة التي يطرحها السيد باسم الجسر : « المجتمع الوطني اللبناني المنتمي إلى العروبة » تفي بالغرض .

يوافقنا السيد الجسر على أن الصيغ السابقة كلها كانت تسويات وانصاف حلول ، ومن أجل ذلك يقدم صيغته الجديدة ، لكن ليست هي أيضاً تسوية ونصف حل ؟

وماذا يقصد « بانتماء لبنان العربي ، المقترن بضرورة خلق شعب لبناني موحد الولاء للبنان » وانها « الصيغة

الايجابية التي كان يفترض بالميثاق الوطني أن يصل اليها» ؟ وكيف يحقق «بناء الوحدة الوطنية العضوية وخلق مجتمع موحد الولاء» ؟

هل يقدّم ايديولوجية جديدة ؟ ما هي ؟ ما مضامينها ؟

أم ينطلق من واقع سياسي هو موضع تشكيك ، كما سمعنا بصراحة هذا الصباح ، وكما هو الواقع من قبل الفئات الطائفية التي ارتضت تسوية ٤٣ ، ليقدم صيغة منقحة لتلك التسوية التي تخطاها الزمن ؟

وهل تكون صيغة «المجتمع الوطني اللبناني المنتمي إلى العروبة» بقادرة أن تحل محل ولاءات الطائفية المسيحية والطائفية المحمدية ، وهي التي لا توضح شيئاً عن الهوية القومية ، كما انها تدعي انها لا تتبنى الواقع السياسي المريض ؟

إن بناء «الوحدة الوطنية العضوية» التي ينادي بها الاستاذ الجسر لا يتحقق في فراغ لجهة الهوية القومية ، ان جلاء الهوية القومية وحده يملأ فراغ النفوس فيحل الولاء للأمة محل الولاء للطائفة أو العشيرة .

لبنان منطلقاً لثورة كبرى

إننا مع قولنا بالعلمانية الكاملة ، وتأييدنا كل مسعى لفصل الدين عن الدولة على صعيد الحكم والتشريع ، نرى

ارتباطاً عضوياً بين قيام دولة لبنانية علمانية تقدمية وبين وعيها لرسالتها في بيئتها الطبيعية التي تشدها اليها دورة واحدة من الحياة والمصير ، فتكون مثل هذه الدولة التقدمية العلمانية ، إذا قامت في لبنان ، منطلق الثورة الاجتماعية التغييرية في البيئة كلها ، ولا تنحصر في لبنان لأننا نعتقد مخلصين أن المشكلة الطائفية اللبنانية هي امتداد ورد فعل للمشكلة الطائفية في البيئة الطبيعية كلها .

فوق التناقضات الكيانية

ثالثاً : إننا نحترم السيادة اللبنانية باعتبارها سيادة دولة مستقلة ، واننا نحترم ارادة الشعب اللبناني الحرة في هذه السيادة .

لكن لا سيادة في فراغ . إن لبنان مرتبط جغرافيا ومصيرياً واقتصادياً ومجتمعياً ببيئته الطبيعية بحيث تصبح معركة فلسطين هي بالضرورة معركته ، فضلاً عن استهدافه أصلاً من الخطر الصهيوني .

رأينا هذا هو نفسه بالنسبة إلى كل السيادات الكيانية المحيطة في سورية الطبيعية . إن احترامنا لها ، لكونها تمثل جزءاً من الارادة القومية في كل كيان ، يجعلنا من جهة ثانية ومن ضمن هذا الاعتبار ، نقف حتماً ضد طغيان أية سيادة كيانية على سيادة كيانية أخرى .

التناقضات الكيانية لا يمكن أن تمثل شأناً قومياً . وعلى هذا الأساس فنحن نرفض ضم لبنان إلى أي كيان آخر . إننا ضد وحدة الضم والفصل الكيانية .

إننا ، حتماً ، ضد كل تخط للسياسة الكيانية على أساس طغيان أية سيادة كيانية على سيادة كيانية أخرى .

ولكننا ندعو إلى وحدة قومية مجتمعية طبيعية تعلو على كل هذه التناقضات الكيانية ، وتؤكد حقيقة وحدة حياتنا ومصيرنا في أرضنا القومية الطبيعية الواحدة .

وانطلاقاً من هذا ، فان معركتنا مع اسرائيل هي معركة مصير قومي ، وليست معركة هامشية .

على هذا الأساس ، لا يرد التعلل بدور اعلامي للبنان، كما قيل في هذا الصباح ، يعفيه من دور المواجهة الفعلية مع العدو . لأن الحركة الصهيونية ليست مجرد حركة اعلامية . إن الاعلام هو أحد أجنحتها ، أحد نشاطاتها . لكن تحقيقها الفعلي يجري هنا على أرض وطننا التي تغتصب . وعراكنا المصيري هو هنا أيضاً على أرض وطننا الذي نصون ونحرر .

القوميون الاجتماعيون في ٤ قارات

هذا في الأساس ، لكن فضلاً عن ذلك فالمغتربات اللبنانية ليست مؤهلة الآن لخوض مثل هذه المعركة الاعلامية

لافتقارها في الوطن إلى نظام قادر أن يكون في مستوى التحديات والعصر ، نظام يحتضن نشاطاتها ويوجهها وينسقها ويطلق الفاعلية القومية فيها .

إن المغتربات اللبنانية تشكل ثروة كبرى ، على الصعيد المعنوي فضلاً عن الصعيد المادي . لكنها ثروة مهملة وكنز مفقود بسبب انعدام أية مخططات في مستوى هذه الامكانات وقدرتها .

واننا نقول بكل تواضع أن ليس من قوة منظمة تصدت في المغتربات للاعلام الصهيوني إلا فروع الحزب القومي الاجتماعي عبر البحار التي دأبت منذ ثلاثين عاماً على منازلة الطاقة الاعلامية الصهيونية الهائلة ، متصدية لها بامكاناتها الضئيلة ولكن بايمان كبير بالوطن وبحقنا القومي في فلسطين ، وذلك على مدى أربع قارات دون هوادة أو كلل . ففي اوستراليا وكندا والارجنتين وفنزويلا والبرازيل واميركا الشمالية وافريقيا قوميون اجتماعيون قارعوا العدو على التلفزيون وفي الجامعات وفي الأندية وردوا على آلة العدو الاعلامية وأحياناً تفوقوا عليها . كما فعل الدكتور فيصل نفوري في الأرجنتين وكما فعل ادمون ملكي في أوستراليا ، وكلاهما نشرت الصحف اللبنانية عن نشاطاتهما بعد حرب حزيران . وان بيننا هنا السيد عبد الله قبرصي الذي خاض هذا الميدان طوال سنوات في المغترب

الفنزويلي .

إن حديث بعض المتكلمين عن المغتربات ودورها الاعلامي هو تمنيات لا تجسد واقعاً عملياً الآن ، كما انه لا يعفي من المواجهة المصيرية على أرض الوطن . المقاومة الفلسطينية ، كما قال الدكتور عزقول ، تمثل الومضة الوحيدة في معركتنا مع اسرائيل بعد الخامس من حزيران . وتأخر انفجار المقاومة عشرين سنة ، الذي اعتبره أحد المتكلمين مطعناً في الفلسطينيين ، لا يتحمل وزره الفلسطينيون بل عقلية المشاعية والوصاية التي مارستها الجامعة العربية والأنظمة العربية على المسألة الفلسطينية طول هذه المدة فعطلت دور الشعب ، كل شعبنا ، في استرداد الأرض .

اننا من ضمن احترام السيادة اللبنانية ، نجد أن يبادر اللبنانيون ، بدل أن ينتظروا سواهم ، إلى وعي ذاتي لدورهم في المعركة على أساس ارتباطهم المصيري بفلسطين وكل البيئة ، ولا نجد أفضل من العبارة التي اختتم بها السيد أبي مرشد دراسته : ان تكون المقاومة الفلسطينية ذراع السيادة اللبنانية في العراك ضد اسرائيل .

استمرار عقلية سايكس — بيكو

إننا نهنئ السيد أبي مرشد على دراسته القيمة ، لكن لنا عليها ملاحظتين .

١ — ان الصهاينة ، كما قال ، اهتموا أن تكون فلسطين حسب اتفاق سايكس — بيكو ممتدة إلى الليطاني حتى يستطيعوا تحقيق أطماعهم في هذه الأرض بيسر في رعاية الانتداب البريطاني . لكن حسب مذكرات وايزمن، برغم اعتراضاتهم الشكلية هذه ، فان الصهاينة كانوا ضالعين في مباحثات سايكس — بيكو ، وكان جذلهم الأكبر أن يعقد هذا الاتفاق الذي مزق وحدتنا الطبيعية وشتت قوتنا القومية ، لأنه لولا هذا الشتات لما كانت اسرائيل عدواناً يستظل ذهاب ريحنا ، وانقسام قدرتنا ، وتوزع قوانا في البيئة .

وانه لما يحز في النفوس استمرار عقلية سايكس — بيكو ، وآثار سايكس — بيكو تشل طاقة امتنا عن اقتلاع هذا الاغتصاب المتمركز في الجنوب ، والمتحفز لتوجيه ضربات أخرى كلما سنحت الفرصة .

٢ — لقد اقترح السيد أبي مرشد تصعيد العمل الفدائي وفق تصاعد قدرة لبنان الدفاعية . كما اقترح تحديث لبنان تحديثاً شاملاً كل الحقول . إننا مع تعزيز وسائلنا الدفاعية وتصعيد قدرة جيشنا . ولكن هل نعطل انطلاق الثورة الفلسطينية حتى يتم التحديث اللبناني الذي يقترحه الاستاذ أبي مرشد . وفي هذا المجال لا بُدّ من طرح مسألة هي مدار اهتمام كبير . مسألة العامل البشري والتفوق التكنولوجي .

ذلك بأن المقاومة انطلقت بعد هزيمة حزيران التي أكدت
تقصير الأنظمة العربية عن الاعداد اللازم لمواجهة العدو ،
من مبدأ الحرب الشعبية ذات المدى الطويل والتي يلعب
فيها العامل البشري لا التفوق التكنولوجي الدور الأهم .
إلا أن التفوق التكنولوجي لا بدّ أن يدخل في المعادلة
الأخيرة من كل حرب . من هنا كان لا بُدّ أن يقترن
اعداد الجيوش في الدول المحيطة باسرائيل ، وهو أمر
واجب ، وتجهيزها تكنولوجياً ، باستراتيجية حرب التحرير
ليكون العمل الفدائي طليعة القوى المندفعة من كل البيئة
إلى فلسطين . ومن ضمن هذه الاستراتيجية تتفرع الخطط
التي تكون من نصيب كل كيان .

نؤمن بالشعب لا بالنظام

رابعاً : حول تغيير النظام — نحن نؤمن بالشعب .
ومن هنا كانت ثوريتنا . لكن التطوريين لم يدلونا بعد
كيف نؤمن بالنظام . السيد باسم الجسر أعلن أن ٧٥ بالمئة
من اللبنانيين يريدون تغيير النظام . لكن النظام مع ذلك
باق برغم هذه الأكثرية . هناك عائقان دون التغيير :
عائق من النظام الذي يطلب هو أيضاً مع السيد باسم
الجسر ، إلى الثوريين أن « يتدمقرطوا » ، لكنه لا يتدمقرط
هو حتى يفسح في المجال للتغيير من ضمن الديموقراطية
والشرعية ، وعائق الانتيلجنسيا التطورية التي تقف على

الهامش ولا تنزل إلى حلبة الصراع من أجل ما تنادي به
من اصلاح بل تكتفي بمعالجته من نافذة التعرف الفكري .
أود أن أتوجه اليكم بكل محبة وصراحة فأسألكم أنتم الذين
دعوا إلى هذا المؤتمر وتكلفوا عناء إعداده ، وحلموا
بالحلم الكبير ، أن تولد عندنا دولة عصرية تقدمية : ماذا
يفعل هذا المؤتمر بعد ارفضاضه ؟ ماذا يفعل أعضاؤه ؟
ماذا تفعلون أنتم ؟

إن أمام الانتيلجنسيا اللبنانية إما الانخراط في أحزاب
التغيير أو العمل على الدخول مع هذه الأحزاب في جبهة
عريضة ملتزمة سياسياً بحد أدنى ، هو أساساً ، وقبل كل
شيء ، فسح في المجال ديموقراطياً أمام قوى التغيير كي
تصل إلى السلطة وتحدث التغيير .

هنا يبرز أمر تعديل قانون الانتخاب على أساس الغاء
التمثيل الطائفي واعتماد التمثيل النسبي الحزبي ، لأنه من
غير المعقول أن ينال مرشحو حزب في انتخابات عامة ما
يقرب من ثلث مجموع الناخبين اللبنانيين ، ولا يمثلون في
الندوة بنائب واحد على أساس عدم نيلهم الأكثرية المطلقة
في كل دائرة ضد مجموع المرشحين الآخرين الذين تدعمهم
كل القوى التقليدية .

وهذا يقتضي أيضاً اعتماد لبنان كله أو المحافظات ،
كدوائر انتخابية ليتاح للقوى الشعبية المنظمة ألا تفتتها

الدوائر المصغرة التي هي في الظاهر شكل ديموقراطي ، وفي الممارسة مؤامرة على التنظيم الشعبي وامتداداته .

كما يبرز هنا أمر حرية العمل الحزبي والعقائدي دون أي قيد على الهوية القومية أو المضمون الاجتماعي الاقتصادي مهما كان ثورياً في تطلعاته .

إن من جملة تناقضات النظام أن تكون الاحزاب الممنوعة هي الأكثر انتشاراً بين الشباب المثقف والجيل الطالع .

إننا نطالب بحرية العمل للشيوعيين والبعثيين والقوميين العرب والقوميين الاجتماعيين ، مهما تباينت عقائدهم وأهدافهم ، لأن الحرية وحدة لا تتجزأ ، ولأن لبنان يحيا بالحرية ويندثر بانعدامها ، ولأن الصراع من أجل التغيير يجب أن يكون حراً وأن يكون الشعب وحده هو الحكم .

ونحن نعتقد أن هذه التغييرات ، حتى تغييرات الحد الأدنى ، لا يمكن أن تتحقق إلا بضغط شعبي متزايد . ونحن في هذا المجال نرى أن العمل الثوري ، لا يفترض أن يكون عملاً عنفياً بالضرورة ، بل يمكن أن يكون نوعاً من أنواع الضغط الشعبي المتصاعد الذي يرغم النظام على التغيير ، لأن ليس بسهولة يسلم أصحاب المصالح بضياع مصالحهم .

خامساً : إن ما ورد في اقتراحات التحديث الاقتصادي عند السيد باسم الجسر غير كاف . إن التغيير الاقتصادي يجب أن يستهدف في رأينا ، أول ما يستهدف ، قلب قواعد الاقتصاد لمصلحة الانتاج الصناعي والزراعي . وهذا لا يعني الغاء قطاع الخدمات بل الاهتمام به وتعزيزه شرط ألا يحتل هذا الدور على حساب الانماء الصناعي الزراعي الذي تكرس اهماله . إننا ندعو إلى أن يبقى قطاع الخدمات ويعزز ، على أن يكون دوره في الاقتصاد بالنسبة إلى الانماء الصناعي الزراعي هو الدور الذي تؤديه الصناعة والزراعة اليوم بالنسبة إلى الخدمات ، أي تتحول النسب في ميزان الدخل الوطني لمصلحة الانماء ويعتمد الاقتصاد على الانتاج . إن اقتصاد الانماء والانتاج هو الذي يؤمن وحده العمل لمئات الألوف وينقذ لبنان من الهجرة التي تمتص طاقاته العقلية والعملية .

مثل هذه الثورة الانمائية لا بُدّ أن تخطط على أساس الارتباط بالبيئة لاحداث التكامل الاقتصادي في مدى تأمين الأسواق للمنتوج اللبناني ولطاقات العمل .

وفي هذا المجال لا نستطيع عزل الشأن الاقتصادي عن الشأن القومي ، فلولا الطائفية المنعزلة عن البيئة ما قام اقتصاد الخدمات المنعزل عن البيئة ، وما قامت العقلية المركنتيلية

المتخلفة عن الانماء والمتناقضة مع تطلعات العصر وقضايا المصير .

وانه إلى جانب تغيير قواعد الاقتصاد لمصلحة القطاعات المنتجة ، لا بدّ من تحويل الاقتصاد لمصلحة المنتجين ، فيتم انقاذهم من اقتصاد الاحتكارات والاستغلال الرأسمالي المركنتيلي ، ويتأمن اشراكهم في الادارات والارباح ، وتمكينهم بالنتيجة ، وفي ظل الانماء الصناعي والزراعي ، من نوال نصيبهم كاملاً من الانتاج ، برفع الاستغلال والغاء الاحتكار وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد المنتجين لا المستغلين ولا المحتكرين ، فتأمن للمنتجين ، عمالاً وفنيين واداريين وفلاحين ومزارعين وأصحاب اختصاص ، حصتهم من الانتاج وفق مبدأ توزيع الثروة على أساس توزيع العمل ، ويسقط قانون الاجور الحديدي كما تسقط مملكة فضل القيمة ، فلا كدح لا يجازى ولا استغلال يسمن من جوع الكثرة ، بل عدل اجتماعي اقتصادي يقوم على انصاف المنتج باشراكه في الثروة الوطنية وادارتها وتحقيق جميع الضمانات الاجتماعية له ليصبح مواطناً في مستوى إنسانية المواطنة ، لا أداة مستثمرة مسحوقة .

* * *

يكمن في كل ما طرحناه الفارق الأساسي بين تحقيق الثورة على مراحل ومن ضمن التوافق ، وهو ما يمكن

وصفه بالتطور الثوري ، أو التدرج الثوري والذي يقبل بالمرحلية دون التخلي عن الثورة ، وبين التطور الآخر الذي ينطلق من محاولة التوفيق بين الثورة والأوضاع الراهنة فيصل في الأخير إلى تبني هذه الأوضاع في محاولة تطويرها فيخنق الثورة ويقضي على التطور .

أتبنى ما قاله الأستاذ انعام رعد حول محاضرة الاستاذ أبي مرشد والملاحظات التي أبداها حول محاضرة الاستاذ باسم جسر ، ولي ملاحظتان أسارع لاضافتهما :

أولاً : ان الحركات النهضوية التي جاءت تدفع عن المجتمع فعل المخططات الاستعمارية ، وترسي فيه قواعد الثورة البنّاءة على مخلفات الانحطاط ومفاهيمه ، لا يمكنها أن تجمّد دورها في التاريخ وتكتفي باجراء تصحيحات جزئية وسطحية فتتآلف مع النظام ، وهو من مخلفات الانحطاط ، ومع أهله ، وهم صنائع مفاهيمه ، لتمدّ في عمر مؤسسات متداعية وتطيل في مخاض الفجر الجديد . فالمطلوب بنظري ، أن تواجه النهضة هذا النظام وتنقضه لا أن تدخل فيه وتمشي في ركابه .

ثانياً : ملاحظتي الثانية دستورية : فكيف يوفق الاستاذ باسم الجسر بين قوله بوجود دولة لبنانية مستقلة وذات سيادة وبين قوله بانتماء هذه الدولة العربي ؟

وبمعنى آخر ، ان القول بالانتماء العربي يجب أن يترجم نصوصاً دستورية وخطاً سياسياً عاماً للدولة لتحقيق الانتماء بعد القول به .

وبالتالي ، ما أثر هذا القول على صعيد السيادة اللبنانية على رقعة لبنان الجغرافية ، وعلى صعيد موجبات هذه الدولة عربيّاً ؟

بالنسبة للدراسة التي قدمها الأستاذ أبي مرشد حول تحديث العلاقات اللبنانية والفلسطينية ، هنالك بعض الملاحظات :

حول الاخطار على لبنان أعتقد أن الأخطار ليس مردها إلى الاطماع الصهيونية المستمدة من التوراة وحسب ، وليس مردها إلى الذاتية الصهيونية وحدها بل من أهم مصادرها أيضاً ارتباط اسرائيل العضوي بالاستعمار الجديد .

فالرأسمالية العالمية قد تطورت تقنياً بشكل هائل مما ألزمها أن تجدّ في السيطرة على الأسواق العالمية وامتصاص المواد الأولية وبالتالي أن تمد أصابعها في مختلف أنحاء العالم ولا سيما العالم الثالث حيث تجد في التخلف أرضاً خصبة لتنفيذ مراميها . ولذا فقد أوجدت في العالم الثالث أنظمة تشكل وسيطاً بينها وبين هذه الأسواق ومنها النظام اللبناني الذي يعترف أربابه بأنه نظام وسيط والوساطة هي بين الامبريالية والمنطقة العربية . ومن هنا فاسرائيل مخفر يحمي المصالح الاستعمارية في المنطقة ، والنظام اللبناني يلعب دوراً مكملاً لهذه الحماية والخطر الاسرائيلي وبالتالي يقع على الحركة الشعبية الوطنية ولا يقع على النظام القائم .. وتأكيداً على ذلك ما قاله « بنغال الون » من أن اسرائيل لا تشعر بالخطر ما دام النظام الحالي في لبنان قائماً . ثم ان

جريدة « معاريف » دعت إبّان أزمة تشرين إلى اقامة وحدة فدرالية مع النظام اللبناني لمواجهة عدو مشترك هو الفدائيين ، أي حركة التحرر الوطني العربية .

وعلى صعيد المقترحات التي قدمها الأستاذ أبي مرشد فقد قال إن تحديث النظام ضروري من أجل أن يستوعب لبنان والعمل الفدائي ، وكأني به يقترح تأجيل استيعاب العمل الفدائي حتى يتم تحديث لبنان . وهنا أتساءل مَن سوف يقوم بالتحديث ، وما هي الوسائط والذرائع لهذا التحديث ، ومَن هي الطبقة التي سوف ترعاه ، أهي الطبقة الحالية القائمة على أساس الخدمات ، وهي في ظلها سنصل إلى نقطة تبني العمل الفدائي وهي المرتبطة بشبكة الاحتكارات العالمية على حساب استقلال لبنان وسيادته ، أوليست هي الطبقة التي اقترحت تدويل لبنان لتجنب التورط في الصراع مع اسرائيل حرصاً على سلامة مكاسبها عبر عزل لبنان عربياً . فلا يمكن أن نترك لهذه الطبقة مسؤولية التحديث فلا بدّ من أجل التحديث أن تترابط الحركة الشعبية اللبنانية مع العمل الفدائي ومواجهة النظام صعوداً حتى نصل إلى تبديله بنظام وطني تقدمي سليم .

أما بالنسبة لموضوع الأستاذ باسم الجسر فأتطرق فقط إلى المعادلة التي حصر القضية ضمنها وهي التالية : لا يغيّر النظام برأي اليساريين إلا بثورة مسلحة ، الثورة المسلحة

غير ممكنة ، إذاً فما العمل ؟ هذا صحيح إذا ما قسنا الموضوع من زاوية الظروف الذاتية والموضوعية الحالية ، أي اليوم السبت في أول كانون الأول ، ولكن النظام يتطور مما يفرض وجود تناقض بينه وبين الجماهير حتى الملتزمة بأقصى الايديولوجيات الطائفية والرجعية وهو يسير باتجاه أزمات خانقة من ملامحها البطالة والازمات الزراعية وهذا يجعل الثورة الشعبية المسلحة ممكنة بل حتمية .

اننا في التجمع الطلابي نوافق على الفقرة الأولى من محاضرة الأستاذ ابي مرشد . وأعتقد أن جميع الفئات متفقة عليها .

كنا نتمنى ألا يضيع المحاضر ٩ صفحات على ١٣ لتأكيد الخطر الصهيوني على لبنان . لأنه لا أحد يشك فيه . ويسترسل أكثر في العلاقات اللبنانية – الفلسطينية لنتمكن من الوصول إلى نتيجة في الموضوع .

إن جميع الملتزمين الحاضرين هاهنا من قوميين عرب وقوميين سوريين وشيوعيين يتكلمون عن عقائدهم وكأنهم يتجاهلون ان أكثرية الشعب اللبناني تؤمن بقوميته اللبنانية . ومن هذه الفئة التجمع الطلابي اللبناني الذي يعتنق القومية اللبنانية التي لها مقوماتها الراسخة الأكيدة .

كما أنه ضد التطرف من أي جهة أتى ، وضد الطائفية والصهيونية ، ولكنه مع لبنان والحرية والديموقراطية والنظام البرلماني ولن يسمح للدكتاتورية الشيوعية والبعثية السيطرة عليه .

إننا نشكر الاستاذ ابي مرشد على النقطة الجوهرية المتعلقة بمحاربة الصهيونية العالمية . إن الدول العربية مهتمة في الوقت الحاضر بالمناوشات على حدود العدو ، تحاول

مجابهته عسكرياً غير آبهة بالناحية الاعلامية . والحقيقة أن العرب ما لم يقوموا بالحرب الإعلامية ضد الصهيونية العالمية لا يمكنهم بأية صورة استعادة فلسطين . وفي هذا المجال ان لبنان الذي يعد بين سكانه ٩٧ بالمئة من المثقفين هو المؤهل الأول لهذه المهمة لأن باقي البلدان العربية لا تزيد نسبة المثقفين فيها على ٢٠ بالمئة . فمهمة لبنان في النضال للقضية الفلسطينية يكون في المجال الإعلامي الذي هو أهم بكثير من الناحية العسكرية ، لأنه ما لم تضعف الصهيونية العالمية ويتضاءل العطف الغربي عليها لا يمكن للعرب أن يكسبوا المعركة . ولذا فطالبنا إلى الأشقاء العرب أن يريحوا لبنان من متطلباتهم واتهاماتهم ليتيحوا المجال أمام الفكر اللبناني لمحاربة الصهيونية العالمية . هذا مع العلم أن المغتربين اللبنانيين يكوّنون قوة هائلة يمكنها وحدها مجابهة الصهيونية العالمية .

ويؤسفنا أن نندد ببعض الجهات وبعض العقائد التي تستعمل ، مع الأسف ، الفدائيين لمصلحتها الشخصية وللدعاية لعقيدتها لتسيطر بها على لبنان . هذا واقع لا أحد ينكره . إننا ضد هذا الواقع المؤلم . إنهم يجنون على القضية الفلسطينية .

إننا نعتبر اللبنانيين أخلص للقضية الفلسطينية من كثير من الدول العربية الأخرى .

إنه لمؤسف حقاً أن يقتتل اللبنانيون والفلسطينيون

والسوريون فيما بينهم بدلاً من تصويب أسلحتهم إلى العدو الصهيوني .

نحن مستعدون أن نساعد القضية الفلسطينية ولكن لا على حساب لبنان . إننا ضد كل تغيير في النظام عن طريق الديكتاتورية الشيوعية أم الرأسمالية . نريد التحديث والاصلاح لا الخراب والعبودية . إننا نوافق على ما قاله الدكتور كريم عزقول ونشكره على التعبير الصريح المخلص عن الرأي اللبناني الحقيقي .

يا اخوان ، أكثركم قمتم بحملة شعواء على لبنان . فلم نسمع أحداً منكم يوجه كلمة لوم إلى بلد عربي آخر . كلكم تصرخون ضد لبنان «اصلبوه» ماذا فعلت بقية البلدان الشقيقة أكثر من لبنان ؟

ماذا فعلت سوريا للفدائيين ؟ أين هي جيوشها التي تهاجم اسرائيل ؟ أين هي حدودها المتاخمة للعدو تفتح أمام الفلسطينيين ؟ نعم . لقد سمحت سوريا مرة بعبور حدودها : يوم نسفوا أنابيب البترول التي توصل النفط إلى لبنان . لماذا لا نسمع أحدكم يندد بسوريا ؟ ومصر ؟ كم هو عدد الفدائيين الفلسطينيين فيها ؟ وكم هو عدد اللاجئين فيها ؟

والجزائر ؟ الأخت البعيدة الغيورة التي ترسل لنا النصائح واللوم من بعيد ، لماذا لا ترسل أكثر جنودها إلى حدود اسرائيل ؟.. أتخاف أن تهاجمها اسرائيل هناك ؟.

إننا لا نسمع شيئاً عن نضال الفرقة الجزائرية الموجودة على القنال .

والعراق ؟ وباقي الدول العربية التي ليس لها حدود مع العدو ، لماذا لا ترسل أكثرية جيوشها إلى الحدود المتاخمة لاسرائيل ؟.. عندئذ ، وبعد القيام بالحملة المركزة الاعلامية على أيدي اللبنانيين في جميع أنحاء العالم على الصهيونية العالمية ، يمكن إذ ذاك التغلب على اسرائيل . إن لبنان قدم أكثر من غيره بكثير تجاه القضية الفلسطينية ولا يستحق هذه الحملة المغرضة ضده .

لقد استقبل لبنان منذ ٢١ سنة ١٦٠ ألف فلسطيني أصبحوا اليوم ٤٠٠ ألف . عاملهم كأبنائه ، فماذا فعلت سوريا وباقي الدول العربية في هذا المجال وكم هو عدد الفلسطينيين فيها ؟

زد على ذلك أن لبنان فسح المجال أمام ٤٠٠ ألف عامل سوري يعملون في ربوعه ما عدا التجار واللاجئين . فلو عاد العمال السوريون إلى بلادهم لثاروا على الحكم البعثي فيه الذي هو عاجز عن اطعامهم .

إن الملايين من الليرات تحول يومياً من لبنان إلى سوريا من أجور هؤلاء العمال . إن لبنان لا يعامل السوريين عاطلاً فانظروا كيف يتجنى ويتهجم البعث السوري على لبنان . أهذا هو عرفان الجميل ؟

يقول الاستاذ ابي مرشد أن اسرائيل لا تنتظر مبررات للهجوم على لبنان .

أعتقد جازماً بأنه على خطأ . أي تصد ضد أي بلد بحاجة إلى تغطية بالنسبة للعالم . وهذه الضرورة تكون ماسة وأشد إلحاحاً عندما يكون البلد موضوع الاعتداء هو لبنان بالذات .

والرهان على ذلك ان هذا المبرر لم يكن موجوداً في خمسة حزيران لذا لم تجسر اسرائيل بالهجوم على لبنان رغم مطامعها فيه والسهولة النسبية في احتلال قسم من أراضيه .

لذا ليس من الضروري أبداً أن نعطيها اليوم المبرر الذي طالما بحثت عنه ، بسماحنا للعمل الفدائي بالتحرك من لبنان .

إن هذه الرؤية آنية ، إذ أن الجيوش العربية لم تستطع التفوق بعد على القوات الاسرائيلية ، وهـذه الجيوش — أي العربية — نسبة إلى الجيش اللبناني أقوى منـه بأضعاف .

قلت إن النظرة آنية إذ على لبنان أن يستعمل ويستقطب

قدراته الدفاعية وعندما يتم له ذلك ويتم ذلك أيضاً بالنسبة إلى الدول صاحبة القضية المشتركة حينئذ نستطيع أن نسمح بالعمل والتحرك الفدائي من الأرض اللبنانية .

دور لبنان اليوم يجب اعلانه مجاهرة .

نتنازل عن دورنا المحارب .

نتفرغ لدورنا الاعلامي .

رصيد لبنان العالمي باستطاعتنا تجنيده بشكل أنفع وأنجح في خدمة القضية الفلسطينية . إن المعركة الأساسية ضـد اسرائيل ليست بالسلاح . إنها إعلامية .

معركة استقطاب عطف وحماية ومساعدة .

لم تكن اسرائيل لتوجد لو لم تكن هنـاك الصهيونية العالمية .

لبنان البلد الأكثر تأصيلاً للعب دور هذا التصدي الجبّار .

أما تعليقي على ما قاله الأستاذ الجسر فهو ان مصيبة لبنان مصيبة هوية مساوم عليها .

وعندما يأتي الأستاذ الجسر ويقوم بما أسماه معـادلة جديدة لتحديث لبنان السياسي أراني أتساءل ان لم تكن هذه المعادلة بالحقيقة مساومة أخرى .

لقد عرف لبنان مساومة ١٩٤٣ ، ومن ثم مساومة

١٩٥٨ ، وكثرة من اللبنانيين تتساءل ان لم نكن نسير نحو مساومة ١٩٧٠ تكون حلقة أخرى في محاولة تذويب كيان الأمة اللبنانية تذويباً نهائياً .

لذا أراني أرفض كل مساومة ولو صادقة كالتي طرحها الأستاذ الجسر .

أضف إلى ذلك أن الأستاذ جسر متفائل جداً بالنسبة لليسار . إن واقع التجربة الطلابية التي عايشها السنة الماضية أثبتت أن اليسار اللبناني الصادق التقدمي قليل . أما اليسار المتحرك في لبنان فهو اليسار التخريبي .

مثل بسيط على ذلك : أضربت جامعات لبنان بعد حادثة المطار في العام الدراسي المنصرم .

وكان الجميع مجمعين على أمر وهو رفض لبنان اليوم أي لبنان بشكله المهترئ الحالي . وقد طرحت ، بصفتي رئيس لجنة طلاب الحقوق في اليسوعية ، اقتراحاً بتصدي السلبية إلى شيء أكثر ايجابية ، أي تصدي رفض لبنان اليوم إلى الاتفاق على نظرة موحدة للبنان الغد (بما تحتويه هذه الكلمة من معاني العلمانية والتخطيط وتعزيز مقدرات لبنان الدفاعية) .

وكان أن رفضت القيادات الطلابية اليسارية حينئذ مجرد البحث في هذا الاقتراح .

وهذا يدل على ما استتر من نواياهم .

عصام نعمان

بعد انبثاق حركة المقاومة الفلسطينية وتوسلها الكفاح المسلح طريقاً للتصدي للاستعمار الاسرائيلي الاستيطاني ، وطريقاً لتحقيق الوحدة المجتمعية العربية ، أي تجاوز معضلات الوحدة الوطنية المتجسدة بالقبلية والطائفية ، بعد بروز هذه الظاهرة لم يعد بالامكان الاسترسال في الأدب المنبري ولا حتى مجرد الاكتفاء بالتنظير الفكري . المطلوب الآن هو توضيح الممارسة أي سبل التوصل إلى النموذج الثوري أو إلى النظام الأفضل .

الاستاذ باسم الجسر يريد التوصل إلى النظام الأفضل بوسائل أسماها ديموقراطية ولكن أية وسائل ديموقراطية هي هذه الوسائل ؟ النظام القائم يفرض على الثوريين وحتى على الاصلاحيين أصول اللعبة سلفاً . يفرض علينا الطائفية والاقطاع السياسي ويفرض علينا جميعاً نظاماً انتخابياً مشوهاً ومعطلاً للارادة الشعبية ثم يقول : إذا أردت أن تتجاوز هذا الواقع الفاسد فعليك أن تحترم أصول اللعبة أي أن تحترم هذه المؤسسات !! كيف يمكنني في مثل هذه الظروف أن أصل إلى النموذج الثوري المنشود أو حتى إلى النظام الاصلاحي ؟ انني بصرف النظر عن مضمون النموذج الثوري ، ولكل حركة ثورية نموذج في هذا الموضوع ، وبصرف النظر عن مضمون النظام السياسي

الأفضل الذي يراه الراديكاليون والاصلاحيون ، أرى أن لا سبيل إلى تجاوز النظام الفاسد إلا بالانفصال عنه على جميع المستويات أي بالانفصال عن مبادئه وقيمه وعن أصول اللعبة . كيف يكون ذلك ؟ بأن ينتمي الثوري أو الاصلاحي إلى مؤسسات بديلة بل نقيضة للنظام يكون لها مبادؤها وأهدافها وممارستها الخاصة . هذه المؤسسات يجب أن تنشئ في مدى عقدين على الأكثر أجيالاً وكوادر تشكل مجتمعاً نقيضاً داخل الواقع الفاسد الذي نعيشه وذلك بانتظار أن تتحول هي نفسها إلى النموذج البديل والنظام الأفضل . هذا التحويل قد يتم عن طريق مؤسسات حزبية أو ربما عن طريق مجالس شعبية تنضوي فيها الفئات الراديكالية وتعيش مبادئها وأسلوبها المتميز في السياسة ونظرتها الخاصة للأمور وممارستها الجديدة للعمل السياسي . وهي تتأهب من ضمن استراتيجية سياسية وكفاحية بانتظار أن تواتيها فرصة لهدم الواقع الفاسد باتجاه بناء النظام البديل .

إن الأستاذ باسم الجسر يعتبر الوسائل الديموقراطية المتاحة حالياً جسراً للوصول إلى التغيير المنشود . أنا أعارضه باعتبار أن ذلك ليس من مصلحة الطبقة الحاكمة ، أو بالأحرى الطبقة الحاكمة لا تسمح لنقيضها أن يغيّرها من خلال الوسائل التي تتيحها هي . قد يقول الأستاذ الجسر: لنسع إلى تطوير الوسائل الديموقراطية بحيث تصبح كفيلة

باحداث التغير المنشود . إن أي تغيير محتمل في هذا المجال . إما أنه طويل المدى أو انه شبه مستحيل . فمن مراجعة الاصلاحات أو ما يسمى اصلاحات القوانين الانتخابية ، وجدت أن « الاصلاحات » التي أحدثت كانت عبارة عن تعديلات طفيفة زادت من مناعة النظام ضد القوى التغييرية . هذا بالطبع يطرح مسألة العنف : إذا لم يكن بمقدور قوى التغيير احداثه بالوسائل المتاحة ، فهل يجرها ذلك إلى استعمال العنف ؟

أنا أقول إن العنف هو الوسيلة التي تلجأ اليها الفئة الحاكمة عادة في أي قطر ضد قوى التغيير أو قوى الثورة في غالبية الأحيان الفئة الحاكمة المسيطرة تستبق الأمور بممارسة العنف ، الذي تسميه بهذه الحالة عنفاً شرعياً ، تمارسه ضد الفئة النقيضة لها . في الثالث والعشرين من نيسان استبقت السلطة التغيير ربما المحدود في التصور الشعبي للعلاقات اللبنانية الفلسطينية فبطشت بقوى التغيير . لو التغييريون قاموا بحركة ناجحة في هذا الموضوع لقالت السلطة انهم لجأوا إلى العنف الثوري ، ولكن عندما تلجأ السلطة إلى استباق التغيير بالعنف فهي تسميه العنف الشرعي . إذن أنا أدعي أن لجوء الثوريين إلى العنف هو من قبيل الدفاع عن النفس إما استباقاً أو بعد لجوء الفئة الحاكمة المسيطرة إلى استعمال العنف ضدهم بقصد اجهاض التغيير .

قوّلني الأستاذ الجسر أشياء لم أقلها . لقد ذكر بأنني

دعوت إلى الثورة الآن . هذا غير صحيح لأن الثورة الآن غير ممكنة ، كما ان توسل الوسائل التي يسميها النظام « ديموقراطية » لاحداث التغيير هي غير ممكنة أيضاً . إن طريق الخلاص ، في اعتقادي ، يكمن في قيام تنظيمات جديدة لمن لهم أرضية مشتركة على الصعيدين الوطني والطبقي . هؤلاء مفروض عليهم أن ينتظموا في مؤسسات نقيضة للنظام القائم أي نقيضة للواقع الفاسد . إن عدونا هو عدو قومي وطبقي في آن واحد . قومي من حيث انه استعمار استيطاني اقتلاعي ، وطبقي من حيث انه مرتبط بالامبريالية العالمية .

إذن من لهم أرضية مشتركة طبقياً وقومياً عليهم أن ينتظموا في مؤسسات تكون نقيضة للنظام القائم . يجب أن يعيشوا مبادئهم وينتهجوا سلوكهم المتميز عن قيم ومؤسسات ومصالح النظام الراهن إلى الوقت التي تنضج فيه الظروف الموضوعية فتتحول هذه المجتمعات البديلة إلى نظام بديل .

أما بالنسبة إلى محاضرة الأستاذ وليد ابي مرشد ، أو بالأحرى على هامش محاضرته ، أود الاجابة على سؤال مطروح عبّر عنه جزئياً الدكتور كريم عزقول . السؤال هو : صحيح أن اسرائيل لا يعوزها المبرر للتوسع ، ولكن بصرف النظر عن هذا الأمر فإن الوضع الدفاعي الحالي لا يسمح بالتواجد الفدائي ، فلماذا المخاطرة الآن بدلاً

من الاستعداد لكي نصبح قادرين على احتمال الوجود الفدائي ؟

الجواب على هذا التساؤل المشروع هو أن النظام لا يعترف بوجود خطر اسرائيلي وهو يتذرع دائماً بانخفاض قدرة لبنان الدفاعية للتملص من أية مشاركة عربية .

إن النظام اللبناني ، أو بالأحرى طبقة الـ ٤ بالمئة المسيطرة على البلد — وهذا التعبير ليس ماركسياً ولا قومياً اجتماعياً ولا راديكالياً بل هو للأب لوبريه الذي جاء به النظام ليداوي به علله المزمنة — طبقة الـ ٤ بالمئة هذه لا تعترف منذ عام ١٩٤٨ بوجود خطر اسرائيلي لأن اعترافها بذلك يعني قبولها بإحداث تغيير بنيوي في النظام كالغاء الطائفية والاقطاعية والاستغلال ، إذ لا يمكن مواجهة مجتمع متماسك ومتقدم كاسرائيل بهذا النظام الاقطاعي العشائري الطائفي .

إن اعتراف الفئة الحاكمة بوجود خطر اسرائيلي يعني قبولها بإحداث التغيير . وبما أنها لا تريد التغيير فهي تتجاهل هذا الخطر ولا تتذكره إلاّ عندما تتذرع بأن انخفاض قدرة لبنان الدفاعية من شأنها تشجيع اسرائيل على مهاجمة لبنان تحت ستار الرد على هجمات الفدائيين .

وبكلمة ان السبب ، في منطق أهل النظام يصبح نتيجة والعكس — كل ذلك بقصد تلافي التغيير .

يوسف صايغ

أود أن أتقدم بمحاولة لتفهم العناصر الرئيسية التي تكمن وراء الازمة الراهنة التي تسمى بأزمة لبنان والفدائيين . باعتقادي أن تحديث العلاقات اللبنانية الفلسطينية يتطلب وضع نموذج فكري حول تصور لبنان لموقعه من هذه الازمة وتصور الثورة الفلسطينية لموقعها من هذه الازمة ، ومع أن الحاجة ملحة لوضع صيغ عملية ملموسة للخروج من هذه الازمة إلا أن التسرع بالبحث عن الصيغ قد يكون فاشلا ما لم نشكل أولاً نموذجاً فكرياً نفتش من خلاله عن هذه الصيغ الصالحة . إذن ما سأقوم به هو محاولة فكرية نظرية بالرغم من ان كلمة « نظرية » مكروهة إلى حد ما .

بما يختص بلبنان عناصر هذا النموذج عشرة ، لكن لن يتاح لي الوقت اللازم لأبحث بالتفصيل محتوى هذه العناصر ، لذلك فانني سأعددها فقط .

أولاً : التصور ، الجوهري ، هو تصور لبنان لهويته وبصورة خاصة لهويته العربية : صفات هذه الهوية ، حقوقها والتزاماتها .

ثانياً : تصور لبنان لنظامه الاقتصادي والاجتماعي ، وبصورة خاصة تصور لبنان لصورة المستقبل المنشود لهذا

اللبنان : ما هو المستقبل الذي ننشده للبنان اجتماعياً واقتصادياً ، ما هي الأهداف التي تترتب على هذا التصور لصورة لبنان المستقبل ، وما هي استراتيجية تحقيق هذه الصورة ، وما هو التخطيط اللازم لتحقيق هذه الصورة ، وما هي السياسات والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الصورة .

ثالثاً : تصور لبنان لطبيعة المجابهة اللبنانية الاسرائيلية : ما هي حقيقة المجابهة ، ما هو جوهرها وما هي حدودها ، ما هي مخاطر سبل المجابهة ، ما هي سبل الوقاية من هذه المخاطر .

رابعاً : تصور لبنان لقدراته ، على أن يكون هذا التصور تصوراً حركياً ، يعني أن القدرات التي تصح في فترة زمنية ما قد لا تكون نفس القدرات التي نجدها في نفس المجتمع في فترة زمنية أخرى نتيجة التحرك والفعل الارادي . فالطاقة الفلسطينية قبل سنة ١٩٦٧ ، قبل أن تنفجر الثورة الفلسطينية ، غير الطاقة الفلسطينية اليوم . فمن خلال التحرك والفعل الارادي تتبدل الطاقات ومن هنا من الضروري أن يجري لبنان جرداً حركياً لطاقاته ، لا جرداً قائماً على الخوف أو قائماً على المعطيات في ساعة معينة . ان المطلوب هو الجرد الذي يمكن التطلع اليه من خلال بلورة الارادة اللبنانية الفاعلة المتحركة .

خامساً : تصور لبنان للثورة الفلسطينية نفسها : ما هي

حقيقة هذه الثورة ، ما هي كيفية التعامل معها والتفاعل معها ، ما هو نوع العلاقة التي يمكن انشاؤها مع هذه الثورة ، هل هي علاقة الشريك ، هل هي علاقة المتفرج ، هل هي علاقة تأليفية أو علاقة قومية أو علاقة سياسية ؟

سادساً : ما هو تصور لبنان لمفهوم السيادة ، وهذا المفهوم لعله المفهوم الأكثر تكراراً منذ أن صدرت رسالة رئيس الجمهورية : ما هو تصور لبنان للسيادة ؟ هل هو تصور حركة ، هل هو تصور لسيادة مطلقة ، وهل يوجد مفهوم للسيادة المطلقة في أي بلد في العالم حتى في الولايات المتحدة ؟ أليس في كل دخول في تعاقد بين بلدين انتقاص نظري للسيادة ؟ هل يمكن للبنان أو لأي بلد آخر أن يتوخى صيغة للسيادة مطلقة ؟ والسلامة المنشودة : ما هي ؟ هل هي سلامة النعامة تضع رأسها في الرمال ، أو هي سلامة المقاتل الذي يحمل البندقية ويجابه الخطر بشجاعة ؟ أو بسلامة التاجر الحذر الذي يستثمر هنا وهناك ليوازن خطر الاستثمارات ؟ هل هي سلامة جامدة أو هي سلامة حركية يحققها لبنان من خلال الاستعداد والاعداد والتحرك وتفهم نوع المعركة التي تجابه لبنان كما تجابه فلسطين ؟

سابعاً : تصور لبنان لسلامة وضعه الحالي : يقال ان هذه السلامة تقوم على عدم تحريض اسرائيل ، واسرائيل ليست بحاجة لمبررات للاعتداء . هل تقوم السلامة على

مبدأ الضمانات الأجنبية ، كأن هذه الضمانات حساب بالبنك نستطيع أن نسحب عليه متى نشاء ؟ بالطبع يفهم من كلامي أن مفهومي أنا لسلامة لبنان ، وهو مفهوم حركي ، هو أن هذه السلامة تنبثق من ادراك لبنان لحقيقة المجابهة اللبنانية الاسرائيلية وانها جزء متمم من المجابهة الفلسطينية الاسرائيلية وجزء من المجابهة العربية الاسرائيلية . فدعونا نتوقف لحظة عند مفهوم السلامة لنتفحصه .

هل نحن واثقون اننا إذا اجتزنا الأزمة الحالية ولم نعط اسرائيل مبرراً للتحرك اليوم فاننا بذلك نعظم امكانيات سلامتنا المستقبلة في الغد ؟ أنا أدعي اننا عندما نشتري بوليصة التأمين لصالح سلامتنا اليوم — شأننا في ذلك شأن أي بلد عربي — فنحن نشتري حتماً ذلنا الدائم . وهنا أيضاً يدخل ضمن نفس هذا التصور موضوع قدرة لبنان على الصمود بوجه ما يتهدده أو يتصور انه يتهدده من أخطار . وهنا يدخل القلق العميق والأصيل الذي يشارككم إياه الفلسطيني الحساس ويحس معكم بأبعاده . ولكن القلق لكي يؤدي إلى الفعل ينبغي أن يقوم على مرتكزات من الواقع ، مرتكزات حقيقية . دعوني أعطيكم مثالاً واحداً على كيفية نشوء القلق من خلال تصوير غير حقيقي للواقع . في مطلع الازمة في نيسان قيل لي ان قلق لبنان يتأتى من وجود عناصر غفيرة من منظمة الصاعقة التي يقال إنها تأتمر بالأوامر السورية التي بلغ عدد أفرادها ، كما قيل لي ،

٢٥٠٠ شخص في أواخر نيسان . تحريت الأمر فوجدت أن عدد هذه العناصر لم يتعد ٣٥٠ شخصاً وان جملة عدد الفدائيين في لبنان كان أقل من ٨٥٠ شخصاً في حينها من جميع المنظمات . فكيف نستطيع أن نتخذ مواقف سليمة تقوم على أرقام غير سليمة ؟

ثامناً : تصور لبنان للأفق الزمني الذي يفترض أنه يوفّر غطاء السلامة له : هل يعتبر لبنان أنه بحاجة لسنة أو لسنتين من التحرك ، مما يسمح بالتمهل والأخذ والرد ومما يتيح للبنان أن يعد نفسه ، أو انه بحاجة لأطول من ذلك بكثير مما لا يمكن معه الانتظار ؟

تاسعاً : تصور لبنان لدوره أو رسالته ، هذا هام جداً ، وفي اعتقادي أن تحديث العلاقات اللبنانية الفلسطينية ينبغي أن يتم من خلال نموذج يجسد هذا التصور .

عاشراً : تصور لبنان لحقيقة الثورة الفلسطينية وتركيبها وطريقة اتخاذ المواقف والمقررات فيها . ويعنيني هنا عدة أمور سأشير إلى واحد منها فقط هو أن الثورة غير « مستزلمة » لأي بلد : لا لسوريا ولا لمصر ولا للعراق ولا للبنان . كما أن الثورة لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي ولا هي تريد ذلك . وفهم هذه الحقيقة هام جداً في عملية تحديث العلاقة بين لبنان والثورة الفلسطينية .

* * *

أنتقل الآن لتعداد عناصر النموذج الذهني الصالح لتفهم

الموقف اللبناني من زاوية الثورة الفلسطينية .

أولاً : تصور الثورة الفلسطينية لطبيعتها وأهدافها وحقوقها والتزاماتها ، وتصورها لقدراتها .

ثانياً : تصور الثورة لاستقلاليتها وأيضاً لكيفية تحديدها لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي ، ما دامت هذه الشؤون لا تتعلق بمسيرة الثورة .

ثالثاً : تصور الثورة لطريقة تحركها ، أي عن طريق الكفاح المسلح ، وكيفية هذا التحرك من ضمن أطر لا تستطيع دوماً السيطرة عليها . الثورة الفلسطينية بما انها لا تملك أرضاً تعمل في أراضي عربية ، إذن فهي تعمل ضمن أطر لا تستطيع السيطرة عليها . كيف تتصور الثورة تحركها ضمن هذه الأطر : هذا التصور يشكل معادلة حساسة جداً ، فلا تقسوا على الثورة في طابكم اليها أن تتحرك بصورة مثالية لأن ايجاد صيغة مثالية لهذا التحرك من ضمن هذه الظروف أمر في غاية الصعوبة . وتصور الثورة لأثر تحركها في تبديل هذه الأطر هو في الواقع عملية مزدوجة . فالثورة تعتقد أنها من خلال تحركها تخلق ما يسمى بأثر الصدمة وهذا بدوره يبدل الأطر التي تعمل الثورة من ضمنها .

رابعاً : تصور الثورة لسيادة لبنان وسلامته ، ولعل الثورة أبدت نقصاً أو عجزاً في فهمها لما يحسه اللبنانيون بهذا الصدد . وأنا أعترف أمامكم جميعاً أنه كان على

الثورة أن تفكر بمزيد من الدقة والوضوح لما يفكّر به اللبنانيون من تعريف وتحديد لمفهوم السيادة والسلامة دون أن تشل نفسها طبعاً من خلال الاغراق في التفكير غير الفاعل .

خامساً : تصور الثورة من حيث التنسيق : يقال لنا نسقوا ، لكن التنسيق ليس دواء عجائبياً ، فإذا جئنا ننسق فاننا نود أن نعرف ما هو مقدار التحرك مع الفريق الذي ننسق معه ، وهل سيؤدي التنسيق إلى الشلل أو إلى المزيد من التحرك . هذه تساؤلات تطرحها الثورة على نفسها وهي مصيبة في ذلك .

سادساً : تصور الثورة أيضاً للأفق الزمني الذي تفترض أنها ستعمل من ضمنه . وهنا لا أبوح بسر اذا قلت بأن الثورة تفترض بأنها تعمل ضمن أفق زمني بعيد جداً أي أنها تفترض أن الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ليس قضية سنة أو سنتين أو خمسة بل هو أكثر من ذلك بكثير وعلى هذا فنحن نتوقع من اخواننا اللبنانيين والسوريين .. الخ أن يعتمدوا معنا أفقاً زمنياً طويلاً يعبأون خلاله مواردهم للمجابهة .

سابعاً : تصور الثورة نفسها لدور لبنان بالاضافة إلى تصور لبنان لهذا الدور : هل الثورة تدرك طبيعة ودلالة الدور وتتفهمه وتتفاعل مع لبنان على أساسه ؟

ثامناً وأخيراً : تصور الثورة لطبيعة اتخاذ المقررات والمواقف في لبنان وتصورها لحقيقة وابعاد القلق اللبناني بسبب تحرك الثورة .

من خلال هذه العناصر أيها الأخوان أعتقد أنه يمكننا أن نبحث موضوع تحديث العلاقات بين لبنان والثورة الفلسطينية .

نسيب نمر

مع تقديري للتقريرين أود أن ألفت النظر إلى أن هناك نقصاً في التقرير حول موضوع قضية فلسطين والأزمة اللبنانية ، والنقص في رأيي يبتعد بنا عن معرفة سبب الأزمة اللبنانية مع المنظمات الفدائية ، فالمعضلة هي : هل نحن العرب جديون في معركتنا ضد الصهيونية والامبريالية ؟ إذا كنا جادين فعلينا أن نجعل موقفنا من الحلول السلمية للقضية الرفض ، لأن هذه الحلول السلمية الاستسلامية ستصفي القضية برمتها . وإذا كنا غير جديين فمعنى ذلك أن علينا ضرب العمل الفدائي . من هنا نجد أن الأزمة اللبنانية ليست فقط ازمة لبنانية بل إنما هي أزمة عربية شاملة بالنسبة للمنظمات الفدائية . هذه النقطة في اعتقادي كان ينبغي أن تكون أساس الموضوع . فعندما أعتقد أنا اللبناني أو العربي بأن المعركة مستمرة حتى النهاية لا أهتم عندئذ بخسارة مدينة أو مقاطعة أو جزء من أرض لأن الخسارة ستكون موقتة ، أما عندما أعتقد بأن المعركة تهيئنا لوقف اطلاق النار وللحلول السلمية ، فمعنى ذلك أن أكثر ما سنخسره لن يعوض في الوقت القريب ، فما معنى المعركة غير الجدية وغير الشاملة . إن خطر اسرائيل على لبنان وعلى الوطن العربي كله مذكور صراحة في التوراة وليس فقط في تصريحات زعماء العدو المستمرة حتى الساعة . إن

التوراة نفسها تحدثت عن كل ما يجري الآن باسرائيل تماماً . ما تقوم به اسرائيل وما قامت به مذكور في التوراة . أعتقد أن هذا أساس الموضوع . وأتساءل : ما دامت الحكومة غير جدية وعاجزة أفلم يحن لنا ، نحن اللبنانيين ، أن نعمل على انشاء منظمات فدائية لبنانية تدافع عن حدود لبنان ضد اسرائيل ما دامت الدولة مقصرة .

وأنتقل من هنا إلى الموضوع الثاني ، موضوع الأستاذ باسم الجسر وأسأله أولاً :

ماذا يقصد بالنظام ؟ إذا كان يقصد هذه اللجنة التنفيذية التي اسمها حكومة تدافع عن نظام اقتصادي واجتماعي وفكري وثقافي وحضاري متمزق فالأمر يختلف ، أما إذا كان يقصد بالنظام هذا البناء المتكامل من الاجتماع والاقتصاد والفكر والثقافة فعلينا أن نبحث عن غير هذه الصيغة التي جاءت في البحث من أجل تحديث لبنان . علينا أن نبحث عن صيغة تغير هذا البناء بكامله ولا تغير فقط اللجنة التنفيذية أو مجلس ادارة عقد الايجار لهذا البناء ، المصرف ، البنك ، كما تدار الأبنية من قبل البنك . فيما يتعلق بالثورة التطورية هناك خطأ نرمى به نحن الثوريين أو الذين يقال عنا اننا ثوريون — ما نتهم به دائماً هو أننا ضد التطور وهذا غير صحيح . إن التطور هو شرط ضروري من أجل الثورة . الثورة والتطور لا ينفصلان انهما مترابطان وديالكتيكيان . الثورة لا يمكن أن تكون بدون

تطور ، وعندما يصل التطور إلى مرحلة معينة من النضوج ويصطدم بعقبة أمامه مهما كانت ، عندما يصل التطور إلى هذه المرحلة لا بدّ من اللحظة الانقلابية الفورية العنيفة ، وهو ما يسمى بالثورة ، وليس شرطاً أن تكون الثورة مسلحة ، يمكن أن تكون الثورة عصياناً مدنياً ، إضراباً ، تكتلاً جماهيرياً شعبياً ... الخ . يؤدي إلى التغيير . من هنا نجد أن الفئتين هما تقريباً فئة واحدة الفئة الثورية ، والفئة التطورية .

وأكمل : فيما يتعلق بقضية الثورة والتطور أقول إن الظروف الموضوعية عندما تصطدم بحاجز رجعي وتكون ظروفاً موضوعية تقدمية لا تنتظر لا ارادتي ولا ارادة الأستاذ باسم الجسر كي تبدأ ، الشروط الذاتية باستخدام العنف الثوري أولاً تبدأ . القضية هي أن نتفق على الأمور التي ينبغي أن تتغير ، وأما الوسيلة فانها مزيج من التطور البطيء والعنف الثوري الانقلابي الفوري العنف في اللحظة الضرورية . قبل كل شيء ينبغي أن نتفق "هل اننا نريد تغيير الهيكل الذي أعمل فيه المسيح سوطه ، أم فقط نريد تغيير أصباغه الخارجية . هذا هو أساس الموضوع ، وأما سلوكنا من العنف الثوري وغيره فهذا عائد للتطورات المقبلة . انتقل إلى الجزئيات ، قضية النظام الانتخابي مثلاً ، اني أرى أن يكون نظاماً نسبياً ، فماذا تفعل إذا كان الحكم أو اللجنة التنفيذية لهذا الحكم تعارض ؟

أعتقد أن الأساس موجود هنا : هل اننا نريد تغييراً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً كاملاً في لبنان أم لا نريد ؟

من الناحية الأخرى ، قضية تقرير الأستاذ ابي مرشد . أود القول إنني أتكلم وأنا ابن كسروان ، ابن جبيل ، هذه ملاحظة اضطررت لها رداً على ملاحظة أبداها أحد الاخوان . نعم هناك تخوف من البعض من موقف الأقضية التي ضمت إلى لبنان أو التي صارت من لبنان سنة ١٩١٩ – ١٩٢٠ ، ولكن ليس جميع المواطنين من يتخوف . أنا من الذين لا يتخوفون وهم كثيرون . فلماذا ؟ لأن المطامع الاسرائيلية مذكورة حتى في التوراة ، وعلى وجه التحديد في ١٣ من يشوع حيث جاء ذكر كل لبنان كجزء من اسرائيل . وإذن فما دامت المطامع الاسرائيلية لن توفر منطقة على منطقة وقضاء على قضاء ، لن توفرني أنا ابن جبيل على ابن الجنوب ، ولن توفرني لأني أنتمي – هكذا خلقت – إلى طائفة معينة ، فقد صارت هكذا : يوجد خطر على كل لبنان . نحتاج إلى استعدادات عملية شعبية لرفعه في كل لبنان .

وإذا ظللنا نحن العرب نؤجل المعركة نستطيع أن نقوى تكنولوجياً على اسرائيل ، لأن اسرائيل وإنما هي الامبريالية العالمية والصهيونية الدولية ، أما نحن فلأصدقائنا حدود في دعمنا ينبغي أن نعرف أين هي ، أما أعداؤنا فليست لهم

حدود في دعم اسرائيل . إنهم كلهم يريدون كل لبنان .

وبالنسبة لهوية لبنان أعتقد أنها قد حلت تاريخياً ، ففي عصر الانحطاط كان اللبنانيون هم الذين حفظوا العربية ، وبصورة أكثر وضوحاً من حفظ العربية كانوا الذين سكنوا الصوامع في أعلى جبالنا ، وعلى وجه التحديد معظمهم كانوا من الرهبنة اللبنانية ، فما هو مجال القول : لبنان عربي أم لا ؟ إنه بلد عربي يعيش ضمن مجموعة من الدول العربية ، وان كانت له أوضاعه الخاصة الموضوعية كما لكل بلد عربي آخر .

وأخيراً لا بدّ من السؤال حول الموضوع الأساسي : إذا كانت اسرائيل لن توفر منطقة على منطقة بل تستعد لأن تحتل كل لبنان فما هو دورنا ما دامت السلطة غائبة لا تريد مجابهة هذا الخطر بالقوى ؟ رأيي أن نستعد نحن اللبنانيين من مختلف المناطق ، أن لا نستر جبننا وقعودنا بالقول : نحن ندعم الفدائي ، بل أن نكون نحن فدائيين ضد الخطر الاسرائيلي وأن نعرف أنه لا يمكننا القبول بأن تبقى اسرائيل ذات كيان معترف به تسعى لأن تمتد دولتها من الفرات إلى النيل .

اميل يمين

أولاً — كلامي في أساسه سؤال استيضاح من الأستاذ ابي مرشد :

لقد جاء بالتقرير الذي كتبه عن تحديث العلاقات اللبنانية — الفلسطينية ورد فيه ان المصالح الاستعمارية الفرنسية وقفت مراراً تجاه التوسع الصهيوني قبل إنشاء اسرائيل وبعدها ، فكيف يمكن تفسير تضارب هذه المصالح ومن ثم توافقها في عدوان السويس سنة ١٩٥٦ على مصر . وبودي أن أستوضح من الاستاذ المقرر كيف كانت تتضارب المصالح الاستعمارية الفرنسية من جهة والاطماع التوسعية الصهيونية من جهة ثانية ؟ متى ؟ وكيف ؟

ثانياً — سيدي الرئيس وسادتي أعضاء الندوة الدراسية لتحديث لبنان ، كان ذهني يزخم بتساؤلات كثيرة استوحيتها من نقاش الزملاء الذين سبقوني إلى الكلام ، وطالما ان الوقت قد داهمنا وقد سبق لحضرتكم وذكرتنا بذلك منذ قليل ، فأكتفي وأتبنى تساؤلات الزميل أبو ناصر وقد سبقني إلى الكلام على شرط أن أوجه سؤالاً إلى ما تفضل وتحدث عنه الدكتور يوسف الصائغ وخصوصاً عن القضية اللبنانية — الفلسطينية . وكلامي اليه بمثابة جواب على سؤال وكان قد طرح الدكتور تكراراً السؤال التالي :

ما هو مفهوم اللبناني للسيادة ؟ وما هو مفهومنـــا نحن للسيادة ؟ وكان الأحرى بالدكتور الصايغ أن يطرح السؤال التالي : ما هو المفهوم العلمي والعالمي للسيادة ، وليس مفهوم اللبناني للسيادة ؟ وأنا كمواطن لبناني أقول للدكتور صائغ : أوليس أول مبادئ وبديهيات السيادة ، بل المبدأ العلمي الأول للسيادة ، هو السيادة الجغرافية ، وأن يكون للدولة صاحبة السيادة حق الحفاظ والسيطرة على كل شبر من أراضيها وأن لا يكون فيها مجموعات مسلحة مهما كانت هويتها لبنانية أو غير لبنانية ، لا تدين للسلطة بحق وشرع ؟ وبرأيي انه إذا ما فقدت السيادة الجغرافية للدولة على منطقة من أراضيها خرقت السيادة ان لم تكن في شمولها فعلى الأقل من تلك المنطقة المحتلة .

وشكراً

جان أبي غانم

نحن الشباب نحب الوضوح والانطلاق من واقعنا الذاتي وليس من واقع الآخرين .

لذا استوضح الاستاذ ابي مرشد عما يسميه الانطلاق من الواقع والموضوعية في تحديد امكانية الدفاع اللبنانية . مع انه لم يعالج إلا واقع اسرائيل وقوتها الدفاعية ومواقعها العدوانية . أيشاء بذلك ابهامنا أم حثنا على مساومتهـــا ومجابهتها بذات السلاح ؟ أيمكننا ذلك ؟ كيف ؟ ومتى نبدأ ؟

ألا يمكننا أن نعتبر من جهة ثانية بأن لبنان معد لرسالة فريدة يؤديها للشرق العربي عامة وهي رسالة الرقي والتخطيط والعلم والاعلام والحرية ؟ أخاف أن يتمادى لبنان في تقوية الدفاع على حساب باقي الأجهزة فيصبح عملاق دفاع وقزم فكر ورقي وحرية ! لماذا لا نعتمد على الضمانات الدولية بالاستناد إلى دفاع نسبي ؟ كم من دول صغيرة حددت نفسها مسالمة محايدة لا يخطر ببال دول كبيرة مساحة مجاورة لها أن تعبر فوقها دارسة سلامها وحريتها بسهولة ؟

أما في بحث الأستاذ باسم الجسر فلم تتضح لنا تعابير الهوية اللبنانية في جذورها وأعماقها . ماذا يعني بالهويات اللبنانية أو الهوية اللبنانية العربية . أيمكن لإنسان أن ينتسب

إلى عدة هويات حاملاً اسماً جديداً في كل منها ؟

نحن الشباب نحب الايضاح . خير لنا أن نفترق على الضوء من أن نلتقي في العتمة .

لماذا يرفض لبنان الانتماء الأعمى إلى العروبة ، مشدداً على سيادته واستقلاله وقوميته . هل هي تطمح فيه ؟ أم أنه هو يقصر في تأدية دوره في النضال العربي في مختلف الحقول ؟

هذا البلد الذي يقدم ذاته للدول العربية جامعة تضم من طلابها لربما أكثر مما تضم من طلابه ، ومصرفاً أميناً لأموالهم وأرضاً تحمل من أبنائها حوالى ١,٦١٠,٠٠٠ فلسطيني وعربي ، واعلاماً فريداً عالمياً ، ومناخاً وهواء وماء وضيافة . ان لم يكن بهذا يؤدي رسالته ، فكيف تريدونه عربياً ؟ أية نسبة غرباء في العالم تضاهي نسبة الغرباء في لبنان ؟ يعاني لبنان من جراء هذا هجرات عديدة ، ان تتضخم بعد أكثر لربما يصبح لبنان لا سمح الله فلسطيناً جديدة .

كنت أحب لو اعتمد الأستاذ باسم على القوة الهائلة التي يشكلها المغتربون اللبنانيون في العالم .

ثم لجاءت محاولته معالجة موضوعية تجددية لو استند في بحثه على دراسات سوسيولوجية واثنولوجية وتاريخية .

وشكراً

محمد حيدر أحمد

تعليقاً على المحاضرة الذي ألقاها الأستاذ باسم الجسر حول ميثاق جديد للبنان حديث ، أوردنا الاستيضاح التالي :

لقد أعطى الأستاذ باسم الجسر حلاً لمشاكل لبنان ، ولا سيما للنظام السائد ، فتبنى مبدأ التطور ديموقراطياً ، فهل يمكن للجماهير اللبنانية أن تنتظر نتيجة هذا التطور الذي ولا شك يتطلب زمناً طويلاً ، رغم خطورة الأحداث المصيرية التي تعصف بالمنطقة ومن ضمنها لبنان ؟

وهل يمكن للموجة الثورية العربية وللتحرك الثوري في العالم أن تعطي الفرصة الكافية لنظرية التطور هذه أن تحقق أماني الشعب اللبناني الشاكي ؟ فكلنا نعلم اننا نعيش في لبنان تحت ظل ديموقراطي فهل يمكن لهذه الديموقراطية الحالية أن تسمح لقيام ديموقراطية تكون أفضل منها وأجدى ؟

عصام خليفة

لقد أجاد الأستاذ ابي مرشد في رسم الأخطار التي تشكلها اسرائيل على لبنان ، وعلى الايديولوجية التوسعية التي تقوم عليها اسرائيل بغض النظر عن الحجج والذرائع التي قد تتخذها . لكنه بالنسبة للحلول العملية التي اقترح فقد ظل مقتصراً على العموميات ولم يتعد إلى دقائق الوضع السياسي الحالي الذي تتخبط به البلاد . فهلا للاستاذ ابي مرشد أن يضع لنا الحلول الايجابية التي يراها قمينة بأن تخرج بلبنان من الازمة الحالية لكي يستوي دولة تعد للمواجهة ؟ ثم ما هو الواقع الذي يتصوره للعلاقات اللبنانية الفلسطينية وما هو مدى انعكاسها وتفاعلها مع سائر العلاقات الدولية والعربية ؟

توفيق أبي خليل

أعلق كعامل نقابي على المناقشة ، فلا أتطرق إلى النواحي الفلسفية العلمية من الموضوع لا أتعدى حدودي الملتزم بها في حقل العمل الاجتماعي الذي أعمل فيه . إنما أنظر إلى الموضوع من خلال العمل النقابي الذي أعيشه ضمن القواعد العمالية التي تهمني مباشرة ، ألا وهي التغيير والتحديث . وأعطي فيها هذا الرأي المتواضع بايجاز : يجب أن تتوفر عناصر التوجيه والاعلام لأن النصوص مهما بلغت من شأن لا تفي بالقدر المطلوب . إنما تحرير النفوس من مسببات التخلف يؤدي إلى وحدة وطنية صافية مخلصة . لهذا يتطلب الأمر واقعياً وجود مجموعة كبيرة مؤمنة بالتغيير من جميع مذاهب الشعب اللبناني قوية في شخصيتها وفي محيطها وبين صفوف الجماهير الشعبية . كما سيكون للحركة النقابية في لبنان الدور المساعد الفعال . لأن المؤسسات النقابية هي مؤسسات سليمة وطنياً ، بعيدة كل البعد عن الطائفية وغيرها من العوامل المجزئة وهي مؤسسات انصهرت فيها القواعد العمالية في بوتقة موحدة للمصلحة والمستقبل والمصير . واسهام الحركة النقابية لا بد منه في سبيل خلق مجتمع متطور حديث .

جورج ريف

كلنا متفقون حول العمل الفدائي لأنه من أقدس الأعمال وأنبلها . وشكراً للفدائي الذي توعى بعد مرور عشرين سنة من النكسة الكبرى وولدت فيه حياة جديدة ، حياة الثورة في سبيل وطنه وحريته وكرامته ، باعتبار الشخص الذي فقد بيته وطرد من وطنه ماذا ينتظر منه إلاّ أن يثور لاسترجاع كرامته . ولا شك بأن شعوره هو غير شعور اخوانه العراقين والليبيين والجزائرين الذين يحاربون بالنظارات .

كما ان اللبناني يشارك أخوه الفلسطيني في شعوره ويؤيد مواقفه ويتحسس معه . هكذا يجب على هذا الأخير أن يتفهم وضع لبنان الداخلي وبصورة أوضح وضع سكانه . هل كلهم متفقون على صيغة تنفيذ العمل الفدائي انطلاقاً من لبنان أم لا . وكيف التوفيق بين الطلب والتنفيذ من شعب منقسم إلى شطرين الأول مؤيد والثاني منقسم ....

رجاؤنا من المسؤولين الفلسطينيين أن لا تغيب هذه الحقائق عن أذهانهم وأن ينظروا إلى الوضع اللبناني نظرة عملية وأن لا يطلب منه أكثر مما عنده لأن من طلب الزيادة وقع في النقصان .

ولبنان الذي نعيش فيه اليوم هو نتيجة معاهدة سايكس بيكو ١٩٢٠ والمكرس بالميثاق الوطني سنة ١٩٤٣ .

والسؤال هنا :

هل صهر كافة الفئات اللبنانية على خلق اللحمة المفروضة لوجود الوطن والمواطنين ؟ وهل نجحت هذه التجربة أو فشلت ؟ هل الثقة متوفرة بين جميع اللبنانيين أم لا . هل ان اللبناني العائش في جبال كسروان والبترون يشعر نفس شعور اللبناني الساكن في بلاد بنت جبيل ؟.. هل جميع اللبنانيين يشعرون بالمسؤولية في المشاركة ، مشاركة فعالة في مواجهة التحديات التي تجابهنا ؟

هذه الأسئلة أوجهها إلى الاستاذ باسم الجسر — .

والمفروض بالميثاق الوطني تحقيق الوحدة الوطنية لا انقسام لبنان إلى جانبين وكل جانب غريب عن الآخر كأن فكرة الدمج بين جميع الفرقاء أصبحت مستحيلة التحقيق . وعبثاً نكابر ونغطي الواقع بالاجتماعات والخطب . ولا وحدة وطنية حقيقية طالما المفاهيم والمقاييس بين الطرفين بعيدة بعد الأرض عن السماء .

هذه الحقيقة المرعبة التي ينبغي للبنانيين مجابهتها في هذه الأيام وجهاً لوجه إذا شاؤوا أن يعالجوا مشاكلهم وأن يتفهموا أوضاعهم .

وعندما يطلب من اللبناني أن يكون عربياً ولكي نكون ايجابيين حول مائدة الصراحة والتفاهم ، أي عروبة يقصد منها : عروبة البعث السوري أم عروبة البعث العراقي أم عروبة ليبيا أو الجزائر .

هل تريد من ابن كسروان البعيد عن فكرة العروبة

أن يضحي مثلك دون أن تكون له القناعة الكافية بذلك ؟
بينما أنت تشعر بها وتتحسسها ومستعد أن تموت في سبيلها .

وأتمنى من هذا المجلس الكريم أن ينقل المناخ الموجود
هنا إلى خارج هذه القاعة كي يتفهم ابن الشارع الحقيقة
ويفهم انه يوجد لبناني غيره ليست له المناعة الكافية كي
يستوعب مثل هذه المواضيع وخاصة أوجه كلامي إلى زعماء
الطائفة الإسلامية إذا كانوا بالفعل يريدون مصلحة البلد أن
يتحسسوا نفسية اللبناني المسيحي الموجود هنا لا أن تفرض
عليه محبة الآخرين بالقوة . وكثيرون منهم متفهمون الواقع
ولكن تنقصهم القدرة والجرأة لمجابهة الحقيقة مع ناخبيهم ،
ومن المستحسن أن يتداركوا الخطر قبل استفحاله شرط أن
يسموا الأشياء بأسمائها والاعراب عمّا يضمرون وان يكفوا
عن الاختباء وراء أصابعهم . فمواقف كهذه ليست أنصاف
حلول لأن الصمت على الخطأ وعلى الأذى وعلى الشر
وعلى النفاق هو العلة الكبرى . وان عدم نجاح جميع
القضايا اللبنانية العربية مردّه إلى فقدان نصير جدّي لها ،
ففي الاجتماعات التي نشاهدها ، وما أكثرها ، يتصرف
الجميع تقريباً تصرف الغرباء نحو لبنان . هناك جـانب
يتاجر بهذه القضايا لغاياته أو لخدمة شؤون عربية أو غير
عربية ، وهناك جانب آخر يعرف الحقيقة ولكنه لا يدافع
عنها . وثمة جانب ثالث يصغي ثم يضع يديه على فمه
وعينيه . وشكراً

أولاً : أشكر الاستاذ أبي مرشد على المجهود الذي
بذله بالنسبة للتقرير ، ولكن أحب أن أوضح نقطة في
بعض المفاهيم التي وردت بالتقرير . كان يجب أن يكون
فيها أكثر ايضاحية ، ولقد ورد في كتاب الخطر اليهودي
بكتاب بروتوكولات حكماء صهيون الذي انعقد في مدينة
بال سنة ١٨٩٧ كان يوجد ايضاح بأن الصهيونية لن تترك
لبنان على حياد . الصهيونية تطمح بلبنان والصهيونية همها
لبنان . وخريطة دولة اسرائيل كما ورد في الكتاب تنص
على أنه يجب أن تكون مياه لبنان الجنوبية ضمن دولة
اسرائيل . ثم بالنسبة للاستاذ باسم الجسر يوجد بعض نقاط
كان يجب توضيحها . فهذا التطور الذي تدعو اليه هل
سيكون تطوراً ضمن السياسة التي يتطلع اليها الشـباب
الثوريون في لبنان ، ولقد أورد بعض الزملاء بأن هناك
غرباء في لبنان . فهل نحن نحس بأنهم غرباء اليوم بعد
مرور عشرين سنة على وجودهم في لبنان عندما أرادوا
أن يتحرروا ويعيدوا وطنهم السليب أليست السيادة مهددة
من اسرائيل . إنها مهددة بدون شك ، وان الفدائي عندما
يريد أن ينطلق لتحرير أرضه لا يريد أن يحتل أراضي
عربية وتصوره خاصة الأراضي اللبنانية . أما عن علاقات
لبنان مع الدول العربية سمعت الكثير من الزملاء يتهمون

ويحاولون أن يقولوا هل نريد أن ينتهج لبنان سياسة الثورة في مصر أو البعث أو حتى الثورة في ليبيا . إن لبنان لا يمكنه أن يعيش بعيداً عن الدول العربية وتقديراتنا في الصيف الماضي عندما أرادت الحكومة العراقية أن تسحب رعاياها . كيف سارع لبنان شعباً وحكومة لكي ينقض هذه المقاطعة . ان للبنان مصلحة عامة ومصلحة مهمة بالنسبة للدول العربية .

كريم عزقول

إن الخلاف الدائر اليوم في لبنان ، حول قضية انطلاق العمل الفدائي من الأراضي اللبنانية ، مرده ، أولاً ، إلى التخوف لدى فئة كبيرة من اللبنانيين أن يعرّض هذا العمل البلد إلى خطر الانتقام أو الاجتياح من قبل العدو ، وذلك في هذه الفترة بالذات التي ليس للبنان المقدرة على الدفاع عن نفسه ، لا منفرداً ولا مشتركاً مع الأشقاء العرب . ولكن لو كان هذا هو فقط سبب الخلاف الحالي لهان الأمر ، لأنني أعتقد أن الشعب اللبناني كله بامكانه أن يتفق مع الفدائيين حول صيغة تضمن ، من جهة ، استمرار العمل الفدائي ، وتُجنب لبنان ، من جهة ثانية، امكانية الاجتياح . غير أن ما يعقد هذا الخلاف ويزيد فيه أن الحركة الفلسطينية بدأت فلسطينية صرفاً ، (وهنا أود أن يسمعني الدكتور صايغ) ، فكانت قوتها في أنها جاءت مظهراً من مظاهر الحياة في الجسم العربي الميت ، لا بل كانت الانتفاضة الوحيدة ، إلى جانب انتفاضة الطلاب ، التي أثبتت للعالم بأن العالم العربي لا يزال حياً . وعلى هذا لا يمكن للشعب اللبناني بجميع فئاته إلا أن يؤيدها ويدعمها بكل قواه ، وسيبقى مؤيداً وداعماً ما دامت فلسطينية صرفاً . ولكن الكثيرين في لبنان اليوم من يعتقدون أنها أخذت تستغل من قبل حركات أخرى غريبة

في جوهرها وفي أهدافها عن القضية الفلسطينية ، أو أنها أخذت تتعاون مع هذه الحركات التي تستهدف الثورة الاجتماعية أو أغراضاً أخرى ، تخشى بعض الفئات اللبنانية أن تكون خطراً على النظام في لبنان . لذلك كان الخلاف الحالي ، ليس حول مساندة حركة الفدائيين في نضالهم لتحرير فلسطين ، بل حول تلك الحركات الأخرى المستغلة للقضية الفلسطينية لأغراض غير أغراض هذه القضية . إن بقاء الحركة الفلسطينية حركة فلسطينية صرفاً ، وبقاء هدفها الحالي مقتصراً فقط على تحرير الوطن السليب ، هو، بالنسبة للبنان ، أعظم عامل على دفع جميع بنيه للقيام بواجبهم في خدمة القضية الفلسطينية . وهو ، بالنسبة للرأي العام العالمي ، أكبر دافع له على تفهمها والعطف عليها وتأييدها . البارح بالضبط سمعت تصريح الوزير البريطاني السابق انطوني ناتنغ ، الذي هو صديق العرب وصديق فلسطين ، الموجود حالياً في لبنان ، يقول : « منذ سنتين بدأ الرأي العام الغربي يشعر بالكيان الفلسطيني بعد أن كاد أن ينسى وجوده » . فما الذي حرك عقول الغربيين وحملها إلى الالتفات إلى الكيان الفلسطيني اليوم ؟ إنه الحركة الفدائية وحدها . لذلك يجب على الحركة ، حرصاً على نجاحها في رسالتها البطولية ، أن تبقى حركة فدائية فلسطينية ولا أن تشترك في الوقت الحاضر مع أي حركة أخرى لتحقيق أي غرض لا علاقة مباشرة له بفلسطين .

إذ أن هذا الاشتراك أو الاعتقاد بوجوده هو الذي سبب هذه البلبلة في لبنان حول عمل لا خلاف عليه بحد ذاته اطلاقاً ، وهو الذي سيبدد التأييد المعنوي الذي أخذت الحركة الفلسطينية تلقاه في العالم ، لأنه إذا ثبت عند الغربيين ، الذين لا يزالون في غالبيتهم لا يساريين ولا شيوعيين ، انها حركة تستعملها الشيوعية أو التيارات اليسارية ، فسينقلب ما نرجوه من تأييد لها لديهم لكونها حركة شعب يناضل في سبيل وطنه ، إلى نفور ومعاداة لكونها مشتركة مع حركات تستهدف أغراضاً أخرى .

من الواضح اذن أن المشكلة القائمة حالياً في لبنان حول العمل الفدائي من السهل حلها إذا ثبت للمترددين ازاءها اليوم أن العمل الفدائي مستقل تمام الاستقلال عن أي حركة أخرى يخافونها . وهذه نقطة هامة من النقاط العشر التي أثارها الدكتور الصايغ في شرحه لواجب الثورة الفلسطينية أن تفحص نفسها لتدرك مدى استقلالها ولواجب لبنان أيضاً أن يفحص نفسه ليدرك مدى استقلال هذه الثورة .

* * *

والآن أود أن أبدي بعض الملاحظات حول دراسة الاستاذ ابي مرشد ، وخاصة قوله بأنه ليس من خطر على لبنان من رد فعل اسرائيلي على هجمات الفدائيين ، لأن اسرائيل لا تنتظر مبرراً كي تجتاح لبنان لو رأت أن الوقت

قد حان للقيام بذلك . وقد استنتج هذا القول خصوصاً
من السوابق التاريخية للسياسة الاسرائيلية . فليسمح لي الأستاذ
ابي مرشد أن أستنتج من هذه السوابق نفسها استنتاجاً
معاكساً . فاسرائيل ، إما أن لا يكون لها مطامع اقليمية
في لبنان ، وفي هذه الحالة يكون العمل الفدائي المنطلق
من لبنان محرضاً لها على الانتقام فتجتاح لبنان لقمع هذا
العمل ، وإما أن يكون لها مطامع اقليمية في لبنان ، وهذا
ما نعتقده جميعاً ، فيكون العمل الفدائي حجة أو ذريعة
لها لتحقيق تلك المطامع . أما كونها لا تحتاج إلى مبرر للقيام
بذلك ، فان خبرتي الطويلة في معالجة القضية الفلسطينية
في الأمم المتحدة ، ومعرفتي لتأثير الرأي العام العالمي على
تصرفات اسرائيل ، تجعلني أعتقد بأن اسرائيل لن تجرؤ
على التعدي على لبنان إلا إذا كان لديها مبرر وحجة قوية
تقنع بها العالم أن اعتداءها على لبنان لم يكن سوى دفاع
مشروع عن النفس ، مبرر وحجة إذا عرضتهما على
الفرنسي والاميركي والانكليزي والأسوجي وسواهم قال
لها : « معك حق ، لو كنت محلك لفعلت مثلك » !..
لكن قد يقول الاستاذ أبي مرشد : وما الذي يحملك على
هذا الاعتقاد ؟ فجوابي هو أن قوة اسرائيل الحقيقية التي
بها تغلبت على العرب ليست قوتها العسكرية والتقنية والعلمية
فحسب ، بل هي ، أولاً وخصوصاً ، قوتها المعنوية
المستمدة من — مهارتها هي — ومن عجزنا وتقصيرنا

نحن — في اقناع معظم شعوب العالم بأن قضيتها ، وليس
في التاريخ قضية أظلم منها ، إنما هي قضية عادلة ، وان
قضيتنا ، وليس في التاريخ من قضية أعدل منها ، إنما
هي قضية ظالمة . إن هذا التأييد العالمي لها ، ان احتضان
معظم الشعوب والدول لها بالرغم من أوضح اعتداء في
التاريخ قامت به واعترفت به وفاخرت به ، هو رأسمالها
الأكبر الذي تعتمده لاتخاذ موقفها المتغطرس والمتحدي
والمشاوف والمتصلب من العرب . ولا شك أن لديها من
الفطنة والذكاء والدهاء ما يحملها على عدم التفريط بهذا
الرأسمال وخسارته . وهي تعلم أن أي اعتداء من قبلها على
لبنان دون مبرر قوي ، خلافاً لأي اعتداء تقوم به على
أي دولة عربية أخرى ، سيفقدها الكثير من هذه القوة
المعنوية الهائلة التي تتمتع بها في العالم ، هذه القوة التي
تجلت بأفظع مظاهرها عندما بقي العالم محتضناً لاسرائيل
بالرغم من اعتدائها السافر على مصر في ٥ حزيران ،
وعندما رفضت الامم المتحدة التخلي عن مكاسب العدوان
خلافاً لما كانت قامت به تواً وعفوياً تجاه أي معتد آخر ،
حتى لو كان هذا المعتدي أميركا نفسها . وقد يعترض
أحدكم على اعتقادي بأن اسرائيل بحاجة إلى مبرر قوي
للاعتداء على لبنان بقوله : وما كان المبرر القوي لها
لهجومها على مطار بيروت ؟ فعلى هذا التساؤل ، أرد
بتساؤل من نوعه ، وأقول : وما يمنعنا من الاعتقاد أن

هجومها على مطار بيروت ، كان ، مع دوافع أخرى ، عملية جس نبض الرأي العالمي والوقوف على درجة احساسه بلبنان واهتمامه به واستعداده للدفاع عنه ، وان تلك الانتفاضة العالمية ضد اسرائيل بسبب هذا العدوان هو ما جعلها بحاجة أشد إلى مبرر قوي جداً للاقدام على عدوان واسع ، كمثل انطلاق العمل الفدائي من الأراضي اللبنانية على نطاق واسع وعنيف ؟

لقد عبرت عن اقتناعي بهذا الأمر بجزم ، كما لو كان حقيقة واقعة . واني أعترف انني قد أكون مبالغاً في ذلك . لكن ما لا يمكن لأي منا الشك فيه هو أن يكون هذا الأمر حقيقة ممكنة على الأقل . وفي هذه الحالة ، قولوا لي بربكم ، من هو الحاكم المسؤول في لبنان ، أي الحاكم الذي أنيطت به مسؤولية الحفاظ على سيادة لبنان وسلامته ، من هو هذا المسؤول الذي يجيز لنفسه أن يطلق حرية العمل الفدائي من لبنان ، ما دامت هذه الامكانية ، إمكانية إعطاء اسرائيل مبرراً لاجتياح لبنان ، ماثلة أمامه ؟ إن لي ، في هذا المجال ، اقتراحاً أقدمه الآن للرأي العام اللبناني الذي يحرص على سيادة لبنان وسلامته ، هو أن يطالب ، بغية حل هذه المشكلة ، وضماناً لسيادة لبنان وسلامته ، بتسليم منصب رئاسة الوزارة إلى السيد ياسر عرفات بالذات — وقد سمعت بأنه من أصل لبناني وبالتالي يحق له تسلم هذا المنصب — ، إذ

أن ياسر عرفات نفسه ، إذا قبل بهذا المنصب ، سيقبل معه حتماً مسؤولية صيانة سيادة لبنان وسلامته ، فيكون أول من يحرص على تجنب أي عمل من شأنه تهديد هذه السيادة وهذه السلامة !

هل هذا يعني أن واجب صيانة سيادة لبنان وسلامته يعفي لبنان من لعب دور حربي والقيام بمساهمة عسكرية في النضال المسلح ضد اسرائيل ؟ إن واجب لبنان في الاشتراك في الحرب ضد اسرائيل يجب أن يكون أمراً ثابتاً وحقيقة راهنة في وجدان جميع اللبنانيين وأن يحمل لبنان على الاستعداد منذ الآن للقيام بهذا الواجب . لكن يجب أن يكون ثابتاً في أذهانهم أيضاً أن تحرش لبنان باسرائيل اليوم ، أي عندما يعلم هو انه غير قادر على الدفاع عن نفسه ، ويعلم من أشقائه العرب انهم غير قادرين في الوقت الحاضر ، لا بل غير راغبين في نجدته ، لأنهم لا يريدون أن ينجروا إلى حرب مع اسرائيل تعين هي زمانها ومكانها ، ان هذا التحرش باسرائيل من شأنه فقط أن يفقد بلداً عربياً آخر جزءاً من أراضيه سدى ، وأن يهب اسرائيل أرضاً عربية جديدة تزيد في قوتها وفي مقدرتها على المساومة . إن لبنان يجب أن يحاسب فقط عندما تقرر الدول العربية أن وقت المعركة الفاصلة مع اسرائيل قد حان ، وانها مستعدة لخوض هذه المعركة ، وعندما يوكل إلى لبنان إحدى المهام العسكرية في هذه المعركة ، عند ذاك ، أنا

كريم عزقول ، أكون أول الداعين لا إلى اشتراك لبنان في الحرب فحسب ، بل أول القائلين بأن يكون لبنان مستعداً ، إذا قيل له مثلاً أن مقتضيات النصر الاستراتيجية تستوجب تحرشه باسرائيل واستدراجها إلى اجتياح أراضيه بكاملها ، أن يقبل بذلك وينفذ ذلك ، لأني أعلم إذ ذاك أن للتضحية الكبرى هذه معنى عظيماً ، وأن فيها خدمة كبرى للقضية المشتركة ، وانها مساهمة فعالة في تحرير الأرض العربية بكاملها بما فيها الأرض اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي .

* * *

إن أهم نقطة أساسية في دراسة الأستاذ باسم الحسر هي تشديده على الولاء للبنان من قبل جميع أبنائه ، بقطع النظر عن قوميته ، التي ترك المجال مفتوحاً أمامهم ، لتقريرها في المستقبل . فما دام هناك وطن لبناني ودولة لبنانية هي عضو في الجامعة العربية تقف مع سائر الدول العربية على قدم المساواة ، وما دام لبنان لا يقل عروبة عن أي بلد عربي آخر ، اللهم ما عدا بلدان الجزيرة العربية ، وما دامت العروبة لم تتجسد بعد في أي كيان معين ، بل هي مجسدة في مجموعة هذه الكيانات العربية المختلفة ، فالمشكلة لدى المسيحيين — وأقول المسيحيين حرصاً على روح المصارحة والاخلاص — لا يستطيعون أن يقبلوا من اللبناني العروبي أن يتجه ولاءه ، باسم العروبة ،

نحو سوريا أو مصر أو أي بلد عربي آخر ويحرم وطنه لبنان من هذا الولاء ، إن لم نقل ، ويقف هو مع ذلك البلد العربي ضد لبنان . هذه هي المشكلة الكيانية الحقيقية التي يعانيها لبنان . نعم أنا أفهم أن يناضل اللبناني القائل بقومية لبنان العروبية في سبيل اقناع اللبنانيين الآخرين بصحة عقيدته ، وأن يقاوم الحركات القائلة بقومية أخرى لكن عليه أن يفعل هذا من ضمن ولائه للبنان كوطن خاص به وكدولة قائمة ، لا أن يتنكر له أو يساند أي دولة عربية أخرى عليه . أما قضية الوحدة العربية المنشودة فالولاء للبنان لا يتعارض معها كما لا يتعارض ولاء الفرنسي لفرنسا إذا قررت يوماً من الأيام أن تتحد مع اسبانيا مثلاً . فما لم نغرس في قلوب جميع اللبنانيين هذا الولاء للوطن اللبناني وللدولة اللبنانية بقطع النظر عن قوميتها أو هويتها ، لا يمكن أن تحقق الوحدة الوطنية التي بدونها لا يمكن أن نطور نظامنا إلى الأحسن ولا أن نقوم بأي عمل ايجابي في سبيل القضايا العربية .

وأخيراً لي ملاحظة على تعبير كثيراً ما تردد على لسان الاستاذ باسم الحسر ، وهو تعبير « رفض النظام » . فالأستاذ الحسر يقول إن خمسة وسبعين في الماية من اللبنانيين يرفض النظام القائم في لبنان ، كما انه استعمل أيضاً تعبير « تغيير النظام » للدلالة على شيء يقول انه متفق عليه لدى جميع اللبنانيين . إن في استعمال مثل هذه التعابير بعض المخاطر

نظراً لامكانية سوء فهمها أو سوء استعمالها . لذلك اقتضى التوضيح . ففي رأيي ان اللبنانيين ينقسمون اليوم بصدد النظام القائم إلى قسمين : قسم ينادي برفض هذا النظام وبقلبه وباقامة نظام آخر على أنقاضه ، وهم فئة قليلة ، وقسم آخر ، هو الأكثرية الساحقة من اللبنانيين ، يريد ، وان على تفاوت في الكمية والكيفية ، تغيير هذا النظام بمعنى ادخال تعديلات عليه تزيل مفاسد تطبيقه ، أي اصلاحه مع المحافظة على جوهره السليم . وهذه الفئة ، وإن كانت متألمة من عيوب هذا النظام كما هو مطبق أو مستغل في لبنان ، لا تقبل عنه بديلاً ، إذ هو في حقيقته النظام الديموقراطي الأصيل . وأنا من أنصار تغيير هذا النظام بهذا المعنى ، وبهذا المعنى فقط ، لأني أؤمن بأن ما من نظام حكم سواه فيه من نفسه ما يسمح بتصحيح عيوبه وأخطائه واجراء تغييرات واصلاحات ومنجزات قد تقصر عنها حتى أحلام دعاة الأنظمة الثورية نفسهم .

قبلان كيروز

إن هذه المناقشات الدائرة هي مناقشات بالفعل عظيمة وأعتقد أنها مفيدة للجميع . وتعليقاً على هذه المناقشات أدلي برأيي المتواضع . إن لبنان منذ عام ١٩٢٠ حتى يومنا هذا هو مقبرة العقائد والأحزاب وهو في نظر الحزبيين والعقائديين معطل كل تقدم وتطور فما هي أسباب ذلك ، فهل صحيح ذلك .

نعتقد بأن الانقسام الطائفي والوضع الطائفي والرواسب الطائفية وخاصة ما تكلم عنه السيد جورج ريف ، هو صورة صادقة عن هذا الوضع الطائفي الذي يشكو منه لبنان ، هي قوية لدرجة انها تعطل كل تطور سياسياً كان هذا التطور أم اقتصادياً أم اجتماعياً .

هنالك أخطر من الطائفية في البلد هو هذا البرج بابل من العقليات . وأعتقد ان هذا البرج بابل من العقليات مرده تكويناتنا الثقافية المتعددة والمدارس العديدة الموجودة في بلدنا والتي لا تعطي ثقافة واحدة لينشأ المواطن اللبناني الصحيح . فلبنان في وضعه الحاضر هذا لا هو نافع لنفسه ولا هو نافع للعرب . ومن هنا كانت الدعوة لهذا المؤتمر الكريم الذي شرفتمونا ولبيتم الدعوة اليه . إن هذا المؤتمر هو بالأصل لايجاد الحلول لهذه الوضعية التي يشكو منها

لبنان ، ولذلك أطلقنا عليه « المؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث » . وأعتقد أن الحل يكمن في شقين ، شق آني وشق بعيد المدى . حل الأمد الطويل يكون في تحديث لبنان تحديثاً كاملاً وفي رأس هذه التحديثات يجب أن نؤمم المدارس من الحضانة حتى الجامعة ليتكوّن لدينا الفكر اللبناني الصحيح فنكون مواطنين لبنانيين غير منسلخين عن واقعنا العربي ونعرف مدى واجباتنا والتزاماتنا لهذا الواقع .

إننا نريد لبنان الرأس المفكر والقلب النابض للعالم العربي ولا نريده غير ذلك . في ثاني الالتزامات يتوجب أن يكون هنالك تجنيد اجباري يصهر جميع اللبنانيين في خدمة العلم الواحد . هذه عن الحلول البعيدة المدى . أما بالنسبة للازمة الراهنة التي نشكو منها هنالك على ما أعتقد فكرة يجب أن تنطلق من النقطة التالية . يجب التمييز بين مفهوم السيادة ومفهوم السلامة . فنحن بلد عربي شئنا أم أبينا وعلينا التزامات بشأن فلسطين شئنا أم أبينا . فكيف نوفق بين السيادة التي هي مفهوم مطلق « وأخالف هنا رأي الدكتور يوسف صايغ » ، والتي إذا أردنا أن نطبقها يجب أن لا يكون هنالك أي مسلح غير لبناني على الأرض اللبنانية . ولكن هذا المفهوم للسيادة بما ان اللبنانيين منقسمون حوله وبما انهم افترقوا عليه ، يجب أن نضعه جانباً . لهذا نأخذ مفهوم السلامة يعني يجب أن نبحث الموضوع بروية

منطلقين من الفريضتين التاليتين : لبنان موديل ١٩٧٠ واسرائيل جنبه موديل ١٩٧٠ ، يجب أن يتوازن لبنان مع اسرائيل لكي يحافظ على وجوده . هذا بغض النظر عن وجود أو عدم وجود اغتصاب أو قضية فلسطينية أو ما أشبه . فإذن يجب أن نطوّر لبنان ونطوّر أجهزته الدفاعية ليتمكن من حماية نفسه من الاستعباد الاسرائيلي .

لبنان ملتزم بالقضية الفلسطينية ، وكدولة عربية ملتزم بالدفاع المشترك وملتزم بالجامعة العربية ، ولكي يتمكن من القيام بالتزاماته هذه يجب أن نطوّر الدفاع اللبناني ليصبح قادراً لحماية الاعمال الفدائية وردع المعتدي في حال اعتدائه علينا ومن ثم فيما بعد استرداد الأرض السليبة . ليكون قادراً على خوض معركة استرداد الأرض السليبة . هذا ما أعتقد الحل الآني وذاك هو الحل البعيد أي تحديث لبنان وهو الموضوع الذي دعيناكم من أجله ليصير الاتفاق عليه من أجل بناء لبنان أفضل .

اميل البيطار

إنني أؤيد كل ما جاء في دراسة الأستاذ باسم الجسر ، وأعتقد أن هذه الدراسة من أهم الدراسات التي وضعت في لبنان حتى الآن وهي تتصف بالموضوعية والواقعية والاخلاص لهذا الوطن « لبنان » . وهي مبنية على معطيات تاريخية وسوسيولوجية واجتماعية واقتصادية .

وأخالف رأي الأستاذ انعام رعد . رغم احترامي لتجرد الحزب القومي الاجتماعي ولانضباطه المخلص ، أعتقد أنه ككل الاحزاب العقائدية قد فشل ، لأنه لم يقنع المسيحيين والمسلمين في لبنان أنهم سوريون . ويسرني أن نلتقي الآن دون التطرق لموضوع القومية وكما لاحظتم لم يتطرق الاستاذ انعام رعد في حديثه الآن إلى موضوع القومية . لا فائدة للجدل في القومية ونحن في العصر العشرين تجاه التحدي الاسرائيلي ، وليس لدينا وقت للجدل عن القومية اللبنانية أو السورية أو العربية . نحن لبنانيون ونحن عرب وليس هناك أي التباس ان الشباب اللبناني سئم الجدل بالقومية وآمن بلبنان بلداً عربياً ضمن المحيط العربي شرط أن تحترم سيادته وشرط أن يتابع العرب التطور الحضاري .

إن صيغة الميثاق الجديد التي تبناها الاستاذ باسم الجسر

ليست صيغة منقحة للميثاق القديم وإنما هي صيغة عقلانية واضحة . هناك مسيحيون في لبنان يتخوفون من البيئة العربية ، علينا أن نعي هذه الحقيقة وأن نبرهن ونقنع هؤلاء المسيحيين أن الخطر لا يأتي من البلاد العربية بل من اسرائيل ، ويجب أن يكونوا في طليعة القضية العربية شرط أن تكون القضية العربية قضية عقلانية متطورة علمانية . وهذا ما قلته اليوم للدكتور يوسف صايغ . إن معركة الفدائيين في لبنان هي أهم معركة يقودها الفدائيون لأن بعد انتصار الفدائيين في الاعلان الأول : « فلسطين دولة ديموقراطية علمانية » ، انتظر العدو الصهيوني أن يقع الفدائيون في مأزق لبنان وإذ الفدائيون يقعون في هذا المأزق ، فكيف يمكن أن نعلن للرأي العام العالمي بأن العرب يريدون العيش مع اليهود في وطن واحد ونعطيهم فكرة بأن مسيحيي لبنان متخوفون من العرب ، على الفدائيين أن يكونوا حذرين لأن المعركة في لبنان وجذورها الطائفية هي أبعد بكثير من المعركة الفلسطينية التي يقومون بها في الوقت الحاضر في تدمير مصنع أو اصابة هدف في القطاع المحتل .

يتكلم اليساريون المتطرفون دائماً عن الاستعمار والامبريالية ، هناك ثلاث امبرياليات : الامبريالية الاميركية ، والروسية ، والصينية . هل يتكلمون عن الامبريالية الاميركية فنحن نناضل ضد جميع الامبرياليات ولا نتبنى الايديولوجيات

الماركسية اللينينية .

إنني أشاطر رأي الأستاذ انعام رعد عندما يقول بحرية العمل الحزبي ، فأنا ما زلت أطالب بحرية الأحزاب في لبنان ، ولكن الاحزاب القومية والبعثية والشيوعية لا تؤمن بالديموقراطية وقد برهنت ذلك مراراً والآن تعبر عن آرائها في لبنان وليس بامكانها أن تعبر عن آرائها في بلاد أخرى .

رأينا محامياً لبنانياً من حزب البعث العربي الاشتراكي قد سجن في بلد يحكمه حزب البعث مدة سنة ، ولكن هنا في لبنان يمكنه في أي وقت أن يعبر عن رأيه . إن النظام الديموقراطي الموجود الآن في لبنان مع كل عيوبه يجب تطويره نحو الأفضل بالأساليب الديموقراطية لا ابداله بالعنف .

قال الأستاذ نسيب نمر : نحن لسنا ثواراً واننا ننتظر . نكاد نعتقد أنه لا يريد أن يقوم بالثورة إلا حين يتأكد أن الثورة ستنجح . فنحن ديموقراطيون نريد وطناً علمانياً حديثاً راقياً كالبلدان الراقية لا نقبل بالعنف ، ونعتقد أن أفسد نظام ديموقراطي أفضل بكثير من الأنظمة الدكتاتورية وأنظمة الحزب الواحد . أما فيما يختص بالاقتصاد فقد ردد الاستاذ انعام رعد ما قاله الاستاذ باسم الجسر وطالب بتقوية الصناعة والزراعة والانتاج ومنع الاحتكارات وتوزيع الدخل الوطني بصورة عادلة .

رد وليد أبي مرشد

قبل الاجابة على الأسئلة التي وجهت عن بحث تحديث العلاقات اللبنانية الفلسطينية أود أن أبدأ بمقدمة صغيرة ، هي حول الموضوع . لقد حصرت البحث في العلاقات اللبنانية الفلسطينية ولم أتوسع بالنطاق العربي للقضية ، أو في أبعادها العربية وما يستتبع ذلك من بحث ضروري للمجابهة العربية الشاملة لاسرائيل . وبالنسبة لبحث مواجهة الوجود الاسرائيلي على الصعيد اللبناني الداخلي ، مفصلاً ، فقد تركنا ذلك للزميل الاستاذ باسم الجسر الذي تناول بحث تحديث الوضع اللبناني داخلياً وأعطى الموضوع حقه .

أحد الأسئلة كان « هل الخطر على لبنان مرده اسرائيل أم الارتباط بالاستعمار » . هذا السؤال يثير تساؤلاً آخر لا بدّ من طرحه الآن ، وهو « هل اسرائيل أداة أو شريكة للاستعمار » . لقد ظهر خلال الـ ٢١ عاماً من الوجود الاسرائيلي في الشرق الاوسط أن ارتباط بعض الأنظمة العربية بالغرب كان دائماً دون متانة ارتباط اسرائيل به ودون دالتها عليه ، مما يوحي ان لاسرائيل علاقة تأثر بالمصالح الاستعمارية كما لها أيضاً علاقة تأثير على هذه المصالح . وفي الستينات تغلب علاقة التأثير الاسرائيلية على الغرب على علاقة التأثر بالغرب ونتج عنها ذلك التحالف المغلق بين الجانبين الذي نشهده اليوم وهو التحالف الذي

حمل الولايات المتحدة مثلاً على وضع اسرائيل في كفة وجميع الدول العربية ومصالحها الحيوية في هذه الدول بكفة أخرى . في اعتقادي الشخصي يصعب الفصل بين الخطرين الامبريالي والصهيوني . كما قد يستحيل التقييم الكمي لدرجة خطورة هذا الخطر أو ذاك ، فالخطران مترابطان عضوياً ويكملان بعضهما البعض . فوجود اسرائيل تعبير عن المصالح الامبريالية في الشرق الاوسط بنفس القدر الذي أصبح فيه النفوذ الامبريالي في الشرق مرتبط بالوجود الاسرائيلي أيضاً . وكان هناك سؤال عما ان كانت الحركة الصهيونية ضالعة في اتفاقية سايكس — بيكو وفي تجزئة المشرق العربي . إن الواقع الذي لا يمكن انكاره هو أن الحركة الصهيونية كانت فعلاً ضالعة في هذا التقسيم وكانت إحدى مقاصد اتفاقية « سايكس — بيكو » حفظ وطن للصهيونية الدولية في فلسطين وذلك تنفيذاً لوعد بلفور . واثر انتهاء الحرب العالمية الأولى حالفت بريطانيا الصهيونية بقصد توسيع رقعة نفوذها بالشرق وحدثت عدة لقاءات بين زعماء الحركة الصهيونية ومقرري السياسة البريطانية في الشرق آنذاك ، أذكر منها لقاءات هربرت صامول وفرانكفورتر ووايزمان خاصة مع بالفور صاحب الوعد المعروف بغية توحيد خطط الجانبين لتوسيع رقعة فلسطين ، خاصة باتجاه الشمال أي باتجاه مصادر المياه في لبنان .

وكان هناك سؤال عما إذا كان تشكيل القوة الرادعة اللبنانية ينتظر التحديث المطلوب للبنان . لقد ذكرت ببحثي انطلاقاً من الأمر الراهن أن من توصيات المرحلة الأولى لتحديث لبنان تحقيق انجازات سريعة وجذرية بصورة خاصة في حقل الدفاع . وما نأمله بهذا المجال هو عدم الاكتفاء بتطوير القوى الرادعة العسكرية كسلاح وحيد لمجابهة اسرائيل بل اتباع هذا التطوير خطوات عملية في تحديث شامل للوضع اللبناني ، على جميع المستويات .

وكان هناك السؤال التالي : لماذا لم تهاجم اسرائيل لبنان عام ١٩٦٧ ، وهل كان سبب احجامها عن الهجوم فقدان المبرر لذلك ؟

في الواقع ، تستلزم الاجابة على هذا السؤال معرفة دقيقة لقدرة اسرائيل العسكرية ، كما تستلزم خبيراً في الشؤون العسكرية لتحليلها ومع اني لا أملك لا المعلومات المطلوبة ولا الخبرة في حقل الشؤون العسكرية ، فان بودي لفت نظر السائل إلى أن معارك حزيران أظهرت أن قيام اسرائيل بشن هجوم كاسح على أكثر من جبهتين كان يفوق ، إلى حد ما طاقتها العسكرية آنذاك . وهنا لا بد من التذكير بأن القوات الاسرائيلية لم تنتقل من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم على الجبهة السورية إلا بعد مرور خمسة أو ستة أيام على بدء عدوانها على الجبهتين الجنوبية والشرقية ، وبعد أن استطاعت نقل بعض فرقها من سيناء إلى الشمال .

وعليه يبدو أن التعفف عن مهاجمة لبنان جاء نتيجة تقييم دقيق للأولويات العسكرية الاسرائيلية على ضوء طاقاتها العسكرية المتوفرة آنذاك ، وعلى ضوء الضغوط الدولية التي كانت سائدة ، وخاصة ضغوط الامم المتحدة في سبيل وقف اطلاق النار .

ولدي السؤال التالي : « هل يمكن للبنان أن يلعب دوراً محارباً ؟ » .

وهذا سؤال يثير تساؤلات عدّة منها هل يمكن للبنان كدولة ذات سيادة ملتزمة بميثاق الجامعة العربية والدفاع العربي المشترك ، وتقوم على حدودها دولة هي ، قانونياً ، بحالة حرب معها منذ عام ١٩٤٨ ، تسوس علاقاتها معاً اتفاقية هدنة أعلن وزير خارجية العدو ، أنه يعتبرها لاغية بعد حرب حزيران ، هل يمكن للبنان هذا أن يتغاضى عن لعب أي دور محارب تجاه اسرائيل ويكتفي بالمشاركة الكلامية في معركة المصير المشترك مع الدول العربية ؟.. ومن جهة أخرى وعلى الصعيد الايجابي لا أعتقد أن طاقة اسرائيل البشرية تفوق طاقة لبنان . ربما كانت طاقتها المادية والاقتصادية أكبر ، وهذه يمكن للبنان أن يعوضها عربياً ، وعلى ضوء هذا الواقع وانطلاقاً من تنسيق شامل مع الدول العربية المحيطة باسرائيل يمكن للبنان أن يؤدي دوره العسكري ضمن طاقاته وامكاناته .

وكان هناك سؤال هو : « هل نحن جديون في معركتنا ؟ » .

إذا عنى « السائل » بنحن « الحكومات العربية » فلسنا مؤهلين للاجابة . وإذا عنى العرب قاطبة لا يمكننا أيضاً الاجابة . أما موقفنا من الحل السلمي فاني أعتقد ، اعتقاداً شخصياً ، ان من الوجهة التكتيكية ، لا بأس من الموقف العربي الرسمي القابل للحل السلمي ، فهذا الموقف وضعنا ، ربما لأول مرة بتاريخ القضية الفلسطينية ، بالنسبة للرأي العام الدولي في موقف ايجابي وترك لاسرائيل مهمة رفض القرار الدولي وكشف أيضاً نواياها الاحتلالية التوسعية . كما أن اعلان قبولنا بالحل السلمي أفسح في المجال لاعادة الطاقة العربية الدفاعية إلى المستوى المطلوب عسكرياً . وفي اعتقادي أن قبول الحل السلمي كان في الواقع مرتبطاً باعادة القدرة العربية العسكرية ، وبالعامل الزمني الضروري لهذه العملية .

لماذا وقفت فرنسا دون التوسع الصهيوني عام ١٩٢٠ وشاركت في هذا التوسع عام ١٩٥٦ ؟

وقفت فرنسا هذا الموقف عام ١٩٢٠ انطلاقاً من مصلحتها الاستعمارية الذاتية ورغبتها في توسيع رقعة نفوذها في لبنان وسوريا على حساب النفوذ البريطاني بالدرجة الأولى . وهذا الأمر واضح من المفاوضات التي رافقت اتفاقية « سايكس – بيكو » ، والمفاوضات التي رافقت تخطيط الحدود اللبنانية الفلسطينية عام ١٩٢٠ . أما عن موقف فرنسا عام ١٩٥٦ ، فقد تبدلت تحالفات فرنسا

في المنطقة مع تبدل مصلحتها ، فرأت أن تحالفها مع اسرائيل
وانكلترا قد يضمن لها استعادةالسيطرة على قناة السويس من مصر.
وطرح الدكتور عزقول سؤالاً عن الاستنتاجات الواردة
في البحث . طبعاً على كل باحث أن يخرج من عرضه
ومعطياته إلى استنتاج ، والاستنتاج في مجال البحث السياسي ،
كما يعلم الدكتور عزقول ، هو نوع من التخمين الفكري
(Speculation) . قد تكون استنتاجات الدكتور عزقول
تختلف عن استنتاجاتي ، إنما أود لفت نظره انني حاولت
قدر الامكان التوصل إلى هذه الاستنتاجات عن طريق
الاستعانة بالسابقة التاريخية في تحرك الصهيونية واسرائيل ،
واستعنت بهذه السابقة لمحاولة فهم الذهنية الصهيونية ،
وأعتقد أن الاستناد إلى هذه المعطيات يعزز منطق استنتاجاتي .
وانتقد أحد السائلين عدم استشهادي « بروتوكولات حكماء
صهيون » . أود أن أعترف انني شخصياً أشك بصحة
نسبة هذه البروتوكولات للحركة الصهيونية ، وحتى في
حال ثبوت صحتها ، أفضّل عدم الاستشهاد بها ، بالنظر
للطابع اللاسامي لهذا الكتاب الذي جعل المستشهدين به
عرضة سهلة لاتهامات الصهيونيين باللاسامية . ومن جهة
ثانية أعتقد أن تضخيم هذا الكتاب للنفوذ اليهودي في العالم
وللقدرة الصهيونية العالمية قد يؤدي إلى نتائج عكسية في
بعض الأوساط يجعلها تتخوف من مجابهة هذا الخطر على
اعتبار انه لا يقهر كما يوحي هذا الكتاب .

رد باسم الجسر

في الواقع هنالك ملاحظات هامشية أو بالأحرى شكلية
معظمها يعبر عن موقف مسبق ربما عقائدي أو انفعالي
أكثر مما كانت مناقشة للموضوع . ولكني لن أتجاوزها
وسأجيب عليها إلا أنه من خلال المناقشات برزت بالواقع
ثلاث أو أربع مشاكل كبرى نمر بها في جوابنا مروراً
سريعاً لنعود اليها في نهاية التعليق وهي : مشكلة التغيير
بالعنف أو بغير العنف ضمن النظام أو خارج النظام برفض
النظام أو بقبوله . والمشكلة الثانية هي مشكلة الهوية القومية .
هل يجب اكتشاف الهوية القومية قبل أو خلال التغيير ؟
هنالك قضية ميثاق عام ١٩٤٣ وعلاقته بالصيغة الميثاقية
الجديدة . أي لبنان المستقبل الدائم ضمن الانتماء العربي .
هذه المشكلة الثانية والمشكلة الثالثة هي بالواقع مشكلة العمل
السياسي أي الخروج من مرحلة المواقف إلى مرحلة العمل .
فابدأ بالاستاذ يوسف اليازجي الذي طرح المشكلة بسؤاله
في كيفية تجاوز النظام . إنه لم يفهم جيداً ماذا أعني بتجاوز
النظام . وفي الواقع كلمة تجاوز النظام هو اصطلاح سياسي .
يجب أن يكون هنالك موقف ذهني وتصور قبل البدء
بالعمل السياسي . التصور الذهني يمكن أن يترجم إلى
عمل سياسي . ففي لبنان كما وضح ذلك من خلال المناقشات
موقف رفض النظام والمطالبة بتجديد هذا النظام . وعلاقتها

بالمصلحة اللبنانية والمصلحة العربية ، وبمشكلة التخلف وجميع المشاكل الثانوية . فهنالك فريق يقول بأن النظام هو سبب هذه المشاكل ، وهنالك فريق يقول بأن الكيان اللبناني بحد ذاته هو المشكلة . وفريق يقول بأن الكيان والنظام هما سبب هذه المشاكل ، وأن لا سبيل إلى تجاوز هذه المشاكل أو حلها إلا بحل مشكلة الكيان أي مشكلة الهوية القومية أو بحل مشكلة النظام أي تغييره برمته . فعبارة تجاوز النظام ليست فقط من قبيل التأليف . فلو كانت تأليفاً فحسب تصبح شيئاً لا يستحق الاهتمام في مجرى العقل البشري والتطور . التأليفية ليست على ما أعتقد موقفاً خاطئاً ولكن يبدو أن النفوس والعقول عندما تنفعل تعتبر أن التأليف هو شيء معيب . مع ان هذا الموقف خطأ جداً من الناحية العملية والنظرية . فكلمة تجاوز النظام هي الصيغة التي ترفض محاولتين : المحاولة الأولى التي تحمل النظام والكيان اللبناني مسؤولية المشاكل التي نحن فيها والتناقضات . ورفض المحاولة التي لا تعترف بأي تغيير إلا ضمن الأمر الواقع أي ضمن النظام بشكله وأساسه . وهذا ليس تلاعباً على الكلام بل بالعكس انه يعبر عن موقف ذهني . وسأحاول أن أشرحه . في الواقع ان الذين يريدون تجاوز النظام من ضمن النظام أي بقبول الطائفية يقولون مثلاً ان على الزعامات الإسلامية والمسيحية الرجعية أن تستبدل بزعامات إسلامية ومسيحية تقدمية .

هؤلاء يعتقدون انه ممكن تغيير النظام على أساس ابقاء الطائفية ، أو يقولون ، مثلاً ، انه يمكن احداث تغيير في الادارة واصلاح في القضاء واصلاح الأوضاع الاقتصادية مع الابقاء على هذا النظام الذي نسميه نحن نظاماً (ميركانتيلي) ونظام غير سليم ومعافى من حيث الانتاج والاقتصاد . أما القائلون برفض النظام فهم لا يقبلون بأي شكل من الأشكال بقاء الطائفية السياسية ولا يعتقدون بأي تطور في الواقع اللبناني لكي يصبح حديثاً . أما تجاوز النظام فأنه في البداية موقف ذهني يرفض النظام ولكن يعد رفض هذا النظام ذهنياً نجد أنفسنا أمام اتجاهين : اما ان أتبنى بعد الرفض مواقف عقائدية ايديولوجية معينة والتزم بعمل ثوري ، واما ان التزم بالنظام الديموقراطي . الملتزم سلفاً برفض النظام . وهذا هو الفرق ، بالواقع بين رافضي النظام والعاملين على الاصلاح ضمن النظام كذلك بين رافضي النظام والثائرين على النظام . أي هو موقف ثالث بين الاصلاحيين وبين الثوريين الايديولوجيين .

أريد أن أبدي ملاحظة سريعة فيما يتعلق بالصراع الطبقي في لبنان ، ويؤسفني ان أخطاء ترتكب بصورة مستمرة في لبنان في تحليل الواقع اللبناني والظروف الموضوعية اللبنانية ، باستعمال الأرقام التي قدمها الأب لوبريه وغيره . فمثلاً قرأت مرة لأحد الأساتذة في العلوم السياسية قوله: « إن الأب لوبريه ذكر أن ٤ بالمئة من اللبنانيين يسيطرون

على ٤٠ بالمئة من مقدرات لبنان ، إذن ، فان ٩٦ بالمئة من اللبنانيين هم فقراء محرومين » . ان هذا الاستنتاج هو تلاعب بالأرقام وغير صحيح . إن دراسة الأب لوبريه التي تحتوي على أرقام ، إلى حد ما صحيحة ، قد تكون تغيرت بعض الشيء . ولكنها لا تزال في خطوطها الكبرى صالحة للاستشهاد بها : إن الفقراء والمحرومين والبؤساء في لبنان لا يتجاوز عددهم عن ١٠ إلى ١٥ بالمئة . وهذه أرقام صحيحة وأنا مستعد أن أناقش كل إنسان بها . واستشهد على ذلك بأنه يكفي أن أعرف بأن ٢٥٠ ألف عامل سوري يعملون في لبنان أي أن هنالك ٢٥٠ ألف وظيفة في لبنان لا يقبل اللبنانيون بالعمل بها حتى استنتج بان عدد الفقراء والمحرومين ليس ٩٦ بالمئة من المواطنين ، حتى في التحليل الماركسي لا يكفي الإنسان أن يكون « طفراناً » حتى يصبح ثائراً . فهنالك « طفرانون » رجعيون أو غير واعين ربما لهم ولاءات وانتماءات عائلية وقبلية أقوى من أي فكرة ثورية . وهذا ما آخذه على بعض المؤكدين على الصراع الطبقي في لبنان . إن الصراع الطبقي جدلية تاريخية حقيقية ومن المنطق أن يأخذ بها كل إنسان ، هذا شيء مسلم به حتى من قبل الذين لا يتبعون الجدلية الماركسية بصورة شاملة . ولكن إذا كان من صراع طبقي في لبنان في أوضاعه خاصة ، لا يمكن أن نفسره كما يريد الثوريون ولا سيما الماركسيون اللبنينيون . فعندما

يطرح البعض شعار الثورة الطبقية في لبنان نراهم يتجمعون نحو استغلال تيار قومي أو عاطفة دينية ، كالتيار الذي ولد من الثورة الفلسطينية . ويحاولون من خلال هذه التيارات ايجاد سبيل لتبرير نظريتهم في لبنان . فتصطدم هذه النظرية بالواقع الموضوعي في لبنان . وهو واقع له شروط وطنية وقومية خاصة . وهذا ما أدى إلى فشل بعض الأحزاب اليسارية في تحقيق ثوريتهم . من هنا يجب أن نكون جديين وعلميين جداً في تبصر الصراع الطبقي في لبنان . وان لا نتلاعب بالأرقام . فوجود ٥ بالمئة من المستغلين لا يكفي وحده ليبرر قيامه ثورة في لبنان . قد تصبح الظروف الموضوعية الثورية مؤهلة طبقية ، عندما تزول الانتماءات الأخرى التي تعطل هذه الثورة الطبقية . وأهم من ذلك عندما يكون التحليل للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان تحليلاً علمياً وموضوعياً صحيحاً . وهنالك نظرية تقول — وأرجو أن تناقش — بأن الأكثرية الساحقة من اللبنانيين هم من الطبقة الوسطى البورجوازية الصغرى والوسطى . وهذه البورجوازية الصغرى والوسطى لها أماني قد لا تلتقي مائة بالمائة مع الثورة الماركسية اللينينية على الأقل في تكتيكها المتبع الآن من قبل اليسار في لبنان . ولكي نفهم ذلك علينا أن ننظر إلى الخلاف القائم حالياً بين اليسار الجديد وبين اليسار التقليدي في لبنان .

فيما يتعلق بالأستاذ انعام رعد هنالك ، طبعاً موقف ،

لم يعد جديداً على المؤتمرات السياسية وان كان يشكل نقطة هامة . وأعني قوله بأنه بدون جلاء الهوية القومية لا يمكن للبنان أن يتقدم أو يتحرر . طبعاً أعترف وليست هذه المرة الأولى بأن الحزب القومي الاجتماعي، والحزب الشيوعي وأحزاب البعث والقوميين العرب تجاوزوا في كياناتهم الطائفية ، وان لهم فضل في ريادة هذا الموضوع . ولكن مشكلة الأحزاب الايديولوجية هي انها لم تشأ بأي حال من الأحوال ، سواء كانت ماركسية أو قومية ، أن تزيد من تناقضات في لبنان بل أرادت أن تتجاوز هذه التناقضات ولكنها ، لأسباب لا مجال لذكرها هنا انتهت باصطدامها بهذا الواقع . أي انها لم تستطع أن تتوفر لها ولا أن توفر هي الظروف الموضوعية لكي لا تتجاوز الطائفية بين أعضائها فحسب وتخلق المواطن الجديد ضمن اطاراتها بل لكي تطور الواقع اللبناني وتنقله ، سواء عن طريق الثورة أو عن طريق الديموقراطية إلى مرحلة متقدمة . إنني لا أوافق بأن الصيغة الجديدة «للبنان الكيان ضمن الانتماء العربي» ما هي إلا صيغة جديدة لميثاق ١٩٤٣ . بل أصر على القول بأن هذه النقطة هي خطأ تبادر إلى ذهنه وأترك لنهاية الحديث الجواب على قضية الكيان اللبناني والمستقبل ضمن النطاق العربي .

الاستاذ سمير نصر تحدث عن المعادلة والمساومة . في الواقع هناك فرق بين المعادلة والمساومة . المعادلة ليست

دائماً محاولة . ولقد قلت ان محاولة التأليف ليست دائماً مساومة . وإنما الفت نظره إلى أن المواقف المتطرفة ليست حتماً هي مواقف صحيحة والأكثر وطنية . طبعاً صوت العاطفة أقوى من صوت العقل . ولكن العقل هو الذي ينتصر في النهاية وليس هنالك من مانع بأن يفكر العقل بصوت هادئ .

أما الاستاذ نعمان فالجواب على مناقشته متروك لنهاية الحديث . ولكن يوجد ملاحظات هامشية في قوله بأن كل من يرفض الثورة يقبل بشروط اللعبة . أعتقد أن الجدل بيني وبين الأخ عصام قديم . أعتقد بأن الفرق بين الذين يقبلون بشروط اللعبة والفر، بين الذين يرفضون النظام هو الفرق الذي نحن بصدده . فأنا أوافق الأخ عصام بأن من يقبل بفكرة الاصلاح ضمن النظام ، أو بتعبير آخر من يقبل بالحكم على أساس انه منتم إلى هذه الطائفة أو تلك أو من يقبل بأن يخوض بالانتخابات على أساس القانون الحالي هذا ، أي من يقبل بهذه المساومات لا شك يدرك بأن النظام أقوى من الاصلاح . ومهما حاول فان النتائج الايجابية التي يمكن أن تنتج عن مساهمته أو اشتراكه باللعبة لا تعني اصلاحاً جذرياً بالمعنى الصحيح . ولكن أخالف الأخ عصام في القول بأن رفض شروط اللعبة يؤدي حتماً إلى اعلان الثورة . هو يقول بأن الاصلاح في لبنان ليس ممكناً بل الممكن هو الثورة . ورأيي الشخصي ان الثورة

في الظروف الموضوعية اللبنانية الحالية غير ممكنة . وأما نظرية العنف فسنعود اليها .

أما الدكتور يوسف صايغ ، فان تقديرنا واحترامنا يذهب اليه ، إلى هذا المخطط العلمي الذي اقترحه لتصور العلاقات الفلسطينية اللبنانية ، وأرجو من ندوة الدراسات الانمائية أو من بعض الطلاب أو الاساتذة في معهد الحقوق والعلوم السياسية أن يحاولوا ملء هذه الخزانة الذي وضع هيكلها . لأنه شيء مهم جداً .

الاستاذ ابو ناصر ، ألمح في ملاحظاته إلى أن إنشاء حزب جديد في لبنان يضيف إلى الاحزاب القائمة حزباً جديداً . في الواقع ان هذا الموقف مستغرب ، لا سيما عندما نعرف أن الأكثرية الساحقة من المواطنين اللبنانيين غير منتمين إلى أحزاب وعندما نعرف ان الديموقراطية غير ممكنة بدون انتماء . وهنالك عشرة أحزاب بل وعشرين حزباً في اسرائيل وهي أحزاب تنقسم على بعضها البعض . وهذا لا يمنع من قيام حزب وحزبين وثلاثة أحزاب جديدة . لا سيما وانه في عصرنا اليوم نظرية تقول بأن الحزب الذي يبقى عشرين سنة دون أن يصل إلى الحكم عليه إما أن ينقسم أو يعيد النظر بنفسه فلا شيء يمنع أبداً الانقسامات ومحاولة ضم أكثر عدد ممكن من المواطنين إلى الانضواء الحزبي . أعتقد أن ذلك ليس عيباً ، بالعكس يمكن أن يكون هو طريق السبيل . كان أحدهم يقول لي

منذ يومين : كيف يحق لكم أنتم المثقفين غير المنتمين إلى أحزاب أن تقرروا مصير الوطن قبل الذي يحمل بندقية . فهذا يعرض حياته وأنتم لا تكلفون أنفسكم حتى دفع اشتراك في حزب . يجب أن ننتبه جيداً من هذا الاستهزاء بقيام أحزاب جديدة . كلما زاد عدد الاحزاب وكلما أتيح للأحزاب أن تمارس نشاطها كلما كان ذلك دليل عافية ودليل ديناميكية في المجتمع . الخطر هو أن يبقى لبنان بلا أحزاب وبلا منظمات سياسية .

الأستاذ نسيب نمر الحاضر الغائب أثار أسئلة مهمة حين طرح مشكلتين ، مشكلة الثورية والتطورية . علمياً أوافق بأن لا فرق علمي بين الثوري والتطوري . ولكني اضطررت إلى استعمال كلمة التطورية لوضع درجات في المواقف الذهنية والسياسية . وربما أعني بكلمة تطوريين هنا المؤمنين بالتغيير . في الواقع هذا ما أقصده ضمن صيغة سياسية ولكن بدون ايديولوجية معينة لذلك . أوافق انه من حيث النظرة العلمية لا فرق بين الثوريين والتطوريين . والدليل على ذلك أن الثوريين في لبنان يؤمنون تقريباً بنفس المخطط . أي هنالك تقدميون في لبنان ولكنهم لم يلتزموا بايديولوجية معينة . ولدينا مثل حي حالياً في الثورة الفلسطينية فهنالك ثوار وهنالك من هم قادة عقائديون ولكن لا أحد ينكر على أحد الفريقين بأنه فريق ثائر .

وتساءل الأستاذ نمر عما نقصد بتغيير النظام : وهل

هذا النظام يعني « اللجنة التنفيذية » أم النظام برمته . في الواقع ما أقصده بتغيير النظام ليس فقط استبدال النظام الحاكم أو اللجنة التنفيذية الحاكمة بأشخاص آخرين ، أي بوجوه جديدة . التغيير هو تغيير النظام الطائفي السياسي إلى نظام غير طائفي كذلك تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي .

وهنا أوافق الاستاذ انعام رعد وربما لم يكن هنالك مجال للتوضيح ، في ردي عليه ، فالتغيير ليس فقط تحسين الاوضاع ولكن استبدال المناقبية الاقتصادية في لبنان من اقتصاد خدمات وما يستتبعه من روح ميركانتيلية إلى اقتصاد انتاج . ولكن قولي هنا بأنه يجب تنظيم قطاع الخدمات تمهيداً لتنمية الانتاج ، هو أشبه ببرنامج أكثر منه بموقف مبدأ ، باعتبار انه لا يمكن أيضاً أن نقطع هذا المورد الذي يشكل ٦٥ بالمئة من مدخول اللبناني حالياً ونحوله إلى انتاج ولا سيما في بلد كلبنان تتألف ثروته الكبرى ، من أبنائه أكثر من موارده الطبيعية . لذلك أقول انه ، مع موافقتي على التغيير من ناحية الانتاج ، لا بدّ من المرور بمرحلة تنظيم قطاع الخدمات والتجارة وتنمية الزراعة والصناعة في آن واحد . إني أقصد بتغيير النظام ليس فقط تغيير الواجهة بل تغيير الأساس . ولكن أتوقف عند الفرق بيننا وبين الثوريين الايديولوجيين : اننا لا نلتزم مسبقاً بصورة للنظام مستمدة من موقف ايديولوجي . فالقوميون مثلاً مهما كانت قوميتهم لا يتصورون النظام الجديد إلا ضمن

وحدة قومية سورية كانت أم عربية . والماركسيون لا يتصورون التغيير إلا منطبقاً على المبادئ الماركسية اللينينية أو على المصلحة الطبقية . أنا شخصياً لا أوافق على التصور الايديولوجي المسبق ومن هنا تأتي الصيغة التي حاولنا أن نشرحها في هذه الدراسة وسنعود اليها في النهاية .

أما دور النقابات فاني أوافق الأستاذ أبو خليل على انه دور مهم . ولكن لا بد هنا من ملاحظة وهي أن النقابات لا تكفي لوجودها كما لا يكفي الاحزاب العقائدية لكي تتجاوز الطائفية . لا يكفي للنقابات أن تكون غير طائفية . بل أعتقد بأنكم تشاركونني الرأي بأن على النقابات أن تقوم بدور أهم بكثير من دور تجاوز الطائفية في تأسيسها. النقابات لها دور لم تصل بعد لسوء الحظ ، إلى ممارسته .

طبعاً الاستاذ « الريف » أشكره على تعبيره العفوي عن ما يشعر به قسم من اللبنانيين . ولكن لا أوافق على ان هذا الموقف يجوز أن يصدر في جو علمي أو عن موقف عقلاني . فهذا خطأ حتى ولو انه صادر عن مشاعر مبررة . فما يهمس في جبل لبنان وفي معظم منازل المسيحيين في لبنان صحيح ونشكره على انه ردده . ولكن هذا لا يعني ان هذا واقع سليم انه واقع مريض لسوء الحظ ليس واقعاً نابعاً عن عقل . هي ردة فعل موجودة . ومثلها موجود وأكثر في الأوساط الاسلامية . ولكن يجب أن لا تؤخذ كقاعدة بحث على أن لا تهمل . فمثلاً الحديث

عام سنة ١٩٧٠ بمنطق جبل لبنان في أيام المتصرفية . قد يكون جبل لبنان هو الأساس في خلق الجمهورية اللبنانية ، ولكن لبنان حالياً ليس لبنان جبل لبنان . المنطق القائل بأن الموارنة أي سكان جبل لبنان هم لبنانيون أكثر من غيرهم منطق خاطئ . ولو اعتمدنا هذا المنطق لا يحق لنا أن نحاسب الفريق الثاني على قلة لبنانيته . فهذا الموقف طبعاً حتى ولو كان وارداً نفسياً ، هو موقف غير صحيح . نحن لبنانيون جميعاً . الموارنة كانوا في الاساس مع الدروز في أساس خلق جبل لبنان وفي بلورة الصورة اللبنانية . كل هذا صحيح تاريخياً ولكن لبنان اليوم هو شيء آخر. وأنا أوافقه فقط « قال انه يجب وضع دراسة سيكولوجية للبنان » . هذا صحيح ، فكثير من الاحزاب لم تضع بعد هذه الدراسة السيكولوجية عن لبنان . ومتى وضعت هذه الدراسة استطاع الاشقاء العرب واستطعنا نحن ، واستطاع كل حزب أن يتبنى استراتيجية أو أن يتبنى مخططاته على شيء من الواقعية . فقد لا يجوز لابن جبل لبنان أن يقول بأنني لبناني أكثر من غيري ، ولكنه لا يجوز أيضاً لشخص مهما كان موقفه من الناحية الفكرية ، ومهما كانت عقيدته ، أن يسقط من حسابه تاريخ جبل لبنان وتاريخ نضال جبل لبنان من أجل الاستقلال . فهذا شيء أخطر من منطق الأخ جورج ريف . وتأييداً إلى حد ما لموقفه نقول فاننا نخطئ كثيراً باهمال هذه الحقيقة التاريخية وهي ان جبل

لبنان أو لبنان المسيحية في لبنان لها تاريخ ولها مواقف نضال . مع ثمة تصحيح آخر بالنسبة لقضية اللجوء إلى لبنان . فاللجوء إلى لبنان لم يكن دائماً بسبب اضطهادات طائفية ولكن هذا موضوع آخر . إنما الحقائق اللبنانية يجب أن لا تغيب عن فكر الذين يرسمون المخططات السياسية والعقائدية . قضية الغرباء عن لبنان هي سلاح ذو حدين . فهذا منطق شوفيني . وفي الواقع كلنا إذا رجعنا إلى عشرين سنة أو خمسين سنة أو مائة نصبح غرباء عن لبنان .

تبقى القضيتان الأساسيتان . مشكلة « الهوية والقومية ومشكلة الانتماء العربي » . وهنا سأسمح لنفسي بان اقرأ نصف صفحة فقط أعتقد أنها توضح إلى حد ما الصيغة الجديدة التي نحاول أن نرسمها للمصير اللبناني .

« ان الوحدة الوطنية الميثاقية تشرط قيام الوطن اللبناني بسلبيتين أي رفض الحماية الغربية ورفض اذابة الكيان اللبناني . أما الوحدة الوطنية العضوية فانها تقوم على ايجابيتين : الانتماء العربي وقيام الوطن اللبناني كدولة مستقلة نهائية .

وليس في هذه الصيغة الايجابية ، كما قد يخيل للبعض ، أي تناقض بين القومية والوطنية . بل انها الحل العقلاني والواقعي لمشكلة اليومية المطروحة خطأ في لبنان . فأصحاب النظريات القومية (لبنانية أم سورية أم عربية) يتفقون

جميعاً على أن اللبنانيين شعب واحد ولكنهم يختلفون على تسمية هويته . ولقد كانت الغاية الأساسية من بروز الايديولوجيات القومية في لبنان تجاوز الواقع الطائفي . ولكن هذه الغاية لم تتحقق بل الذي حصل هو ان اصطدام الايديولوجيات القومية أدى بالواقع ، من حيث لم تشأ هذه الايديولوجيات ، إلى تعميق الانقسامات الطائفية وإلى تكريسها في ردة فعل غريزية ضدها . إذ كان سلاح المستفيدين من النظام الطائفي في لبنان التمسك بهذا النظام وتعميق جذوره الطائفية . كما أدى الخلاف العقائدي القومي على هوية لبنان ومصيره إلى تعطيل امكانية قيام جبهة تقدمية ، تعمل على تنفيذ المبادئ الاجتماعية والاقتصادية التقدمية التي تتضمنها معظم برامج الاحزاب القومية .

لذلك ، وازاء هذا الواقع ، لا بدّ من تأخير الصراع القومي في لبنان أو تجميده وايلاء الأولوية لبناء الوحدة الوطنية العضوية أي المجتمع اللبناني الموحد الولاء للبنان الوطن . ولكي لا تقود هذه «الأولوية الوطنية اللبنانية» ، إلى الانعزالية التي تناقض مصلحة لبنان والتي تناقض المعطيات التاريخية والبشرية ومجرى تطور العصر ، لا بدّ من وصلها عضوياً بالانتماء العربي .

إن انتماء لبنان العربي يجب أن لا يكون انتماء شكلياً يهادن العروبة أو يستغل الدول العربية لأسباب ظرفية اقتصادية ، كما هي الحال بالنسبة للفريق الذي قبل بعروبة

لبنان الميثاقية على مضض . كذلك هذا الانتماء العربي يجب أن لا ينبع أو يتصل بايديولوجية قومية تنكر على الكيان اللبناني حقه في الوجود أو تستدعي ذوبان هذا الكيان كشرط لتحقيق المصلحة القومية ، كما هي الحال بالنسبة للفريق الذي قبل بالميثاق الوطني كمرحلة سابقة للوحدة .

بل ان انتماء لبنان العربي ، المقترن بصورة خلق شعب لبناني موحد الولاء للبنان ، هي الصيغة الايجابية التي كان يفترض بالميثاق الوطني أن يصل اليها .

أي بتعبير آخر ، ان بناء الوحدة الوطنية العضوية وخلق مجتمع موحد الولاء ، هو الشرط الأساسي لتحرير الإنسان من الرواسب الطائفية ، من عقد الخوف والغبن ، أي من معطلات الوعي والشعور بالمسؤولية . وهذا الاختيار لا يمكن أن يكون ضد مصلحة لبنان ولا مصلحة فريق أو فئة في لبنان ضدّ فريق أو فئة أخرى . بل لمصلحة الأكثرية الساحقة من اللبنانيين . ولما كان الانتماء العربي المتحرر من الايديولوجية ، لا يعمق الانقسامات بين اللبنانيين بل يوفق بين الوطنية والقومية بشكل طبيعي وعفوي ، ويربط بين المصلحة اللبنانية والمصلحة العربية المشتركتين ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، في مجابهة تحديات وأخطار واحدة ، فإن هذه الصيغة الجديدة لميثاق وطني ايجابي ، من شأنها أن توفق بين الطموح إلى بناء دولة حديثة تزيد أسباب التخلف وإلى ايجاد القاسم المشترك المتطور

بين المصلحة اللبنانية والمصلحة العربية . وهذا القاسم المشترك هو : التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومقاومـة الخطر الاسرائيلي ، وخلق الإنسان الجديد في لبنان والعالم العربي .

إن ميثاق ١٩٤٣ كان يقول بكيان لبناني ذي وجه عربي . ولكن النظام السياسي الرجعي المركنتيلي الطائفي ، حول هذه الصيغة إلى سلبيتين أضعفتا الكيان ولم تفيدا العروبة .

والمطلوب الآن هو ميثاق جديد يقول بوطن لبنـان مستقل وحديث ينتمي إلى العروبة بدون تحفظ ، ويستمد حق ديمومته من إرادة أبنائه الواعية لا من اعتراف الغير بها . يؤمن بالمصير العربي المشترك ولا يستسلم لعروبـة لا يشارك هو في تحديد محتواها على قدم المساواة مع سائر الشعوب العربية ، وتلتقي أهدافها مع أماني أبنائه العميقة بالحرية والديموقراطية والتقدم .

إن هذا الميثاق الوطني الايجابي الجديد الذي يجب أن يحل محل ميثاق ١٩٤٣ السلبي يقدم بناء الوحدة الوطنية العضوية على الصراع القومي الايديولوجي وعلى الثورة الطبقية . ويقول بقيام المجتمع الوطني اللبناني الموحد الولاء حول استقلال لبنان وانتمائه العربي ، وبناء الدولة الحديثة ، وتحرير الإنسان اللبناني من الطائفية السياسية والتخلف الاجتماعي .. كأساس لحق تقرير المصير وكشرط له .

بهذا القدر قد أتيح لي أن أشرح موقفنا من ميثـاق ١٩٤٣ . والميثاق الجديد ، وكيف يمكن أن نحول السلبية

التي تمت سنة ١٩٤٣ . مع العلم بان هذه المساومة عملياً قادت من الانتداب إلى الاستقلال .

يبقى أخيراً الخلاف بشأن الموقف الذي يلتزمه صديقي الاستاذ عصام نعمان وهي قضية اصراره على الاعتقاد بأنه لا يمكن إحداث التغيير في لبنان إلا بالثورة . وان الثورة قد لا تعني العنف . ولكن منطق الأستاذ يقول بأن النظام هو الذي يستخدم العنف مما يضطر الثورة إلى اللجوء إلى العنف . فهنا يسمح لي بنظرية قد تكون جديدة ولكني بت مقتنعاً بها أكثر فأكثر . فبالاضافة إلى الايديولوجيات القومية ، والماركسية في عالمنا اليوم قامت علوم جديدة هي علوم أحدثت مؤثرات جديدة في العلاقات بين البشر ، لا تقل أهمية عن المواقف الفلسفية وأبرزها هي التكنولوجيا وما أوجدته من أسباب تطور العلاقات بين الجماعات وبين الأفراد . وإلى جانب التكنولوجيا هنالك الاعلام ، ففي هذا العصر يمكننا ، لمن هم موجودون في هذه الغرفة في كلية الحقوق في بيروت أن يكون بينهم أشخاص ينسجمون ويأملون ويعانون مشاكل شبيهة لمشاكل وأماني أشخاص آخرين عائشين في فيتنام أو في أميركا . ففي عصرنا أبعاد جديدة فرضتها وسائل الاعلام الحديثة . وهي أبعاد تحيط العالم بشبكة ضميرية واحدة . هذا البعد الجديد يجب أن يدخله رجال السياسة والأحزاب في مخططات عملهـم وتفكيرهم . أي امكانية وجود مؤثرات على تصور الحياة

السياسية غير تلك التي أوجدها العقل السياسي والتفكير السياسي في القرن التاسع عشر ، وحصرها بين الديموقراطية والثورة والعنف . ثم إلى جانب هذا الواقع الجديد هنالك التكنولوجيا ، وهي أيضاً مهددة بالاعلام . ولكنها بحد ذاتها قادرة على أن تخلق ظروفاً جديدة . فمثلاً من أهم الأسباب التي كانت تبرر النظريات القومية في الماضي هي « المجال الحيوي » بالاضافة طبعاً إلى الأسباب الأخرى ، فمن جملة الأسباب التي حملت أبناء جبل لبنان على المطالبة بالسهل والسواحل باعتبارها جزءاً من لبنان « فخر الدين » كانت أسباب معيشية باعتبار أن الزراعة والأرض في ذلك العصر كانت أهم مصادر الحياة وكذلك الموانى . فمن يقول لنا ، انه بعد عشرين أو خمس وعشرين سنة لا يصبح بامكان الاكتشافات التي تحدثها التكنولوجيا الحديثة من أن تستغني عن موارد الحياة هذه فنرى محركاً ذرياً يقوم مقام خمسة أنهر لتوليد الطاقة الكهربائية . إني لا أريد طبعاً ، أن أرفض المنطق الذي يتبعه بعض الأخوان من حيث وجود طريق واحد للثورة . ولكني ألفت نظرهم إلى ضرورة إعادة النظر ، استناداً إلى ما يوفره العصر لنا حالياً من معطيات جديدة وديناميكية وعملية . من هنا أعتقد ، ختاماً ، بأن المحاولة لتغيير النظام في لبنان يجب أن تستهدف تغييراً جذرياً وليس تغييراً شكلياً ، ولكن هذا التغيير يجب أن يتم ضمن الكيان اللبناني . ولا يمكن أن يتم بالعنف

حتى ولو بادر النظام بالعنف . لأنه ، عملياً وتكتيكياً ، لا يمكن الثورة حالياً ، بل من الصعب جداً عليها أن تتغلب على الجيش النظامي في أي بلد بالعالم .

ثالثاً : لكي تنجح الثورة في لبنان يجب أن تحرر ، كما قلت ، من الايديولوجيات الطبقية والقومية لأن ذلك باصطدامه للواقع اللبناني الراهن من شأنه أن يحرف هذه الثورة وأن يشوهها .

رابعاً : من الضروري لكي تنجح الثورة في لبنان ، ولنسمها عندئذ ثورة أو إرادة تغيير أو قيام نظام جديد لا بدّ للعقائديين بدلاً من أن ينظروا كل عشر سنوات موجة جديدة ، سواء سميت تحررية أم عمل فدائي ، لكي يحركوا الواقع الجديد ويحاولوا ، عن طريق هذا التحريك الدخول إلى الحكم أو هدم النظام . أعتقد انه بالنسبة للواقع الراهن اللبناني ، وفي ظروفه اللبنانية والعربية والدولية ان هذه الاحزاب العقائدية لها دور هام وهو انشاء جبهة ملتقية حول هذا القاسم الأدنى المشترك الذي ذكرت أما الذين لم يلتزموا لبنان فعليهم أن يلتزموا في أحزاب وعندئذ يمكن أن ترسم خطة للتغيير قد تكون ثورية ، ويجب أن تكون ثورية في طروحها إلى تغيير النظام . ولكنها قد لا تضطر إلى اللجوء للعنف ، لأن العنف في هذه الظروف من شأنه أن يشوّه الحركة الثورية .

وشكراً

مناقشة مشروع البيان

حسن صعب

شكراً لكم على الثقة التي أوليتموني إياها بانتخابي رئيساً لهذا اللقاء ، وشكراً لجميع الاخوان الذين أبدوا آراءهم في هذه الجلسة ، واسمحوا لي بأن أهنئكم وأن أقول بكل تواضع إن هذه اللحظة من اللحظات التي يمكننا أن نفاخر بها في هذا الظرف الخطير الذي نعيشه . لأن هذه اللحظة والطريقة التي تحدثتم بها جميعاً ، الطريقة الأخوية الايجابية الهادئة ، أظهرت انه مهما كانت الاختلافات القائمة بيننا فاننا قادرون على أن نلتقي وأن نتحاور وأن نجعل من هذا الحوار الصريح والصادق والأخوي طريقاً إلى التفاهم على التحديات والقضايا الأساسية التي تواجهنا في الوقت الحاضر .

وأريد أن أؤكد لجميع اخواننا أن ليس لهذا اللقاء أي

اتجاه محدد . اتجاه هذا اللقاء ينبثق منكم ومن التقائكم ومن حواركم وروحكم أنتم . وأما اخوانكم الذين نظموا هذا اللقاء ، فإنهم لا يأتون اليه بأية فكرة مسبقة ولا يريدون أن يفرضوا عليكم أية فكرة مسبقة . الفكرة المسبقة الوحيدة هي اننا كمواطنين لبنانيين مهما كانت الاختلافات القائمة بيننا فإنه يجب علينا في الظروف الخطيرة الحاضرة أن تكون بيننا ملتقيات تساعدنا على القيام بواجباتنا المشتركة في الظرف الحاضر وما عدا ذلك أرجو من جميع الاخوان أن لا يعطوا لهذا الاجتماع أو لهذه المبادرة أي صبغة أو طابع ليس لها .

إن جلسة بعد الظهر تأتي مزكية لجلسة قبل الظهر . إننا نختلف ونختلف بصدق وبحرية ، وأحسن ما في مناقشتنا لهذا الاختلاف هو اننا نحاول أن نتجاوز العواطف والانغلاق وأن نتبادل فيما بيننا الأفكار بانفتاح تام على بعضنا البعض . إن هذه لخطوة هامة جداً في طريق التحرر الصحيح ، وفي طريق التفكير الذي يؤدي بنا إلى مواجهة الازمة مواجهة أكثر عقلانية مما فعلنا حتى الآن .

كلفتم في هذا الصباح عشرة من اخوانكم بان يهيئوا لكم التوصيات . وقد رأوا بطبيعة هذا اللقاء الذي تحول من مؤتمر كما قلنا إلى اجتماع أو لقاء ، أن يصدر بياناً نأمل أن يكون موضع موافقة جميع الموجودين هنا . وقد حرصت اللجنة على أن لا تضع البيان في صيغته النهائية إلا

بعد الاصغاء لجميع البيانات والمناقشات والتعليقات . ولذلك أرجو الآن أن تسمحوا لي أن أرفع هذه الجلسة لمدة عشر دقائق لتضع اللجنة البيان في صيغته النهائية وتعرضه عليكم .

★

س : ألا تحسن إعادة ترتيب طريقة ذكر المشتركين في اللقاء في مستهل البيان ليرد ذكر المشتركين من المفكرين المستقلين عن الهيئات والأحزاب ؟

الرئيس : تلبية لهذا الطلب سنستعمل عبارة « فريق من المواطنين والمفكرين » .

س : يحسن التمييز في البيان بين الكيان والنظام .

الرئيس : الاحظ الموافقة من الجميع على هذا الطلب .

س : لمن يرفع البيان .

ج : ينشر في الصحف ليكون مرفوعاً لجميع اللبنانيين. وما دام يشير إلى وجوب وقف المصادمات فوراً فاقترح أن ترفع منه نسخة رسمياً إلى قيـــادة الجيش ، ثم نسخة إلى المنظمات الفدائية .

الرئيس : يظهر أن الجميع موافقون على هذا الاقتراح .

س : أقترح اضافة عبارة للبيان تتعلق بدور المغتربين .

الرئيس : الجميع موافقون .

س : أتمنى أن يتضمن البيان ما يلفت نظر الطلاب للأعباء الملقاة على عاتقهم . أملنا كبير بالجيل الجديد .

الرئيس : هناك فقرة في البيان تتعلق بالهوة أو الطلاق القائم بين الحكم والأجيال الجديدة يمكن أن تكيف بعض الشيء مع الاقتراح المقدم .

س : هل يؤدي هذا البيان خدمة ما للبنان أو يكون مثل غيره ؟.

الرئيس : أرجو أن يسمح لي أن أوضح بان بعض الاخوان قالوا لنا ما دامت الظروف بالشكل الذي نحن فيه الآن فالأفضل أن يؤخر المؤتمر لما بعد . ولكن رجحت فكرة عدم التاجيل وتكيف المؤتمر وفقاً للظروف الحاضرة بالشكل الذي عقد فيه اليوم . والسبب الرئيسي في ذلك هو اننا رأينا منذ أن اندلعت الازمة مجدداً ان المؤسسات الحديثة متعطلة عن العمل ، فليس هناك حكومة وليس هناك برلمان . وقد بدأت تحل محلها مؤسسات جديدة تقليدية « رجال الدين » . فهذا الاجتماع فائدته على الأقل بالنسبة للرأي العام وللمواطنين على أن الشباب يتحرك للقيام بواجبه في الأزمة ضمن بنيات حديثة جامعية وعمالية وطلابية ونسائية وما إلى ذلك ، وهو غير متخلي عن واجبه أولاً . ونامل من اخواننا ممثلي الاحزاب وممثلي النقابات وممثلي الهيئات الطلابية في لجنة المؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث أن يساعدوا ندوة الدراسات الانمائية

في المتابعة اللازمة من أجل التنفيذ . وإذا كان لديك أي اقتراح بهذا الصدد فارجو أن تتفضل به.

س : ما هي غاية الندوة من الدعوة لهذا اللقاء ومن اصدار هذا البيان ؟

الرئيس : إن ندوتنا هي ندوة دراسات انمائية هي ندوة علمية لبنانية نضالية وما تزال منذ نشاتها منذ ست سنوات حتى اليوم تناضل في سبيل رسالتها الانمائية الوطنية الانسانية . ونضالها هو نضال فكري من أجل بناء لبنان جديد ، وليس معنى نضال ندوتنا فكرياً في سبيل بناء لبنان الجديد أننا لا نريد أو لا نقدر الوسائل الأخرى للنضال . ولذلك بينما قمنا في هذه الندوة بنضالنا الفكري الوطني والعلمي كنا دائماً على اتصال مع اخواننا النقابيين والطلاب ، والأحزاب ، حتى نستطيع أن نتعاون معهم في سبيل تنفيذ توصيات مؤتمراتنا . وإذا كنت تريد معرفة المزيد عن الندوة فان كتيب « الالتزام بالحرية والتقدم » يعطيك فكرة عما تلتزم به الندوة وعما تعتزم القيام به .

س : أثبت النضال الفكري فشله في هذا البلد أو في هذه المنطقة . ونحن بحاجة إلى قواد عمليين .

الرئيس : يا أخي ليس إلا الإنسان من سائر الكائنات له ميزة النضال المبني على الفكر . فإذا كانت

النضالات التي تراها الآن في العالم العربي فاشلة فليس ذلك لأنها نضالات فكرية بل لأنها نضالات غير مبنية على فكر صحيح . ويوم نقيم في العالم العربي التواصل العضوي السليم بين النضال الفكري والنضال العملي عندئذ نصل إلى النتيجة التي نريدها . وهذا ما نحن ساعون اليه .

س : لماذا لا نؤلف لجنة لمتابعة تنفيذ البيان ؟

الرئيس : هذا الاقتراح منفذ لأن لجنة المؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث التي تعاونت مع الندوة في سبيل الدعوة إلى هذا اللقاء تتالف من ممثلين للهيئات السياسية والنقابية والنسائية والعمالية والطلابية . وأنا أشكرك على أنك تذكرنا بواجباتنا العملية وأرجو أن لا يكون هذا التذكير للندوة وحدها وإنما يكون أيضاً إلى جميع اخواننا من أعضاء الهيئات النقابية والعمالية والطلابية والحزبية والنسائية الموجودين في هذه اللجنة .

س : نريد شيئاً عملياً .

الرئيس : دعت لجنة المؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث لهذا اللقاء ، وصدر عن هذا اللقاء هذا البيان ، وأصبح على هذه اللجنة أن تجتمع غداً أو بعد غد حتى تضع الخطة العملية في سبيل تنفيذ هذا البيان . وإذا كان لديك أي اقتراح بهذا الشان

تريد أن تقوم به هذه اللجنة أو أن تقدمه أو إذا كنت تريد أن تتطوع للعمل في مساعدة اللجنة فمرحباً بك .

س : ليست القضية قضية توعية لأن الزمن سبقنا . فالقضية سريعة اليوم أو بعد غد . نصر على تاليف حكومة . أقترح على الأساتذة الموجودين أن يجيشوا طلاب بيروت كلهم ونطالب بتاليف الحكومة وأن نفرض أشخاصها نحن . وليكن البيان نفسه برنامجاً للحكومة .

الرئيس : هذا الاقتراح الذي تفضلت به سنقدمه للجنة في في أول اجتماع لها . مع العلم ان اللجنة ، وزعت عليكم وثائق من ثلاثة أشهر الظاهر أنكم لم تقرأوها . في البيان الأول الذي صدر عن لجنة المؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث مطلب أساسي وهو تاليف حكومة فوراً وتاليف حكومة وطنية تقدمية .

أشكركم ولا نقول وداعاً بل إلى اللقاء .

بيان اللقاء الوطني
حول بناء لبنان الحديث

في يوم السبت الواقع في أول تشرين الثاني ١٩٦٩ ، التقى في قاعة المحاضرات في كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية فريق من المواطنين بينهم ممثلون لمختلف التيارات والاتجاهات الفكرية والعقائدية ، وذلك تلبية لدعوة ندوة الدراسات الإنمائية ولجنة المؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث التي تضم مندوبين من مختلف الاحزاب والهيئات النقابية والنسائية والاجتماعية والطلابية .

وكانت غاية هذا « اللقاء الوطني » تدارس الأحوال التي يجتازها لبنان في هذا الظرف المصيري الخطير بوحي العمل لبناء لبنان الحديث .

وافتتح الاجتماع بكلمتي ترحيب للأمين العام لندوة الدراسات الانمائية الدكتور حسن صعب ورئيس رابطة كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية السيد انطوان أبي ناصر . ثم ألقى الأستاذ وليد أبي مرشد

بحثاً عن « العلاقات اللبنانية — الفلسطينية وسبل تحديثها » وألقى الأستاذ باسم الجسر بحثاً حول « ميثاق جديد للبنان الحديث » .

وعقب القاء البحثين مناقشة عامة اشترك فيها الحاضرون بروح الحرية والصراحة والرغبة الصادقة في مواجهة الحلول الجذرية لمشاكل لبنان . وأسفر النقاش والحوار عن الاجماع على ما يلي :

١ — عجز النظام القائم ، كما طبق منذ الاستقلال حتى اليوم ، عن القيام بواجب صهر اللبنانيين وإذابة التفرقة الطائفية فيما بينهم وعن تحويل المجتمع اللبناني من مجتمع التعايش الطائفي إلى مجتمع التلاحم الوطني .

٢ — تقوم هوة مستفحلة بين القيمين على الحكم ، وبين الأجيال اللبنانية الجديدة التواقة إلى الحياة الكريمة ، والمتطلعة لبناء لبنان حديث . وتظهر هذه الهوة أكثر ما تظهر في تقاعس الحكم عن مواجهة المشكلات العقائدية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية التي يعانيها الطلاب الذين يؤلفون أكثر من خمس شعب لبنان مواجهة جدية ومسؤولة .

٣ — ان الازمة الراهنة هي وجه من وجوه الازمة العميقة التي يتخبط بها لبنان منذ سنة ١٩٤٣ ، والتي عبّرت عن نفسها في الديموقراطية الشكلية التي سادت حتى الآن . ولذلك فان حلها مرتبط بحل جذري قوامه الدولة الحديثة وتحقيق الديموقراطية الفعلية بجميع وجوهها

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية .

٤ — وان من أهم مقومات الديموقراطية الحقيقية علمنة الدولة والقضاء على الفوضى والفساد والمحسوبية في أجهزة الدولة ومؤسساتها وادارتها ، وافساح المجال للصراع العقائدي وحرية العمل الحزبي ، وتأميم التعليم في جميع مراحله وتأمينه للجميع ، واقرار خدمة العلم الالزامية على كل لبناني ولبنانية .

٥ — ان الازمة الراهنة يجب أن تعالج من زاوية سلامة لبنان ومصلحته وسلامة ومصلحة الثورة الفلسطينية معاً . وليس هنالك تناقض بين السلامتين اللبنانية والفلسطينية . ولبنان ملتزم عربياً وإنسانياً بمقاومة الصهيونية ، فعليه أن يعد جيشاً قوياً قادراً على الدفاع عن سلامة أراضيه وعلى دعم الثورة الفلسطينية والعمل الفدائي .

٦ — ان سلامة لبنان وسيادته تفرضان عليه الاعتماد على الدفاع الوطني الذاتي أولاً وإنماء الطاقات الدفاعية الرادعة للمطامع الصهيونية التوسعية والاسهام الفعّال في تعبئة الطاقات الدفاعية العربية في مواجهة العدو المشترك .

٧ — وقد أجمع الحاضرون على مناشدة جميع المعنيين وقف المصادمات الدامية فوراً ، وتوجيه السلاح العربي نحو العدو المشترك . كما انها تهيب بجميع المواطنين اللبنانيين أن يتعالوا على جميع خلافاتهم والوقوف صفاً وطنياً واحداً في هذا الظرف الخطير الذي يجتازه وطننا لبنان .

التجديدات الديموقراطية اللازمة للنظام السياسي اللبناني

وهي مذكرة الندوة التي رفعتها
لفخامة رئيس الجمهورية الاستاذ شارل حلو
في ١٢ آذار ١٩٦٩

●

أولاً — اعتماد أساس وطني عام للسياسة العربية والفلسطينية والدولية .

ثانياً — تحويل النظام الطائفي إلى نظام وطني علماني .

ثالثاً — تحديث العملية الانتخابية .

رابعاً — تحديث نظام الاحزاب .

خامساً — اعتماد عملية تحديث مطردة للادارة العامة .

سادساً — تربية المواطن تربية علمية وطنية ابداعية .

سابعاً — تحديث القوانين وتطبيقها تطبيقاً عادلاً وحازماً على جميع المواطنين .

ثامناً — تحديث النظام الضرائبي .

تاسعاً — اعتماد الدولة لدور تخطيطي ريادي .

عاشراً — مسؤولية الرئيس الأول عن تجديد النظام السياسي .

أ ـ النظام السياسي
والالتزام الانمائي

تعتقد ندوة الدراسات الإنمائية أن تجربة ربع القرن الأول من الحكم الذاتي تفرض على اللبنانيين النظر المسؤول في نظامهم السياسي لتبين قدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تطالع لبنان في الظرف التاريخي الراهن .

وترى الندوة ، وهي تتابع عملها منذ خمس سنوات في حقل التوعية الانمائية الوطنية ، أن التحدي الوجودي الأهم الذي يواجه الشعب اللبناني هو تحدي التحرر من التخلف أي تحدي التحديث والانتقال بلبنان ، باسرع ما يمكن من وقت ، من دولة سائرة في طريق النمو إلى دولة متقدمة . وهي تنظر لجميع التحديات الأخرى من زاوية هذا التحدي الأساسي لأهلية الشعب اللبناني للتكيف

الابداعي مع المستوى الحديث للتحضر الإنساني .

وترى الندوة أن قابلية النظام السياسي لتحقيق هذا التكيف الحضاري هي المعيار الفعلي لصلاحيته . وهذا التكيف الحضاري الابداعي المطرد هو الغاية الحقيقية من الانماء . فمفهوم الندوة للانماء هو مفهوم حضاري إنساني شامل . إنه إنماء كل إنسان وكل الانسان . إن الإنسان هو الرأسمال الأول للإنماء . والإنسان هو غاية الأنماء الأولى والأخيرة . ولا يكون النظام السياسي ديموقراطية حقيقية إلا بقدر ما يكون ملتزماً بهذه الغاية ، وإلا بقدر ما يكون صانعاً للمجتمع الديموقراطي الذي يتحرر فيه كل إنسان أي كل مواطن تحرراً تاماً من أي وجه من وجوه التخلف ، ويزول منه أي عائق لنمو الإنسان وتقدمه وتفتحه تفتحاً ذاتياً إبداعياً .

ب ـ الهوة بين النظام السياسي والجيل الجديد

وتوقن الندوة بان الشعب اللبناني كله يطلب من نظامه السياسي ومن قيادته السياسية مثل هذا الالتزام الانمائي الديموقراطي الإنساني . ولكن النظام السياسي ما يزال دون مستوى هذا الالتزام . وما يزال أقرب إلى الديموقراطية الشكلية منه إلى ديموقراطية حقيقية . وهذا ما يفتح هوة مستفحلة بينه وبين الشعب ، عبرت عنها أجلى تعبير الانتفاضة الطلابية التي أعقبت الغارة الاسرائيلية على مطارنا الدولي . وتعزز هذه الهوة الشعور لدى المواطنين بصورة عامة ولدى أبناء الجيل الجديد بصورة خاصة بان الثورة العنيفة هي السبيل الوحيد للتحرر من هذه الهوة ، وللتحول من الديموقراطية الشكلية إلى الديموقراطية الحقيقية .

ويؤلم الندوة كما يؤلم جميع المواطنين أن الزعامات

السياسية يشغلها الصراع الفردي والاقطاعي والطائفي حول السلطة عن التفكير المسؤول بحقيقة النظام السياسي ، ويلهيها عن الدرس الواعي للأسباب الكفيلة بتحويله من ديموقراطية شكلية إلى ديموقراطية حقيقية . كما تصرفها رواسب الماضي وأحقاده ومنافساته عن تكوين رؤيا جديدة للسياسة المستقبلية ، التي تستهدف الحياة الأفضل لجميع المواطنين ، وفي مقدمتهم أبناء الجيل اللبناني الجديد . إن أبناء هذا الجيل يترعرعون في عالم الابداع الصناعي ، والبحث الذري ، والتنظيم الالكتروني ، والاستكشاف الفضائي الصاروخي ، ويتطلعون عن حق لأن يتفاعل وطنهم تفاعلاً حياً وخلاقاً مع هذا التقدم الحضاري الرائع . ولن يستقيم للبنان مثل هذا التجاوب إلاّ إذا ارتقى نظامه السياسي ، وارتفعت قيادته السياسية لمستوى الاعجاز الحضاري الابداعي الذي تطرد سرعته اطراداً خارقاً يوماً بعد يوم .

ج ـ التجدد الذاتي
او التغير العنفي

ويواجه هذا الاعجاز الحضاري الابداعي لبنان بتحديات إنمائية ووطنية شاملة ، أهمها تحديات الانطلاق من خوف الماضي وسكونيته إلى حركية المستقبل وابداعيته ، والصدوف عن موقف الشك إلى موقف الثقة بالانسان ، والتحول من التفكير الغيبي إلى التفكير العلمي في أصول التقدم ، والانتقال من حالة التعايش الطائفي إلى حالة التلاحم الاجتماعي والوطني ، وتجاوز الأشكال الديموقراطية المستعارة إلى القيم الديموقراطية الأصيلة ، واستبدال الحركية العشوائية للفعالية الاقتصادية بحركية تنظيمية عقلانية إبداعية وتوجيه النظام الاقتصادي نحو الانتاجية المطردة والعدالة التوزيعية التي تستهدف تامين حقوق المواطن التي ينادي بها إعلان حقوق الإنسان .

إن الجيل اللبناني الجديد مصمم على أن يرفع نظامه السياسي للمستوى التاريخي لهذه التحديات الانمائية الإنسانية

الوطنية الشاملة . وإن الاختيار الحقيقي الذي تواجهه القيادة السياسية الآن هو اختيار بين طريق التجدد الاقناعي الديموقراطي الذاتي وطريق التغيير العنفي . وإن التاريخ يعلمنا أن الذين يرفضون حقيقة التغيير هم الذين يتحملون مسؤولية العنف . ويدلنا التاريخ المعاصر ، على ان الديموقراطيات التي تفادت العنف هي التي استطاعت أن تجدد ذاتها تجدداً مطرداً بروح الحرية ، ونهج التجربة ، ووحي العقل ، ونور الرؤيا ، وضوء الخير العام .

إن الندوة التي ما تزال تدعو منذ نشاتها إلى الطريق الأول ترجو أن يكون هذا الطريق سبيل المسؤولين عن النظام قبل فوات الأوان . وهذا ما يحملها الآن على أن تعطي الأولوية في بحثها للانماء السياسي . وقد تناولت الانماء السياسي في المؤتمرات التي نظمتها والدراسات التي أصدرتها عن «الدولة والانماء في لبنان» ، «والموارد المالية للانماء» ، «والتصنيع والانماء» ، «والتعاون الدولي في سبيل الانماء» ، وأكدت أن القرارات الانمائية الأخيرة هي اختيارات سياسية مصيرية تتحمل القيادة السياسية مسؤولية اتخاذها ، وتقع عليها تبعة العمل لتنفيذها . وتعتقد أن تعزيز قدرة القيادة على اعتماد الاختيارات تتطلب المبادرة الفورية لادخال تجديدات أساسية على النظام تساعد على تحويله من ديموقراطية شكلية إلى ديموقراطية حقيقية . وأهم هذه التجديدات :

د – التجديدات المقترحة
للتحول نحو الديموقراطية الحقيقية

أولاً – اعتماد أساس وطني عام للسياسة العربية والفلسطينية والدولية

انتهاج سياسة عربية وسياسة فلسطينية وسياسة دولية مستوحاة من المصلحة الوطنية العامة للشعب اللبناني ككل لا من الاعتبارات الفئوية الطائفية أو الطبقية أو الميثاقية التي هيمنت على هذه السياسات حتى الآن . وإن الجيل اللبناني الجديد يتطلع لأن يشارك لبنان في ظل الحرية والعدالة والسلام في بناء عالم عربي جديد ، وفي إقامة فلسطين جديدة ، وفي تكوين عالم جديد . ويريد أن تكون سياسة لبنان العربية والفلسطينية والدولية ترجمة لهذا التطلع وتطبيقاً حركياً له . وان النموذج الإنساني الديموقراطي الذي يقدّمه لبنان هو أبلغ رد على الوجود العنصري

العدواني الاسرائيلي . وتعزيز هذا النموذج في الداخل هو تعزيز للطاقة اللبنانية والقدرة العربية على مجابهة العدوان الاسرائيلي .

ثانياً – تحويل النظام الطائفي إلى نظام وطني علماني

إعلان علمانية الدولة اللبنانية ، واستبدال الأسس الطائفية الراهنة للتربية والادارة العامة والسياسة والقانون باسس وطنية قوامها كرامة الشخصية الإنسانية ، وحرمة الكفاءة الفردية ، وهدفها التحول من مجتمع التعايش الطائفي التقليدي إلى المجتمع الحديث للتحاور الثقافي والاعلامي ، والتكامل الاقتصادي ، والتلاحم الوطني ، والتواصل الإنساني . والشروع بفصل الدين عن الدولة ، وتحريم التدخل في السياسة على رجال الدين ، ووضع قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية .

ثالثاً – تحديث العملية الانتخابية

إن العملية الانتخابية هي قاعدة النظام السياسي الديموقراطي . وهي منطلق لتجديده وتحديثه . وهي الطريقة الثورية الشرعية لتناوب الأجيال تناوباً طبيعياً وقانونياً في تحمّل مسؤوليات القيادة والحكم . وهذه العملية مشوبة

بالاقطاعية والرشوة والزيف والفساد . وهي مبنية على التلازم التعسفي بين احتكار الثروة والسلطة . ويقضي اصلاحها انبثاق عقلية انتخابية ديموقراطية جديدة ، كما يقتضي اعتماد قانون جديد للانتخاب يقوم على الدائرة الوطنية المفردة ، والاقتراع الالزامي ، والالتزام الحزبي ، ومكافحة الرشوة ، وتخفيض سن الانتخاب إلى الثمانية عشر عاماً ، وتوفير الحرية الحقيقية للناخبين والمرشحين .

رابعاً — تحديث نظام الاحزاب

إن أهمية التنظيم الحزبي للعمل السياسي وللسلطة التشريعية هي كاهمية التنظيم الاداري الحديث للعمل الحكومي وللسلطة التنفيذية . وقانون الاحزاب القائم الآن هو قانون تقليدي وبال يتوجب استبداله بقانون يكفل الحريات الحزبية الديموقراطية ، ويشجع التنظيم الحزبي الحديث ، ويوجهه في طريق تجاوز العمل الحزبي الطائفي والفئوي نحو العمل الحزبي الوطني .

خامساً — اعتماد عملية تحديث مطردة للادارة العامة

التحول من سياسة الطفرات الاصلاحية الادارية إلى سياسة تحديثية متواصلة للادارة العامة تقوم على التطور

التنظيمي الدائم لمختلف فروعها وعلى التنسيق بين أعمال هذه الفروع ، وعلى تجديد تجهيزها باكفأ العناصر الإنسانية وباحدث الأدوات الآلية ، وعلى إعطاء أجهزة البحث والتخطيط دوراً توجيهياً رئيسياً في نشاطها ، وتستهدف تامين المستوى اللازم من الكفاءة والكرامة والكفاية والنزاهة للعاملين في مختلف الفئات والدرجات .

سادساً — تربية المواطن تربية علمية وطنية ابداعية

اعتماد نظرة جديدة إلى التربية تقوم على اعتبارها عملية تثقيفية مجتمعية لتعهد المواطن في جميع مراحل حياته تعهداً متواصلاً يؤمن له التكيف الدائم الخلاق مع المسؤوليات المستجدة للحكم الذاتي الديموقراطي ، ومع مبتكرات المعرفة الإنسانية ، ومستحدثات التقدم التكنولوجي ، ومستلزمات التخطيط الانمائي ، ومتطلبات الدفاع الوطني ، ويقتضي هذا التعهد تشارك جميع المؤسسات المعنية في توجيه العملية التربوية التثقيفية توجيهاً علمياً وطنياً إبداعياً، كما يقتضي تعزيز الجامعة اللبنانية ، واستكمال كلياتها التطبيقية ومعاهدها الفنية ، وتشجيع البحث العلمي فيها ، لتصبح قاعدة هذا التوجيه التربوي الجديد .

سابعاً — تحديث القوانين وتطبيقها تطبيقاً عادلاً وحازماً على جميع المواطنين

يقتضي تعويد المواطن احترام القانون واشعاره بان

القانون هو قانونه . ولا يستقيم لديه هذا الشعور إلا إذا كان القانون عادلاً وطبق بامانة وحزم على جميع المواطنين ، وإلا إذا توفر للسلطة القضائية الاستقلال والتنظيم الإنساني والتجهيز الآلي لتمكينها من القيام بواجباتها بفعالية وسرعة .

ثامناً — تحديث النظام الضرائبي

إن النظام الضرائبي كما هو قائم ومطبق الآن هو سبب رئيسي من أسباب الهوة بين أكثرية المواطنين والدولة ، لأنهم يشعرون أن الضرائب غير المباشرة التي تصيب ذوي الدخل المحدود هي المصدر الرئيسي لموارد الدولة . ولذلك يتحتم وضع نظام ضرائبي جديد يجعل من الضريبة أداة للعدالة الاجتماعية ، وحافزاً للادخار الانمائي ، ورادعاً للاسراف الاستهلاكي . كما يتحتم تحسين وسائل الجباية تفادياً للارشاء والتهرب الضريبي .

تاسعاً — قيام الدولة بدور تخطيطي ريادي

إن تجديد الديموقراطية يتطلب تحوّل الدولة من الدور السلحفائي الذي تقوم به الآن إلى دور ريادي يجعلها السباقة في حقول التقدم العلمي والتربوي والاداري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والدفاعي ، ويمكنها من اتخاذ المبادرات التي يحجم عنها الرأسمال الخاص ، ويجعلها

تفتح مجالات جديدة لنشاط المواطن اللبناني في الداخل والخارج . ويقضي هذا بالالتزام بسياسة التخطيط ومتطلباتها التزاماً جدياً ، وبوضع خطة إنمائية صحيحة ملزمة للقطاع العام وهادية للقطاع الخاص ، وبتعزيز الاجهزة والمجالس والهيئات والادارات المسؤولة عن مختلف وجوه التخطيط وتقويتها وتنسيق عملها .

عاشراً — مسؤولية الرئيس الأول عن تجديد النظام السياسي

إن رئيس الجمهورية بوصفه المسؤول الأول عن المحافظة على الكيان والدستور هو المسؤول عن توجيه السياسة العامة نحو التجديدات البنيوية التي تفضي إلى الديموقراطية الحقيقية . وللرئيس ، بالتعاون مع الحكومة ، أن يقترح التجديدات المنشودة على الشعب ، وأن يضع السلطة التشريعية تجاه مسؤولية الاختيارات التاريخية الواجبة لسير لبنان في طريق التقدم سيراً مطرداً يجنبه خطر الانفجارات العنفية التي تتعرض لها أكثر بلاد العالم الثالث السائرة في طريق النمو . إن الجيل اللبناني الجديد بمختلف نزعاته الايديولوجية هو في حالة ثورة على النظام الراهن لأنه يشعر بغربة رهيبة تجاهه . فالواجب المبادرة لتجديد هذا النظام على وجه يشعر كل لبناني بانه نظامه وبانه يشارك فيه مشاركة عادلة وخلاقة .

اسماء المواطنين الذين حضروا اللقاء الوطني

في ١ تشرين الثاني ١٩٦٩
في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

●

حافظ ابو حمدان
خليل ابو الحدود
توفيق ابو فيصل
محمد حيدر أحمد
أحمد اسبر
نبيل اسكندر
نزيه ابي عاصي
جان ابي غانم
انطوان أبو ناضر
موريس أبو ناضر
ميشال بارتي

كمال بحصلي
حافظ برجاس
منير بشور
بسام بياصيري
اميل البيطار
ابراهيم البيطار
ادما بيوض
بشير البيلاني
رمزي تابري
رجا تابري
رجا ثابت

جوزيف جبور
نوال جبور
امين يوسف جراده
ابراهيم جرجس
فاروق الجمال
منيف حاوي
عصام حجار
جوزيف حداد
ناديا حداد
وسيم حرب
يحيى حكيم
الياس حنا
فادي حوراني
محمد حلاوي
جنان خزوع
ريتشارد خليفة
جوزيف خليفة
عصام خليفة
منير خوري
الهام درويش
امين دعبور
انطوان دويهي

موريس دياب
صبحي ديب
شريف الرازي
غسان رباح
عزمي رجب
انعام رعد
تيودور رعد
انطوان الرياسي
رياض الريس
جورج ديب
هدى زريق
جوزيف سرحال
موريس سرحال
رياض سعاده
معين سكرية
زاهية سلمان
ماجد سماره
عزت سمعان
فؤاد السنيوره
ماجده السنيوره
انطوان سلامة
حبيب الشاروق

فؤاد شاهين
فؤاد شبقلو
حسن شومان
ادفيك شيبوب
جورج طعمه
يوسف صايغ
حسن صعب
نجلا صعب
حسن صياد
جورج طعمه
انطوان طنوس
نصري طنوس
عصام عاصي
حبيب عبده
رفيق عبدو
عائدة عبد الصمد
اميل عساف
كريم عزقول
محمد عمير
غسان عياش
فوزي غازي
جمال فاخوري

ابراهيم الفار
جورج فرشخ
رفيق فقيه
نهى فنج
اسما قباني
محمد قباني
عبد الله قبرصي
صباح قبرصي
حافظ قبيسي
فرنسوا القزي
فاطمة قصير
حكمت قصير
حكمت قيسي
انطوان كرنبه
قبلان كيروز
وليد مبارك
جوزيف مخائيليدس
محمد المجذوب
زكي مزبودي
توفيق معوض
جوزيف مغيزل
جوزيف عبدو مسيحي

ماري مشاقة
سهيل مطر
مريانا مقدسي
نورما ملحم
مصطفى ملبس
ساره منيمنة
عبد القادر موسى
سهيل ناصر الدين
هتاف ناجيا
أنيسة نجار
فؤاد نجار
سمير نصر
عصام نعمان

ادمون نعيم
جوزيف نفاع
سيدة نعمة
نسيب نمر
مفيد هاشم
حامدة الهراوي
هدنة اللاذقي
حليم اليازجي
جهاد اليازجي
يوسف اليازجي
أميمة يموت
أمين يميني

اعضاء لجنة المؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث

•

		تلفون المكتب
أحمد اسبر	حزب الكتلة الوطنية	
	مجلس النواب	٢٢٠٠٤٠
		٢٩١٥٣٩
فضلو ابو حيدر	الحزب التقدمي الاشتراكي	
	الاشرقية — شارع سليم بسترس	
	ملك ليلى المرعبي	٢٢٢٩٩٢
انطوان ابو ناصر	رئيس الرابطة الطلابية في كلية الحقوق والعلوم السياسية — الجامعة اللبنانية	
	شارع جورج بيكو — ستاركو	٢٦٥٩٥٢
انطوان بشارة	رئيس الاتحاد العمالي لنقابات المصالح المستقلة والمؤسسات العامة والخاصة	
	شركة عمال المرفأ	٢٢٠٢١٠

محمد البعلبكي	الحزب القومي الاجتماعي	
	بناية درويش	٢٥٧٤١١
نهاد بويز	حزب الكتلة الوطنية	
	شارع جورج بيكو	٢٣٢٦٥٨
اميل البيطار	الاتحاد الوطني الديموقراطي	
	شارع القنطاري — بناية الزين	٢٤٨٤٤٠
عصام حجار	حزب الوطنيين الاحرار	
	شارع بشارة الخوري — بناية خياط	٢٥٦٢٩٢
فريد حداد	نقيب أطباء بيروت	
	مستشفى الشرق	٢٥٠٨٩٠
سليم حيدر	رئيس لجنة التربية الوطنية في مجلس النواب . مجلس النواب	٢٢٠٠٤٠
فيصل الخليل	رئيس الرابطة الطلابية في كلية الآداب والعلوم في الجامعةالاميركية	
كبريال خوري	رئيس اتحاد النقابات المتحدة	
	مصرف لبنان المركزي	٢٩٣٤١٩
ادمون رباط	استاذ القانون الدستوري في الجامعة اللبنانية	
	ساحة النجمة — بناية اليطاليا	٢٢٥٣٠٩
		٢٥٥٨٤١
عزمي رجب	ندوة الدراسات الانمائية	
	وزارة التصميم	٢٧٣٤٧١

أنيس روضة	حزب الهيئة الوطنية المعرض ، ملك وقف الروم	٢٣٠٦٣٦
حنا زكور	الاتحاد الوطني الديموقراطي بناية ستراند — الحمرا	٢٩٢٥٥٩
كمال زودة	نقيب أطباء الشمال شارع المطابع — طرابلس	٦٢٣٠٨٨
انطوان سبعلاني	الرابطة الأدبية الشمالية مكتبة الثقافة الجديدة ، قرب كراج الأرز — طرابلس	٦٢١٢٨٤
رشاد سلامة	حزب الكتائب شارع سامي الصلح بناية البستاني	٢٨٩٢٠٣
اميل سماحة	الامين العام للجمعية اللبنانية لتقدم العلوم . شارع بلس — بناية سينما اديسون	٢٩٣٧٩٠
رفيق شاهين	الجبهة الديموقراطية البرلمانية بناية الصحناوي	٢٩١٥٩٣
حسن صعب	الأمين العام لندوة الدراسات الانمائية الصنائع — بناية الاتحاد العربي	٢٩٥٣٣٤
نجلا صعب	رئيسة المجلس النسائي اللبناني	٢٢٨١٠٥
رياض طه	رئيس المجلس الأعلى للصحافة نقابة الصحافة — اللعازارية	٢٢٠١١٠

سليم عيتاني	جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية البسطة الفوقا	٢٣٧٩٧٣
حسيب غالب	الرابطة الأدبية الشمالية مكتبة الثقافة الجديدة قرب كراج الارز — طرابلس	٦٢١٢٨٤
محمد قباني	النادي الثقافي العربي تنفيذ مشاريع بيروت الكبرى	٢٧٠١٤٦
حسين القوتلي	جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية البسطة الفوقا	٢٣٧٩٧٣
جورج مارون	نقيب المهندسين في بيروت شارع عبد القادر	٢٣٦٤٧٦
زكي المزبودي	الأمين المالي لندوة الدراسات الانمائية شارع كليمنصو بنك مكرزل وربيز	٢٣٧٣٣٥
محمد مزهر	حزب النجادة المعرض بناية طبيشي	٢٢٠٧٦٠
جوزيف نفاع	ندوة الدراسات الانمائية بناية نفاع شارع بشارة الخوري	٢٢٧٣٧٢
فؤاد نفاع	حزب الاتحاد الدستوري بناية نفاع شارع بشارة الخوري	٢٣٣٥٦١
الياس الهبر	رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين نقابة العمال ، المعرض	٢٢٧٠١٨

اعضاء ندوة الدراسات الانمائية

●

الاسم	عنوان المكتب	تلفون المكتب
خليل ابو فيصل	الجامعة الاميركية	٢٩٢٨٦٠—٣٥٣٢
نقولا أسود	كلية الحقوق ــ الجامعة اللبنانية	٢٣٥٠٤٩ ٢٣٠٧١٥
كمال بحصلي	كلية التجارة اللبنانية	٣٠٤٤٥١
حليم بركات	الجامعة الاميركية	٢٩٢٨٦٠—٢٥٢١
هشام بساط	البنك العربي المحدود	٢٥٠٢٤٠
منير بشور	الجامعة الاميركية	٢٩٢٨٦٠—٢٥٧٥
لوسيان بيروتي	مصلحة الانعاش الاجتماعي	٢٨٠٠٨٠
توفيق بيضون	وزارة الاقتصاد الوطني	٢٢٠٢٢٠
اميل البيطار	شارع القنطاري ــ بناية الزين	٢٤٨٤٤٠ ٣٢٨٨٠٠
بشير البيلاني	العدلية ــ السراي	٢٩٠٨٤٥ ٢٨٩٩١٠
عبدالمنعم تلحوق	الجامعة الاميركية	٢٩٢٨٦٠—٢٧٦٥

الاسم	عنوان المكتب	تلفون المكتب
فوزي الحاج	الجامعة الاميركية ــ العلوم الزراعية	٢٩٢٨٦٠—٢٦٢٤
صباح الحاج	الجامعة الاميركية	٢٩٢٨٦٠—٢٢٦٨
سليم حريز	التفتيش التربوي	٣٠٠٨٤٦
سليم الحص	البنك المركزي	٢٥٢٢٣٠
عصام حيدر	المديرية العامة للرياضة والشباب	٢٨٤٧٢٥
عزمي رجب	وزارة التصميم ــ بئر حسن	٢٧٠١٣٦ ٢٧٣٤٧١
رياض الريس	الجامعة الاميركية	٢٩٢٨٦٠
فارس زغبي	شارع بدارو ــ بناية خوري	٢٨٤٤٢٥
عفيف الزيناتي	شركة اسو ــ الحمرا ص. ب ٨١٣	٢٤٠٩٠٨
ايلي سالم	الجامعة الاميركية	٢٩٢٨٦٠—٢٦٢٨
رياض سعادة	ص. ب ١٨٢ بيروت	٢٢٩١١٩
نعيم عطية	مكتب العمل الدولي	٢٧٢٩٢٨
خطار شبلي	تعاونية الموظفين ــ كورنيش النهر	٢٥٣٩١٢
فؤاد شاهين	وزارة التصميم	٢٧٠١٣٦
أمين الشريف	مجلس البحوث الصناعية قرب دار المعلمين	٣٠٢٢٨٨

الاسم	العنوان	الهاتف
حسن صعب	الجامعة اللبنانية — كلية الحقوق	٢٣٥٠٤٩
عبدالرحمن الصغير	الجامعة الاميركية — كلية الزراعة	٢٩٢٨٦٠—٢٧٨٠
انعام الصغير	ص. ب ٥٢٤٤	٢٧١١٤٥
نزيه طالب	دار الهندسة — شارع فردان	٣٠٠٢٥٥
نسيب طربيه	قصر العدل — محكمة التمييز	٢٩٢٦٠٠
جوزيف عازار	الجامعة الاميركية	٢٩٢٨٦٠—٢٦١٤
نعيم عطية	مكتب العمل الدولي	٢٧٢٩٢٨
عمر عضاضة	وزارة التصميم العام	٢٧٢٣٩٠
ميشيل غريب	البناية المركزية	٢٤٤٧٠٠
حافظ قبيسي	كلية العلوم — اللبنانية	٢٢٢٢٤٩
سعيد الغز	كلية التجارة — الجامعة اللبنانية	٢٤٥٣٤٤
اندره كرم	بناية الداعوق — شارع بلس ، رأس بيروت	٢٤٨٩٠٦
قبلان كيروز	الجامعة اللبنانية—الحقوق	٢٣٥٠٤٩
نبيل اللاذقي	جمعية الصناعيين — طريق طرابلس	٢٣٠٢٠٢
عبدالرحمن اللبان	بناية مكتبي — شارع المعماري	٢٢٢٧٩٥ ٢٩٠٦٢٠

الاسم	العنوان	الهاتف
مروان محسن	وزارة الشؤون الاجتماعية بدارو	٢٨٥٩٣٦
سعاد محسن	ص. ب ٥٧٠٠	٢٧٠٠٩٢
زكي مزبودي	شارع كليمنصو — بناية مكرزل وربيز	٢٥٧٣٣٥
سليم مقصود	دار الهندسة — شارع فردان	٣٠٠٢٥٥
محمد المجذوب	كلية الحقوق — اللبنانية	٢٣٥٠٤٩
وليد منيمنة	مستشفى الجامعة الاميركية	٢٩٥٨٢٩
اسامة مكداشي	فيرست ناسيونال ستي بنك	٢٤٠٠٣٣
اسكندر مكربل	مكتب العمل الدولي	٢٧٢٩٢٨
أحمد ملك	المجلس التاديبي للموظفين	٢٧٢٢١٢
جوزيف نفاع	شارع بشاره الخوري — بناية نفاع	٢٢٧٣٧٢
هشام نشابه	جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية	٢٢٨٢٣٤ ٢٣٧٧١٨
قيصر نصر	معهد العلوم الاجتماعية	٣٠٢٨٤٠
يوسف اليازجي	العدلية	٢٩٢٦٠٠—٣٧٠

فهرست

تقديم ٣

بيان الندوة حول أزمة العمل الفدائي ٧

المؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث.... الدكتور قبلان كيروز ١٢

لبنان والعمل الفدائي الفلسطيني .... الدكتور سليم حيدر ١٦

لبنان والعمل الفدائي الفلسطيني .... رشاد سلامة ٢٩

لبنان والعمل الفدائي الفلسطيني .... حسين القوتلي ٤٤

بيان لجنة المؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث ٦١

كلمة الامين العام للندوة في افتتاح اللقاء ٦٧

كلمة رئيس رابطة كلية الحقوق في افتتاح اللقاء ٧١

تحديث العلاقات اللبنانية الفلسطينية ... وليد أبي مرشد ٧٨

ميثاق جديد للبنان .... باسم الجسر ١٠٤

مناقشات اللقاء الوطني ١٣٥

بيان اللقاء الوطني ٢٤٣

التحديدات الديموقراطية اللازمة للنظام السياسي اللبناني ٢٤٦

المواطنون المشتركون في اللقاء الوطني ٢٦٠

أعضاء لجنة المؤتمر الوطني لبناء لبنان الحديث ٢٦٤

أعضاء ندوة الدراسات الانمائية ٢٦٨